



COMCEC

تقرير
الدورة السادسة والثلاثين للكومسيك
نوفمبر/تشرين الثاني 2020



مكتب تنسيق الكومسيك
أنقرة - نوفمبر/تشرين الثاني 2020

C O M C E C

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة التعاون الإسلامي
(كومسيك)

تقرير

الدورة السادسة والثلاثين للكومسيك
للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة التعاون الإسلامي

19-18 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، اجتماع كبار المسؤولين
25-26 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، الاجتماع الوزاري

مكتب تنسيق الكومسيك

نوفمبر/تشرين الثاني 2020

العنوان

مكتب تنسيق الكومسيك

Necatibey Cad. 110/A
Ankara-TURKEY

Phone : 90-312-294 57 10
Fax : 90-312-294 57 77 – 57 79
Website : <http://www.comcec.org>
e-mail : comcec@comcec.org

جدول المحتويات

رقم الصفحة

القسم الأول

قرارات منظمة التعاون الإسلامي

التي تشكل أساس دليل أنشطة الكومسيك

- أولاً - القرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث بشأن إنشاء اللجان الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي
برئاسة رؤساء الدول ----- 7
- ثانياً - البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الخامس بتكليف رئيس الجمهورية التركية برئاسة اللجنة
الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري ----- 8
- ثالثاً - البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الثالث عشر "الوحدة والتضامن من أجل العدالة والسلام"
الجمهورية التركية ----- 9

القسم الثاني

جدول أعمال وقرار وتقرير الدورة السادسة والثلاثين للكومسيك

- أولاً - جدول أعمال الدورة السادسة والثلاثين للكومسيك ----- 13
- ثانياً - قرار الدورة السادسة والثلاثين للكومسيك ----- 15
- ثالثاً - تقرير الدورة السادسة والثلاثين للكومسيك ----- 37

الملاحق

- قائمة المشاركين في الدورة السادسة والثلاثين للكومسيك ----- 46
- الكلمة الافتتاحية التي ألقاها سعادة د. رجب طيب أردوغان رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك
في الجلسة الافتتاحية. ----- 70
- كلمة سعادة د. الدكتور يوسف العثيمين، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، في الجلسة الافتتاحية. 75
- تقرير الاجتماع السادس والثلاثين للجنة الدورة ----- 79
- بيان الختامي لسعادة فؤاد أوكتاي، نائب رئيس جمهورية التركية ----- 84
- توصيات السياسات المقدمة من اجتماعات مجموعة عمل الكومسيك ----- 91
- قائمة الوثائق الأساسية التي تم بحثها و / أو تقديمها في الدورة السادسة والثلاثين للكومسيك ----- 109

الجزء الأول

قرارات

**منظمة التعاون الإسلامي التي أنشئت بموجبها
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة
والتي تسرشد بها اللجنة في أعمالها**

(I)

القرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث بتأسيس اللجان الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي برئاسة رؤساء الدول قرار رقم 3/13 س (ق أ)

إن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث (دوره فلسطين والقدس) المنعقد في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية

في الفترة من 19 إلى 22 ربيع الأول 1401 هـ الموافق من 25 إلى 28 يناير 1981م.

بعد أن استمع إلى الاقتراح الذي تقدم به جلالة الملك الحسن الثاني ، رئيس لجنة القدس بإنشاء لجان برأسها
ملوك ورؤساء الدول الإسلامية.

وانطلاقاً من الإيمان العميق بضرورة تدعيم العمل الإسلامي المشترك في الميدان العلمي والتكنولوجي وفي
الميدان الاقتصادي والتجاري.

ورغبة في إعطاء الإعلام والثقافة انطلاقة جديدة لتعريف الرأي العام الدولي بقضايا الأمة الإسلامية الأساسية
وخاصة قضية القدس وفلسطين، ومواجهة الحملة المغرضة الموجهة ضد الإسلام والمسلمين،

يقرر :

1- إنشاء ثلاثة لجان دائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي، وللتعاون الاقتصادي والتجاري وللإعلام والشؤون
الثقافية.

2 - مهمة هذه اللجان متابعة تنفيذ القرارات التي اتخاذها ويتخذها المؤتمر الإسلامي في المجالات المذكورة،
وبحث سبل تعزيز العلاقات بين الدول الإسلامية في هذه المبادئ ووضع البرامج وتقديم الاقتراحات
الهادفة إلى تحقيق دعم قرارة الدول الإسلامية في تلك المجالات.

3 - ستكون كل لجنة من ممثلي عشر دول على مستوى وزيري وبرئاسة رئيس إحدى الدول الإسلامية.

4 - ينتخب أعضاء هذه اللجان من طرف وزراء خارجية الدول الإسلامية لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتتجديد.

5 - تعقد هذه اللجان اجتماعاتها بناء على دعوة رئيسها أو من غالبية الدول الأعضاء فيها، ويكون اجتماعها
نظامياً إذا حضرته الأغلبية.

=====

(II)

البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الرابع
بشأن إسناد رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
إلى فخامة الرئيس كنعان افرين رئيس الجمهورية التركية
البيان الختامي رقم IS/4-84/E/DEC

"... قرر المؤتمر إسناد رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي
والتجاري إلى فخامة رئيس الجمهورية التركية السيد/ كنعان افرين..."

(III)

البيان الختامي
للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية
"الوحدة والتضامن من أجل العدالة والسلام"
إسطنبول، الجمهورية التركية
15-14 إبريل/نيسان 2016

(OIC/13th SUMMIT 2016/FC/FINAL)

1. أولى المؤتمر أهمية بالغة للربط متعدد الوسائط من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في المنظمة بشكل أكبر. وفي هذا الصدد، لاحظ المؤتمر المستجدات الأخيرة الخاصة بتنفيذ مشروع منظمة التعاون الإسلامي لسكك الحديد بين دكار وبورتسودان، وشجع ملاك مشروع المنظمة والأطراف المعنية علىمواصلة جهودهم من أجل حشد الدعم الفني والتمويل لإنجاح تنفيذ هذا المشروع التكاملي.

2. أشاد المؤتمر بدور اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، برئاسة رئيس الجمهورية التركية، في الإسهام في تحقيق أهداف المنظمة في المجال الاقتصادي.

3. أعرب المؤتمر عن عميق تقديره للتنفيذ الناجح للنسخة المنقحة من استراتيجية الكومسيك ونظمها الأساسية، اللذين اعتمدتها هما القمة الاستثنائية الرابعة. وأهاب المؤتمر بجميع الدول الأعضاء تعزيز تنفيذ النسخة المنقحة من استراتيجية الكومسيك ونظمها الأساسي بالتنسيق والتعاون الوثيق مع الأمانة العامة، وبما يتناسب مع ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، كما طلب من الدول الأعضاء مواصلة المشاركة بفعالية في أعمال الكومسيك تحت رئاسة فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية.

الجزء الثاني

**دول أعمال، وقرار، وتقرير
الدورة السادسة والثلاثين للكومسيك
للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة التعاون الإسلامي
(كومسيك)(كومسيك)**

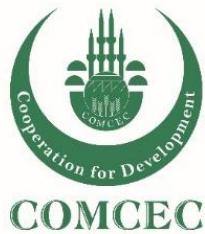
|

مسودة جدول أعمال

الدورة السادسة والثلاثين للكومسيون

(26-25؛ 19-18) نوفمبر/تشرين الثاني 2020، لقاء افتراضي عبر الإنترنـت

الأصل: بالإنجليزية



**مسودة جدول أعمال
الدورة السادسة والثلاثين للكومسيك
25-26 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، لقاء افتراضي عبر الإنترنـت (19-18)**

1. افتتاح الاجتماع واعتماد جدول الأعمال
2. تقرير حول استراتيجية الكومسيك وتنفيذها
3. تنفيذ استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025: برنامج العمل
4. التطورات الاقتصادية الدولية مع إشارة خاصة إلى التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة فيروس كورونا على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
5. التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي
6. تعزيز دور القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي
7. تحسين قطاعي النقل والاتصالات
8. تطوير قطاع السياحة المستدامة والتنافسية
9. زيادة إنتاجية قطاع الزراعة واستدامة الأمن الغذائي
10. التخفيف من حدة الفقر
11. تعميق التعاون المالي
12. تبادل الآراء بشأن "تعزيز روح المبادرة من أجل القدرة التنافسية لصناعة السياحة"
13. موعد انعقاد الدورة السابعة والثلاثين للكومسيك
14. أية أعمال أخرى
15. اعتماد القرارات

II

قرار
الدورة السادسة والثلاثين
للكومنسيك

(الاجتماع الافتراضي فقط، 25-26 نوفمبر/تشرين الثاني 2020)

الأصل: بالإنجليزية

قرار

**الدورة السادسة والثلاثين
للكومسيك**

(الاجتماع الافتراضي فقط، 25-26 نوفمبر/تشرين الثاني 2020)

انعقدت الجلسة السادسة والثلاثون للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) في الأيام من 25 إلى 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2020 في اجتماع افتراضي؛

أشادت اللجنة بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية الذي عُقد في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يوم 31 مايو/أيار 2019، التي أثبتت على دور الكومسيك برئاسة رئيس الجمهورية التركية في المساهمة في تحقيق أهداف منظمة التعاون الإسلامي في المجال الاقتصادي، حيث تم الإعراب عن بالغ التقدير للنجاح في تنفيذ النظام الأساسي المنقح للكومسيك والاستراتيجية التي تم اعتمادها خلال القمة الاستثنائية الإسلامية الرابعة؛

أشادت اللجنة بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية، ومجلس وزراء الخارجية (CFM)، والكومسيك ومؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائي الرابع، ومؤتمر القمة الاقتصادي للكومسيك في العام 2009، والدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، والدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك؛

نكرر تأكيد التزام الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025: برنامج العمل المعتمد في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية الذي عُقد في 14-15 أبريل/نيسان 2016 في إسطنبول بتركيا وباستراتيجية الكومسيك التي اعتمدتها مؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائي الرابع والمقام في 14-15 أغسطس/آب 2012 في مكة المكرمة؛

تذكر اللجنة بأهداف ومهمة الكومسيك وفقاً للقرارات ذات العلاقة الصادرة عن القمة الإسلامية والنظام الأساسي للكومسيك، بما في ذلك اعتباره منتدى مركزياً للدول الأعضاء لمناقشة الشؤون الاقتصادية والتجارية العالمية.

تحيط علماً بتقديم التقارير المرحلية، وأوراق العمل الخاصة ببنود جدول الأعمال المختلفة المقدمة من قبل الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IDB Group)، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (ICCIA)، ومعهد المعاصفات والمقييس للدول الإسلامية (SMIIC)؛

وتعبر عن تقديرها للدول الأعضاء لاستضافتها المؤتمرات الوزارية والاجتماعات وحلقات العمل والمعارض وغيرها من الأنشطة في مجالات التعاون؛

وتشيد بالجهود التي بذلتها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومكتب تنسيق الكومسيك ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري، لا سيما مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IDB Group)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICD)، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتنمية التجارة (ITFC)، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان

الصادرات (ICIEC)، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (ICCIA)، ومنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي الباخر (OISA)، ومعهد المعايير والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC)، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS).

تقرير حول استراتيجية الكومسيك وتنفيذها (بند جدول الأعمال: 2)

- 1- ترحب اللجنة بال报 from the المرحلي المقدم من مكتب تنسيق الكومسيك لتسلیط الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية؛ وتثني على الدول الأعضاء وعلى مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لما قدمته من إسهامات قيمة في تنفيذ الاستراتيجية، وتطلب من الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي مزيداً من الدعم الكامل لتنفيذ هذه الاستراتيجية.
- 2- تطلب اللجنة من مكتب تنسيق الكومسيك إعداد تقارير دورية عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الكومسيك وتقديمها إلى دورات الكومسيك، واجتماعات لجنة المتابعة، والمنتديات الأخرى ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي.
- 3- ترحب اللجنة بنجاح انعقاد اجتماعات مجموعات العمل في مجالات التعاون وفقاً لقرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك، وترحب بالدراسات البحثية وتوقعات القطاعات التي أجرتها مكتب تنسيق الكومسيك خصيصاً لإثراء المناقشات في كل اجتماع لمجموعات عمل الكومسيك.
- 4- توصي اللجنة مجموعات العمل ببذل الجهود من أجل تقوییم السیاسات بين الدول الأعضاء في مجالات تخصص كل منها، وترحب بالتوصيات المتعلقة بالسیاسات المقدمة من مجموعات العمل في اجتماعاتها المنعقدة في المدة يوليو – سبتمبر عام 2020.
- 5- تدعى اللجنة الدول الأعضاء المعنية لاستخدام نظام متابعة سیاسات الكومسيك، الذي وضعه مكتب تنسيق الكومسيك لمتابعة تنفيذ توصيات السياسات الوزارية للكومسيك بشكل فعال.
- 6- تشيد اللجنة بجهود الدول الأعضاء وهيئات منظمة التعاون الإسلامي لتنفيذ توصيات السياسات الوزارية للكومسيك، وتدعو جميع الدول الأعضاء لبذل كل الجهود الممكنة، قدر المستطاع، لتنفيذ توصيات السياسات، وتطلب من هيئات منظمة التعاون الإسلامي دعم الدول الأعضاء لتحقيق هذه الغاية عن طريق برامج تنمية القدرات والتدريب لتطبيق توصيات السياسات.
- 7- تثني أيضاً على جهود مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في مساعدة الدول الأعضاء في جهودها في التخفيف من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 ، ومن ذلك جهودها في "برنامج استجابة الكومسيك كوفيد-19" الذي أطلقه مكتب تنسيق الكومسيك، والمنشور بعنوان "الآثار الاجتماعية والاقتصادية لوباء كوفيد-19 في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، والعديد من برامج التدريب وبناء القدرات التي ينفذها مركز SESRIC ، و"برنامج الاستعداد والاستجابة الاستراتيجي لوباء كوفيد-19" الذي بدأته مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ICDT Group ، والندوات عبر الإنترن特 حول تأثير كوفيد-19 على التجارة البينية وتدفقات الاستثمار التي ينظمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات الدولية، والأنشطة التجارية وجهود التمويل التجاري المختلفة (الدعم المالي لشراء الإمدادات الطبية والمواد الغذائية الأساسية والشركات الصغيرة والمتوسطة، والندوات عبر الإنترن特، ودعم المعدات وتنمية القدرات، ومواءمة المعايير، وما إلى ذلك) التي تقوم بها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC لمساعدة البلدان الأعضاء في جائحة مكافحة كوفيد-19 ، وأنشطة تبادل المعلومات التي تقوم بها الغرفة الإسلامية ICCIA لمكافحة الفيروس لمواجهة أزمة كوفيد-19 على المستويين الحكومي والخاص.
- 8- تعرب اللجنة عن تقديرها لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) لأنشطته، لا سيما بناء القدرات وبرامج التدريب، والمساهمة في تنفيذ توصيات السياسات الوزارية للكومسيك في مجالات التعاون الستة لاستراتيجية الكومسيك.

- 9- تحيط اللجنة علماً بالنتائج الثمينة للمشاريع التيمولها الكومسيك منذ عام 2014، وتدعو الدول الأعضاء إلى تكثيف جهودها لاستغلال فوائد تمويل مشاريع الكومسيك، خصوصاً بهدف تنفيذ توصيات السياسات الوزارية.
- 10- ترحب اللجنة بإنجاز 22 مشروعًا ممولة في خطة إطار تمويل مشاريع الكومسيك عام 2019، و22 مشروعًا سيتم تنفيذه بموجب الدعوة السابعة للمشاريع، وترحب بالدعوة الثامنة للمشاريع التي أطلقها مكتب تنسيق الكومسيك في سبتمبر/أيلول 2020.
- 11- تدعو اللجنة جهات اتصال الكومسيك الوطنية وجهات اتصال مجموعات العمل إلى التعاون مع مكتب تنسيق الكومسيك من أجل التنسيق والاتصال الفعال.
- 12- تدعو اللجنة الدول الأعضاء للتأكيد على مشاركة جهات اتصال الكومسيك الوطنية وجهات اتصال مجموعات العمل في اجتماعات لجنة المتابعة التابعة للكومسيك وفي دورات الكومسيك.
- 13- تحدث اللجنة الدول الأعضاء المسجلة في مجموعات عمل الكومسيك على المشاركة الفعالة في المجتمعات القادمة لمجموعات العمل ذات الصلة.
- 14- وفيما تثمن اللجنة أن عدد الدول الأعضاء المسجلة في مجموعة عمل واحدة على الأقل قد بلغ 50 دولة، فإنها تطلب من الدول الأعضاء التي لم تُسجل إلى الآن، المبادرة بالتسجيل في مجموعات عمل الكومسيك والمشاركة الفعالة في المجتمعات القادمة لمجموعات العمل.
- 15- تحيط اللجنة علماً بأن الدول الأعضاء، وهي إندونيسيا وغامبيا ونيجيريا وتركيا، قد وضعت بالفعل آليات تنسيق وطنية لتسهيل تنسيق العمل المتعلق بالكومسيك لا سيما تنفيذ قرارات الكومسيك وتوصيات السياسات الوزارية على المستوى الوطني، وتشجع الدول الأخرى الأعضاء على وضع آليات تنسيق مماثلة لتنفيذ هذه الأهداف.
- 16- تدعو اللجنة جهات اتصال مجموعات العمل للمشاركة الفعالة في جهود إنتاج المعرفة في الكومسيك من خلال المساعدة في جمع ومراجعة البيانات الخاصة بالدول وتقديم الملاحظات على الدراسات البحثية وغيرها.
- 17- تعبر اللجنة عن تقديرها لمكتب تنسيق الكومسيك، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ICD، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومركز المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية للجهود التيبذلوها في تنفيذ استراتيجية الكومسيك.
- 18- تؤكد اللجنة مجدداً أهمية القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الرابعة والثلاثين والخمسة والثلاثين للكومسيك، والتي تشدد على دور الكومسيك في ضمان التنسيق الشامل لفعاليات منظمة التعاون الإسلامي في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء، بموجب تفويضها. وتؤكد على دور مكتب تنسيق الكومسيك (CCO) في تنفيذ أنشطة مع الدول الأعضاء وهيئات منظمة التعاون الإسلامي وغيرها من المنظمات الدولية لتحقيق أهداف الكومسيك على النحو المبين في نظامها الأساسي.
- 19- تكرر اللجنة دعوتها لهيئات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجالين الاقتصادي والتجاري من أجل مواصلة التنسيق مع مكتب تنسيق الكومسيك، بما يشمل كذلك لجنة الدورة، لضمان التقدم والتكامل في تنفيذ كل من استراتيجية الكومسيك ومنظمة التعاون الإسلامي 2025: برنامج العمل، لا سيما في مجال التجارة والاستثمار.
- 20- تعتمد اللجنة توصيات الاجتماع السادس والثلاثين للجنة متابعة الكومسيك المنعقدة في وسط افتراضي في الفترة 20-21 أكتوبر 2020.

21- **تطلب اللجنة من الدول الأعضاء المعنية بالمشاركة الفعالة في الأنشطة المقرر تنظيمها بواسطة مكتب تنسيق الكومسيك، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية (مؤسسة تمويل التجارة الإسلامية)، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد المعايير والمقاييس للدول الإسلامية في مجال التجارة، وتدعى هذه المؤسسات إلى إرسال دعوات إلى الدول الأعضاء قبل مدة كافية من الاجتماعات لضمان مشاركتهم الفعالة.**

تنفيذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى العام 2025: برنامج العمل (بند جدول الأعمال: 3)

22- **تأخذ اللجنة بعين الاعتبار التقرير المقدم من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن تنفيذ المكون الاقتصادي والتجاري لبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي-2025: برنامج العمل.**

23- **وإذ تشدد اللجنة على أهمية المتابعة الفعالة للقسم الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي 2025: برنامج عمل الكومسيك، تطلب اللجنة من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي أن تقدم بانتظام تقارير مرحلية شاملة عن تنفيذ البرنامج إلى جلسات الكومسيك واجتماعات لجنة المتابعة.**

24- **تشيد اللجنة بجهود الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لتنظيم الاجتماع التنسيقي السنوي الخامس لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي (ACMOI) في جدة، مقر المنظمة، في الفترة 5-4 ديسمبر/كانون الأول 2019.**

25- **بالإشارة إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن دورات الكومسيك، تطلب اللجنة من الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد، توقيع ومصادقة الاتفاقيات المبرمة في المجال الاقتصادي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.**

التطورات الاقتصادية العالمية مع إشارة خاصة إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (بند جدول الأعمال: 4)

26- **تحيط علماً بالنتائج التي تم إبرازها في تقرير لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC بعنوان "آفاق منظمة التعاون الإسلامي الاقتصادية 2020: تحديات التجارة والتكامل وسط تزايد عدم اليقين" ، وتقر بالمساهمة القيمة لقسمها الخاص في تحديد السياسات المتعلقة بتحديات التكامل الاقتصادي في ظل المناخات الاقتصادية العالمية الحالية.. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أوجه الغموض المتزايدة في فترة كوفيد-19 نتيجة لاقتران الهرّات التي تعرضت لها السياسات التجارية مع جائحة كوفيد-19، يتم تقديم التوصيات التالية لدول منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي:**

- **تدعو الدول الأعضاء إلى التركيز على إنشاء سلاسل قيمة داخل الأقاليم وتأسيس تجمعات إقليمية لكسب أفضلية تنافسية في الأسواق العالمية وتحفيز التنمية الاقتصادية الإقليمية.**

- **تشجع الدول الأعضاء على زيادة الشراكة الاقتصادية الإقليمية لتقليل الاعتماد على مورد أجنبي وحيد للسلع الاستراتيجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج هذه السلع.**

- **تدعو الدول الأعضاء إلى تقليل الغموض في السياسة الاقتصادية إلى أدنى حد، وتقليل التكاليف التجارية، وتحسين القدرات التقنية، وزيادة جهوزيتها للتعامل مع مخاطر سلاسل التوريد من أجل استغلال الفرص الكامنة في أعقاب التحول المحتمل للإنتاج الدولي.**

- **تكلف مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC بمواصلة رصد التطورات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول الأعضاء، وتعهد للمركز بمتابعة تقديم تقارير بهذا الشأن إلى الدورات السنوية للكومسيك.**

التجارة البينية بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (بند جدول الأعمال: 5)

-27- **وإذ تحيط علماً مع التقدير بانعقاد الاجتماع الخامس عشر لمجموعة عمل التجارة في الكومسيك في وسط افتراضي في 22 سبتمبر 2020 بعنوان «مبادئ توجيهية للجان الوطنية الفعالة لتنوير التجارة في البلدان الإسلامية»، وترحب المبادئ التوجيهية والممارسات الموصى بها المحددة في "دليل الكومسيك لهيئات تنوير التجارة عالية الأداء"**

(المرجع: رمز الوثيقة / OIC/COMCEC)

-28- **تدعوا اللجنة الدول الأعضاء المسجلة في مجموعة عمل التجارة في الكومسيك من أجل حضور الاجتماع السادس عشر لمجموعة عمل التجارة في الكومسيك المقرر عقده في عام 2021 بعنوان "التدابير المضادة لاستدامة تنوير التجارة أثناء وبعد جائحة كوفيد- 19 في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وتدعوا الدول الأعضاء، التي لم تسجل بعد، إلى أن تبادر إلى التسجيل في مجموعة عمل التجارة في الكومسيك.**

-29- **يشيد بجهود جزر المالديف، السودان، الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ICCIA، وهيئة المعاصفات والمقاييس في الدول الإسلامية SMIIC، للمشاريع التالية التي سيتم تنفيذها في عام 2021 في إطار دعوة المشروع السابعة في إطار تمويل مشروع الكومسيك:**

- مشروع "التحول الرقمي لتعزيز تنوير التجارة" سيتم تنفيذه من قبل الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ICCIA بالشراكة مع 25 دولة عضو.

- مشروع "تحسين نظام مراقبة استيراد وتصدير الغذاء" سيتم تنفيذه من قبل جزر المالديف بالشراكة مع تركيا ومالزيا.

- مشروع بعنوان "الإدارة الفعالة للحدود من خلال نقطة حدودية واحدة (OSBP)" سيتم تنفيذه من قبل السودان بالشراكة مع تشاد ومصر وتونس.

- المشروع الذي يحمل عنوان "تدريب مؤسسة الحلال التابع لمنظمة التعاون الإسلامي / معهد المعاصفات والمقاييس للدول الإسلامية (OIC / SMIIC) في منطقة إفريقيا" سيتم تنفيذه من قبل معهد المعاصفات والمقاييس للدول الإسلامية SMIIC بالشراكة مع 14 دولة عضو.

-30- **تشير اللجنة إلى القرار ذي الصلة الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامية الرابع عشر، وتدعوا الدول الأعضاء لاتخاذ التدابير اللازمة لإعفاء البضائع والسلع الفلسطينية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات التأثير المماثل، دون قيود كمية أو نوعية، والتي قد يكون لها تأثير إيجابي على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني على أرضه ودعم جهود دولة فلسطين لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي.**

-31- **تعرب عن تقديرها للمركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT لقيامها بتنظيم الندوات الإلكترونية التالية في مجال التجارة:**

- ندوة عبر الإنترنت حول تأثير كوفيد-19 على استراتيجيات ترويج التجارة في تنوير التجارة البيئية في منظمة التعاون الإسلامي، في 29 يونيو 2020، بالتعاون مع شركة سنغال إكسبورت، وتونس إكسبورت، ومؤسسة ترويج التجارة الخارجية الماليزية (MATRADE).

- ندوة عبر الإنترنت حول تأثير كوفيد-19 على تمويل التجارة ووضع استراتيجيات لتعزيز التجارة والاستثمار بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في 1 يوليو 2020 ، بالتعاون مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (BADEA)، البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد (AFREXIMBANK) وبنك غرب إفريقيا للتنمية (BOAD) ،

- ندوة عبر الإنترنت حول تأثير كوفيد-19 على توحيد واعتماد المنتجات الطبية والوقائية والغذائية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في 2 يوليو 2020 ، والتي تم تنظيمها بالاشتراك مع معهد المعاصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC) بالتعاون مع إدارة المعايير الماليزية

(Standards Malaysia) والمعهد الوطني التونسي للمواصفات والملكية الصناعية (INNORPI) ، ومعهد المواصفات التركية (TSE) ، ومعيار دينار (الإمارات العربية المتحدة) والمعهد المغربي للتقييس (IMANOR).

- ندوة عبر الإنترت حول تأثير كوفيد-19 على تداعيات رقمنة إجراءات التجارة في تسهيل التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي بهدف التخفيف من آثار ما بعد كوفيد-19 ، في 6 يوليو 2020 بالتعاون مع المنظمة الجمركية العالمية (WCO) ، وببوابة المغرب الإلكترونية PortNet Morocco، وشبكة موزمبيق التجارية، والجمارك العمانية Gainde2000 السنغال.

- ندوة عبر الإنترت حول تأثير كوفيد-19 على تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لتعزيز التجارة والاستثمار داخل منظمة التعاون الإسلامي ومع بقية العالم في 13 يوليو 2020 ، والتي تم تنظيمها بالاشتراك مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC بالتعاون مع الشركة المتحدة المحدودة للتأمين (السودان) ، وبنك ائتمان الصادرات التركي (TÜRK EXIMBANK) ، ووكالة ضمان ائتمان الصادرات العمانية (Credit Oman).

- ندوة عبر الإنترت حول تأثير كوفيد-19 على التكامل الإقليمي للتجارة والاستثمار البينية في منظمة التعاون الإسلامي في 23 يوليو 2020 ، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية IsDB ، والجامعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS ، وجامعة الدول العربية ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الأمم المتحدة UNESCTWA .

32- **تحيط علماً** باقتراح تونس والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT إطلاق برنامج لمدة 3 سنوات، يشمل ورشات تدريبية إقليمية تُنظم في مجال قوانين المنافسة وسياساتها الصالحة الدول العربية والأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المركز التونسي للتدريب وإصدار الشهادات بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (ونكتاد UNCTAD).

33- **ترحب اللجنة** باستضافة الجمهورية التونسية للأحداث التالية:

- اجتماع (البائعين-المشترين) في مجال لصاقة وتغليف المواد الغذائية في الجمهورية التونسية في عام 2021.

- ورشة عمل إقليمية للتسويق عبر الإنترت لرائدات الأعمال في الجمهورية التونسية عام 2021 بالتعاون مع المركز الدولي لتنمية التجارة (ICDT).

34- **تعرب اللجنة عن تقديرها** للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC لقيامها بتنظيم النشاطات التالية في مجال التجارة:

- برامج تنمية القدرات، مع منظمة السياحة العربية، لدعم إنشاء قطاع السياحة في الدول العربية بعد كوفيد-19 ،

- منصة التعلم الإلكتروني وتبادل المعرفة والندوات الإلكترونية حول "الاستعداد والاستجابة لوباء كوفيد-19 في البلدان الإفريقية الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية" ،

- دعم المعدات وتنمية القدرات على الاستعداد والاستجابة لوباء كوفيد-19 لشبكة المختبرات في بلدان جنوب الصحراء الكبرى العشر (مستمر) ضمن آلية تبادل المعرفة للبنك الإسلامي للتنمية (ISDB) .

- مواعنة معايير الأدوية والأجهزة الطبية في البلدان الأفريقية. (مستمر).

- دعم إنشاء المركز الوطني التونسي لتقنيات التعليم "CNTE" أكاديمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات "ICT" .

(1) نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC)

-35. تدعو اللجنة الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق بعد على اتفاقيات نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي TPS-OIC، وهي الاتفاقية الإطارية والبروتوكول المتعلق بنظام التعريفات التفضيلية PRETAS وقواعد المنشأ، إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

-36

-37. ترحب اللجنة بتقديم قوائم الامتيازات المحدثة إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية TNC بواسطة تركيا وมาлиزيا وبنغلاديش وباكستان والأردن وجمهورية إيران الإسلامية والمغرب وتحيط علماً بالتقدير بالمعلومات المقدمة من المملكة العربية السعودية بأن مجلس التعاون الخليجي سوف يبلغ قوائم الامتيازات المحدثة إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية TNC في أقرب فرصة ممكنة نيابة عن دولة السنتة الأعضاء، وهي البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر وعمان. تفوض اللجنة للجنة المفاوضات التجارية TNC بتوسيع السياق وتقييم تفسير النقطة رقم 6 من اتفاقية إطار الأفضلية التجارية TPS-OIC و الخاصة عبارة "ما لم تقرر الكومسيك خلاف ذلك" قبل تفعيل TPS-OIC.

-38. تطلب من الدول الأعضاء المعنية الإسراع في جهودها لتقديم قوائم الامتياز إلى أمانة لجنة التفاوض التجاري (TNC) بالصيغة القياسية التي وزعتها أمانة لجنة التفاوض التجاري (TNC) وذلك لتفعيل نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في أقرب وقت ممكن.

-39. تطلب أيضاً من الدول الأعضاء المشاركة، التي لم تفعل ذلك بعد، أن تخطر أمانة لجنة التفاوض التجاري بالإجراءات الداخلية ذات الصلة التي يتبعها اتخاذها لتنفيذ قواعد منشأ نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC) في أقرب وقت ممكن.

-40. تعرب اللجنة عن تقديرها للجمهورية التركية لاستضافتها، ومكتب تنسيق الكومسيك، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT على تنظيم الاجتماع الاستشاري الافتراضي لمناقشة القضايا المتعلقة بتنفيذ TPS-OIC في 27 أكتوبر 2020، بحضور الدول المشاركة، والتي صادقت على اتفاقيات TPS-OIC وقدمت قوائم الامتيازات الخاصة بها.

-41. ترحب اللجنة بالعرض الذي قدمت به جمهورية تركيا بصفتها رئيساً للجولتين الأولى والثانية من لجنة المفاوضات التجارية TNC؛ لعقد اجتماع لجنة المفاوضات التجارية في يناير 2021 لمناقشة القضايا المتعلقة بتنفيذ النظام، وتحديد موعد لتفعيله، وتدعو الدول المعنية المشاركة في اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي لمنظمة التعاون الإسلامي TPS-OIC لحضور هذا الاجتماع بفاعلية.

-42. تطلب اللجنة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT، ومكتب تنسيق الكومسيك، والبنك الإسلامي للتنمية IDB، والمؤسسات الأخرى ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي مواصلة تنظيم أنشطة رفع الوعي وبناء القدرات فيما يتعلق بنظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي TPS-OIC.

(2) المعارض التجارية الإسلامية

-43. تعبر اللجنة عن شكرها وتقديرها للدول الأعضاء التالية لاستضافتها للأسوق والمعارض التجارية الإسلامية بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT):

- الجمهورية التركية لاستضافتها "معرض الحلال السابع Halal Expo" لمنظمة التعاون الإسلامي" في إسطنبول في الفترة 28 نوفمبر - 1 ديسمبر 2019.

- دولة الكويت لاستضافتها نسخة استثنائية من معرض السياحة والحرف اليدوية والديكور الداخلي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مدينة الكويت في 23-18 ديسمبر 2019.

- 44- **تحيط اللجنة علمًا باستضافة المعرض العالمي "إكسبو 2020 دبي"** من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة، في دبي، من 1 أكتوبر 2021 إلى 31 مارس 2022 وتدعو مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي للمشاركة الفعالة في هذا الحدث.
- 45- **ترحب اللجنة بعرض الدول الأعضاء الآتية لاستضافة المعارض والأسواق التجارية الإسلامية بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT في الفترة بين 2020-2021، وتطلب من الدول الأعضاء تشجيع المشاركة النشطة لقطاعاتها الخاصة والمؤسسات ذات الصلة في هذه الفعاليات:**
- تستضيف الجمهورية التركية "معرض الحال الثامن لمنظمة التعاون الإسلامي" في إسطنبول، في عام 2021، بالتعاون مع المركز الدولي لتنمية التجارة ICDT ومعهد المعاصفات والمقييس للدول الإسلامية SMIIC،
 - تستضيف الجمهورية التونسية "معرض حلال التاسع لمنظمة التعاون الإسلامي" بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) ومعهد المعاصفات والمقييس للدول الإسلامية (SMIIC).
 - تستضيف جمهورية السنغال "المعرض الصحي الخامس لمنظمة التعاون الإسلامي" و"المعرض التجاري السابع عشر لمنظمة التعاون الإسلامي" للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في داكار عام 2021. تستضيف جمهورية باكستان الإسلامية المعرض التجاري الثامن عشر لمنظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع المركز الدولي لتنمية التجارة في عام 2022.
- 46- **تطلب اللجنة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة ICD الاستمرار في إقامة معارض قطاعية محددة بالتعاون مع الدول الأعضاء، وت تقديم تقارير مرحلية منتظمة عن المعارض إلى دورات الكومسيك.**
- 47- **تكرر اللجنة طلبها إلى الدول الأعضاء لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة الفعالة في المعارض التجارية الإسلامية.**
- 48- **تطلب اللجنة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT أن يقدم بشكل منتظم تقارير مرحلية عن المعارض التجارية للدول الإسلامية والمعارض المتخصصة الأخرى إلى جانب دورات الكومسيك.**
- (3) الدعم الفني المرتبط بمنظمة التجارة العالمية**
- 49- **تعرب اللجنة عن شكرها وتقديرها لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IDB) والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) على تنظيم الدورات التدريبية والندوات المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية لصالح الدول الأعضاء. وتأكد على الحاجة إلى زيادة فعالية نشر المعلومات حول الدورات التدريبية بين جميع الدول الأعضاء.**
- 50- **تدعو اللجنة البنك الإسلامي للتنمية (IDB) والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) إلى مواصلة تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء بخصوص المشكلات المرتبطة بمنظمة التجارة العالمية وإلى تعزيز جهودهم في تحفيز الدول الأعضاء لإحداث تأثير في المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية المتعلقة على اقتصاداتها، وتطلب من البنك الإسلامي للتنمية (IDB) والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) مواصلة التأزر والتيسير في الجهود لتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك من أجل تيسير اندماجها الكامل في النظام التجاري متعدد الأطراف على أساس عادل ومنصف.**
- 51- **تدعو اللجنة دول منظمة التعاون الإسلامي الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى تقديم الدعم إلى دول منظمة التعاون الإسلامي غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في إجراءات انضمائهم إلى منظمة التجارة العالمية.**

52- تدعو اللجنة الدول الأعضاء والمؤسسات ذات العلاقة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي إلى دعم الدول الأعضاء التي تحتاج إلى المساعدة الفنية في مجال تيسير التجارة من أجل تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة.

53- تدعو اللجنة كذلك مجموعة البنك الإسلامي للتنمية IDB والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT إلى مراقبة الأمور المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية وتقديم تقرير عنها إلى الدورات السنوية للكومسيك والمؤسسات المعنية الأخرى.

54- تعرب اللجنة عن تقديرها للمملكة المغربية لاستضافتها والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT وإدارة التعاون والاستراتيجية القطرية للبنك الإسلامي للتنمية IsDB لتنظيم ورشة عمل تدريبية حول خدمات تقنيات مفاوضات التجارة في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في 13-12 فبراير 2020، في الدار البيضاء.

55- تشيد اللجنة بالمركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT لتنظيمه ندوة عبر الإنترن特 حول تأثير كوفيد-19 على التكامل الإقليمي للتجارة والاستثمار البينية في منظمة التعاون الإسلامي في 23 يوليو 2020 بالتعاون مع إدارة الإستراتيجية والتعاون في البنك الإسلامي للتنمية (IsDB)، والجامعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (ECOWAS)، وجامعة الدول العربية (LAS) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (UNESCWA).

56- تعرب عن تقديرها للمركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT والبنك الإسلامي للتنمية IsDB لتنظيم الورشة التدريبية الافتراضية حول المفاوضات الزراعية في منظمة التجارة العالمية وأثرها على التجارة بالمنتجات الزراعية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بين 26-28 من شهر أكتوبر / تشرين الأول 2020.

(4) أنشطة تمويل التجارة

57- تعرب اللجنة عن تقديرها لأنشطة تمويل التجارة وتشجيع وتطوير التجارة التي تقوم بها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وحشد التمويل من الأسواق العالمية وشركاء التنمية لتمويل العمليات التجارية في الدول الأعضاء، بما من شأنه المساهمة بوصول التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى 25 في المئة.

58- تحيط اللجنة علماً مع التقدير بأن المواقف والمدفوعات التراكمية للمؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة قد وصلت منذ إنشائها إلى 53 مليار دولار أمريكي و43 مليار دولار أمريكي على التوالي، وبلغ إجمالي عمليات الاعتماد والصرف في نهاية يونيو عام 2020 ما قيمته 2,40 مليار دولار أمريكي و2,494 مليار دولار أمريكي على التوالي.

59- تثنى اللجنة على جهود المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والدول الأعضاء الأقل نموا والتجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، وتحيط علماً بجهودها لتنوع محفظتها وتقديم المزيد من التمويل لقطاع الزراعة الذي له تأثير مباشر وبارز على تحسين الإنتاجية وخلق فرص العمل وزيادة عائدات التصدير والتخفيف من حدة الفقر.

60- ترحب اللجنة بالجهود التي تبذلها المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة ITFC من أجل تنفيذ برامج خاصة للتخفيف من الآثار السلبية لوباء كوفيد-19 في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على التجارة وتنمية الأعمال التجارية، حيث خصصت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مبلغ 605 مليون دولار أمريكي لصالح البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لشراء الإمدادات الطبيعية والمواد الغذائية الأساسية، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة / القطاع الخاص. كما ترحب بجهود المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة (ITFC) في تأسيس منشأة قيمتها 1,5 مليار دولار أمريكي بالشراكة مع البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير (AfreximBank) والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (BADEA) وذلك لتأمين الدعم المالي للدول الإفريقية للتخفيف الأثر

- الاقتصادي لجائحة كوفيد-19، والذي تستفيد منه الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- 61- **تدعو اللجنة** الدول الأعضاء المعنية لاستكمال متطلبات العضوية لمؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC)، كي يتتسنى لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية IDB تنفيذ ولايتها بنجاح.
- 62- **تحيط اللجنة** علمًا بمبادرات تعزيز النشاط التجاري وتطوير القدرات التي نفذتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) ضمن برامجها العديدة البارزة بما في ذلك مبادرة دعم التجارة للدول العربية (AFTIAS)، وبرنامج جسور التجارة العربي الإفريقي (AATB)، وصندوق تنمية التجارة، وبرنامج غرب أفريقيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 63- **تحيط اللجنة** علمًا مع التقدير بجهود المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) في تنفيذ برامج الحلول التجارية المتكاملة، بما في ذلك برنامج تطوير البن الإندونيسي وبرنامج غينيا للربط العكسي وبرنامج جسر القطن وبرنامج تنمية التمور في منطقة المدينة المنورة وتقدير الاستعداد السريع للتجارة الإلكترونية في العراق، وبرنامج غامبيا للتخفيف من ملوثات الأفلاتوكسين وبرامج مختلفة لتونس وبنغلاديش وباكستان وبلدان رابطة الدول المستقلة وأفغانستان وبوركينا فاسو وجزر القمر وجيبوتي.
- 64- **تحيط اللجنة** علمًا أيضًا التقدير بجهود المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة ITFC في سبيل تنويع الأدوات المالية الإسلامية، ودعم برامج التدريب على التمويل الإسلامي وتعزيز حلول التمويل الإسلامي في المنتديات الدولية.
- 65- **ترحب اللجنة** ببرنامج بناء القدرات علي المستوى الذي قدمته المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة ITFC، والذي تم توفيره لبلدان رابطة الدول المستقلة وأفغانستان بشأن التمويل الإسلامي، باعتباره جزءاً من برامج المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة والمقدمة للبلدان الأعضاء. وتدعى مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة للانضمام إلى هذه الجهود ودعمها.
- 66- **تحيط اللجنة** علمًا بجهود المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) باعتبارها المؤسسة الوحيدة متعددة الأطراف لتأمين ائتمان الصادرات والاستثمار في العالم التي توفر حلول التأمين وإعادة التأمين المتواقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- 67- **تحيط اللجنة** علمًا مع التقدير بدور المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC في دعم 5.4 مليار دولار أمريكي من الأعمال داخل منظمة التعاون الإسلامي المؤمن عليها، والتي تشمل 36 دولة بموافقة التأمين التراكمية منذ البداية، والتي وصلت إلى 41.5 مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام 2019 مع تجاوز التأمين للأعمال 64 مليار دولار أمريكي.
- 68- **تحيط اللجنة** علمًا بإطلاق الإصدار الجديد من تقرير فعالية التنمية السنوي (ADER) الذي يشمل أداء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات خلال الـ 26 سنة الماضية. وتهنى المؤسسة على تحقيق ستة أهداف للتنمية المستدامة؛ وهي SDG 2 و SDG 3 و SDG 7 و SDG 8 و SDG 9 و SDG 17.
- 69- **تحيط اللجنة** علمًا بالتقدير الذي أعدته المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC حول برنامج ذكاء الأعمال بمنظمة التعاون الإسلامي، وتطلب من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC استكمال الأعمال التحضيرية الفنية لإطلاق البرنامج في أقرب وقت ممكن.
- 70- **تطلب اللجنة** أيضًا من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC بالتعاون مع مركز SESRIC استكمال إجراء استبيان تقييم أنظمة مشاركة البيانات التجارية والمعلومات

الائتمانية للدول الأعضاء من أجل ضمان بدء عمل البرنامج طبقاً لأولويات وأنظمة الدول الأعضاء وتقديم نتائجه إلى الاجتماع السابع والثلاثين للجنة متابعة الكومسيك والدورة الوزارية السابعة والثلاثين للكومسيك.

(5) الأنشطة التجارية المتعلقة بمعهد المعاصفات والمقياييس للدول الإسلامية SMIIC

- 71 ترحب اللجنة بأنشطة معهد المعاصفات والمقياييس للدول الإسلامية (SMIIC) في مجال المعايرة والمواصفات والاعتماد وتتأثرها على مشاريع تيسير التجارة ودعم القدرات للدول الأعضاء.
- 72 ترحب اللجنة بجمهورية بنغلادش الشعبية، وجمهورية تشاد، وجمهورية إندونيسيا ودولة الكويت بصفتها أعضاء جدد منذ 1 يناير 2021، والاتحاد الروسي بصفته مراقباً في معهد المعاصفات والمقياييس للدول الإسلامية (SMIIC)، مما رفع عدد الدول الأعضاء في معهد المعاصفات والمقياييس للدول الإسلامية (SMIIC) إلى 42 دولة إلى جانب 3 مراقبين، وتدعى الدول الأعضاء المعنية لعضوية معهد المعاصفات والمقياييس للدول الإسلامية والمشاركة بنشاط في لجأنه الفنية (TCs) ومجالس القياس والاعتماد.
- 73 تعرب اللجنة عن تقديرها لمعهد المعاصفات والمقياييس للدول الإسلامية (SMIIC) لتنظيمه أنشطة دعم القدرات في مجال تخصصه، وتدعو الدول الأعضاء لتقديم الدعم لرفع مستوى ظهوره في المنتديات الدولية، لا سيما من خلال انضمامه بصفته مراقباً إلى لجنة الحواجز التقنية أمام التجارة (TBT) بمنظمة التجارة العالمية.
- 74 تدعى اللجنة الدول الأعضاء لاعتماد واستخدام معايير منظمة التعاون الإسلامي / معهد المعاصفات والمقياييس للدول الإسلامية (SMIIC) بوصفها معاييرها الوطنية بهدف المساهمة في موازنة المعايير وتحفيظ الحواجز التقنية أمام التجارة بين الدول الأعضاء. وتدعى الدول الأعضاء المعنية، التي تستخدم معايير منظمة التعاون الإسلامي / معهد المعاصفات والمقياييس للدول الإسلامية (SMIIC)، لاعتماد المعايير رسمياً وفقاً لإرشادات اعتماد معهد المعاصفات والمقياييس للدول الإسلامية (SMIIC).
- 75 تحفيظ اللجنة علماً مع التقدير بوضع خطة إستراتيجية لمعهد المعاصفات والمقياييس للدول الإسلامية SMIIC 2021-2030، والبنية التحتية العالمية لجودة الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي.
- 76 تثني اللجنة على جهود معهد المعاصفات والمقياييس للدول الإسلامية SMIIC لإجرائها ستة برامج تدريبية حول معايير الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي / معهد المعاصفات والمقياييس للدول الإسلامية (SMIIC) من أجل تسهيل الاستخدام المشترك للمعايير داخل منظمة التعاون الإسلامي.
- 77 تحفيظ القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي (بند جدول الأعمال: 6) تعزيز دور القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي (بند جدول الأعمال: 6)
- 78 تشجع اللجنة غرف التجارة في الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية كبيرة في أنشطة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (ICCIA).
- 79 تعرب اللجنة عن تقديرها للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (ICCIA) لتنظيمها ورشة عمل حول "تعزيز النمو الأخضر والتكنولوجيا في الغذاء والماء والطاقة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي - التحديات والفرص" في كراتشي، باكستان فيما بين 4-2 ديسمبر/كانون الأول 2019.
- 80 بالإشارة إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن الكومسيك ومجلس وزراء الخارجية والقرار ذي الصلة الصادر عن الاجتماع الخامس والثلاثين للجمعية العامة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ICCIA، ترحب وتشيد بإنشاء مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول وتوقيع اتفاق البلد المضيف للمركز بين الجمهورية التركية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة

ICCIA خلال الدورة الوزارية الخامسة والثلاثين للكومسيك التي انعقدت بين 25-28 نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

81- كما ترحب بالجهود المبذولة لتفعيل مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول وتطلب من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ICCIA واتحاد غرف وبورصات السلع في تركيا TOBB لحث الخطى المتخذة في سبيل بدء تشغيل المركز.

82- **تحيط اللجنة** علماً مع التقدير بانعقاد "مؤتمر الاستثمار العام والخاص رفيع المستوى لمنظمة التعاون الإسلامي" بالاشتراك بين رئاسة مكتب الاستثمار لجمهورية تركيا والتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية في الفترة من 8 إلى 9 ديسمبر/كانون الأول 2019 في إسطنبول، تركيا، تحت شعار "إطلاق العنان لفرص الاستثمار البينية لمنظمة التعاون الإسلامي: الاستثمار من أجل التضامن والتنمية".

تمويل تنمية القطاع الخاص

83- **تحيط اللجنة** علماً مع التقدير بجهود المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICD) الذي يعمل بكفاءة لتمويل مشاريع القطاع الخاص في الدول الأعضاء.

84- **تطلب اللجنة** من المركز الإسلامي لتنمية التجارة أن يقدم بانتظام تقارير شاملة بشأن جهوده في تمويل القطاع الخاص إلى الجلسات الوزارية للكومسيك واجتماعات لجنة المتابعة.

تطوير النقل والاتصالات (البند 7 من جدول الأعمال)

85- **تحيط اللجنة** علماً مع التقدير بعد الاجتماع الخامس عشر لمجموعة عمل النقل والاتصالات الذي عُقد بتاريخ 7 يوليو 2020 بعنوان "تسعير البنية التحتية للنقل في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، وترحب بتوصيات السياسات التالية:

- تطوير سياسات تسعير البنية التحتية للنقل المعاصر والاستفادة من أدوات التنفيذ مثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيثما أمكن، وعمليات النقل العام من أجل نظام نقل يعمل بشكل جيد.
- تعيين مشغل مستقل (كيان / مؤسسة / هيئة) للتحصيل الفعال للرسوم وتخصيص الأموال الناشئة عن خدمات تسعير البنية التحتية للنقل.
- استخدام أدوات تسعير البنية التحتية للنقل (مثل الرسوم والجيابات وضرائب المركبات وضريبة الوقود وضريبة الأ咪ال وما إلى ذلك) لإدارة الطلب على النقل بفعالية وكذلك لجمع الأموال لتطوير البنية التحتية للنقل.
- الاستفادة من التحصيل المعاصر (أي الرسوم الإلكترونية المؤتمتة، والوحدات المدمجة، والنظام العالمي للملاحة بالأقمار الصناعية) وأنظمة التنفيذ لضمان تسعير فعال للبنية التحتية للنقل.

(المرجع: رمز الوثيقة/ OIC/COMCEC)

86- تدعو اللجنة الدول الأعضاء التي سجلت في مجموعة عمل النقل والاتصالات في الكومسيك، إلى المشاركة بنشاط في الاجتماع السادس عشر لمجموعة عمل النقل والاتصالات التابعة للكومسيك الذي سيعقد تحت شعار "استراتيجيات التخفيف لمقدمي خدمات النقل بعد كوفيد-19، في عام 2021". كما تدعو الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد، إلى التسجيل في مجموعة عمل النقل والاتصالات التابعة للكومسيك.

87- **تشيد اللجنة** بجهود غامبيا وإيران والأردن في المشروعات التالية التي نفذت بنجاح خلال عام 2019 في إطار الدعوة السادسة للمشاريع في سياق تمويل مشاريع الكومسيك:

- المشروع الذي يحمل عنوان "تحسين القدرات البشرية والمؤسسية لنظام الإدارة المتكاملة لقواعد

البيانات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي" الذي نفذته غامبيا بالشراكة مع السنغال ونيجيريا وتركيا.

- المشروع الذي يحمل عنوان "زيادة النقل والتجارة عبر البحار في إطار نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي TPS-OIC" الذي تنفذه إيران بالشراكة مع عمان وقطر وباكستان وتركيا.

- المشروع الذي يحمل عنوان "إعادة بناء خط سكة حديد الحجاز العثماني القديم - المرحلة الثانية" الذي نفذته الأردن بالشراكة مع مصر وتركيا.

88- تثني اللجنة أيضًا على جهود الكاميرون ونيجيريا وتركيا للمشاريع التالية التي سيتم تنفيذها في عام 2021 في إطار دعوة المشروع السابعة في إطار تمويل مشروع الكومسيك:

- سيتم تنفيذ المشروع الذي يحمل عنوان "مراقبة ممر النقل لاغوس - أبيدجان" من قبل نيجيريا بالشراكة مع بنين وتogo وغامبيا.

- سيتم تنفيذ المشروع الذي يحمل عنوان "إنشاء أرشيفات النقل البحري" من قبل الكاميرون بالشراكة مع ساحل العاج وتشاد في عام 2021.

- سيتم تنفيذ المشروع الذي يحمل عنوان "تنفيذ الاتفاقيات البحرية الدولية" من قبل تركيا بالشراكة مع الجزائر وتونس في عام 2021.

89- ترحب اللجنة بالعرض المقدم من اتحاد الغرف وبورصات السلع في تركيا (TOBB) لمشاركة خبراته في تنفيذ نظام اتفاقية النقل الدولي للبضائع تحت غطاء بطاقة TIR (نظام TIR) مع الدول الأعضاء المهمة.

90- **تحيط اللجنة علمًا** بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية IDB لتفعيل ممر سكة حديد منظمة التعاون الإسلامي بين داكار وبورتسودان، وتطلب من الأمانة العامة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية إيلاع الدول الأعضاء المعنية بانتظام بالتقدم المحرز في تحقيق المشروع في محافليات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

تطوير قطاع السياحة المستدامة والتنافسية (البند 8 من جدول الأعمال)

91- **تحيط اللجنة علمًا** مع التقدير بعقد الاجتماع الخامس عشر لمجموعة العمل السياحية في الفترة من 24 إلى 25 سبتمبر 2020 في شكل افتراضي فقط، تحت عنوان "السياحة العلاجية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، وترحب بتصانيف السياسة التالية:

- تشجيع الأنشطة التسويقية والعلامات التجارية من أجل تعزيز صورة الدولة المقصودة بهدف جذب المرضى الدوليين.

- استخدام المنصات عبر الإنترنت لاستراتيجيات التسويق المخصصة تجاه المجموعات المستهدفة.

- تعزيز تطوير / تنفيذ برامج التبادل بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للعاملين في المجال الطبي من أجل تعزيز تبادل المعرفة والخبرة.

- تشجيع الترتيبات الثنائية أو الإقليمية / المتعددة الأطراف (مثل برامج تبادل المرضى وخدمات التشخيص المسبق والتحالفات بين مقدمي الرعاية الصحية وتبسيط خطط التأمين الصحي وما إلى ذلك) بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص بما في ذلك التأمينات والمستشفيات من أجل الحفاظ على تبادل المرضى.

- إنشاء قاعدة بيانات حول السياحة الصحية لاستخدام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لمزيد من التعاون فيما يتعلق بتبادل علاج المرضى وبناء القدرات في توفير الرعاية الصحية.

(المرجع: رمز الوثيقة (OIC/COMCEC/.....)

- 92. تدعو اللجنة الدول الأعضاء التي سجلت في مجموعة عمل السياحة في الكومسيك للمشاركة بفعالية في الاجتماع السادس عشر لمجموعة عمل السياحة الذي سينعقد في عام 2021 بعنوان "استراتيجيات التخفيف للسياحة بعد كوفيد-19"، وتدعو الدول الأعضاء، التي لم تفعل ذلك بعد، للتسجيل في مجموعة عمل الكومسيك للسياحة.
- 93. تقر بالحاجة إلى تقييم الخسائر والأضرار التي تعرض لها قطاع السياحة بعد انتشار جائحة كوفيد-19 ووضع خطة للتعافي وفقاً لطبيعة تأثير الجائحة.
- 94. تحيط اللجنة علماً مع التقدير بعد الاجتماع التشاوري لمجموعة عمل السياحة في الكومسيك حول كوفيد-19 في 9 يوليو 2020، في وسط افتراضي فقط، تحت عنوان "آثار كوفيد-19 على السياحة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وأفاق المستقبل".
- 95. تعرب اللجنة عن تقديرها لتركيا لاستضافتها الاجتماع الثامن لمنتدى سياحة القطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي / الكومسيك الذي عقد في 11 نوفمبر 2020 تحت شعار "القدس كوجهة خاصة".
- 96. تشيد اللجنة بجهود الكاميرون وأوغندا وتركيا للمشاريع التالية التي سيتم تنفيذها في عام 2021 في إطار دعوة المشروع السابعة في إطار تمويل مشروع الكومسيك:
- المشروع بعنوان "بناء قدرات أصحاب المصلحة في منظمات إدارة الوجهات السياحية (DMO)" الذي ستنفذه الكاميرون بالشراكة مع أذربيجان وبوركينا فاسو ونيجيريا والسنغال.
 - المشروع بعنوان "السياحة المجتمعية من خلال الترويج لموقع التراث" الذي ستنفذه أوغندا بالشراكة مع غامبيا وماليزيا وموزمبيق ونيجيريا.
 - المشروع بعنوان "تنشيط طريق سفر مولانا" الذي ستنفذه تركيا بالشراكة مع أفغانستان وإيران.
- 97. تدعو اللجنة الدول الأعضاء إلى تشجيع المؤسسات ذات الصلة وشركات السياحة ومنظمي الرحلات السياحية وما إلى ذلك لمواصلة جهودهم من خلال، تنظيم حملات ترويجية وجولات إضافية إلى القدس الشريف لدعم الفلسطينيين المقيمين في القدس وإظهار التضامن مع معهم وغير ذلك.
- 98. ترحب اللجنة ببرنامج القدس الجديد الذي أطلقه مكتب تنسيق الكومسيك في عام 2020 من أجل تحسين البنية التحتية للسياحة بهدف نهائي هو تحسين صورة القدس بصفتها وجهة سياحية جذابة وتنافسية والحفاظ على الهوية العربية الفلسطينية في المدينة، وتحيط علماً بالمشروعين الذين سينتهي تنفيذهما بحلول نهاية عام 2020 في إطار برنامج القدس:
- المشروع الذي يحمل عنوان "تحليل البنية التحتية للسياحة ووضع خارطة طريق للوجهة السياحية للقدس" ينفذه مكتب تنسيق الكومسيك بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الوطنية في فلسطين.
 - المشروع بعنوان "دعم القدرات المؤسسية لمجلس القدس للسياحة والتراث" الذي ينفذه مكتب تنسيق الكومسيك بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الوطنية في فلسطين.
- 99. تحيط اللجنة علماً مع التقدير بجهود مركز SESRIC لتنظيم الدورات التدريبية والندوات في قطاع السياحة، ولا سيما حول السياحة الحلال وإحصاءات السياحة في إطار برنامج بناء القدرات لمركز SESRIC.
- زيادة إنتاجية قطاع الزراعة واستدامة الأمن الغذائي (بند جدول الأعمال: 9)**
- 100. تحيط اللجنة علماً مع التقدير بانعقاد الاجتماع الخامس عشر لمجموعة عمل الزراعة بتاريخ 17 سبتمبر 2020 في وسط افتراضي، تحت عنوان "الحكم الرشيد لضمان الأمن الغذائي والتغذية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، وترحب اللجنة بتوصيات السياسات التالية:

- وضع استراتيجية وطنية شاملة للأمن الغذائي والتغذية، و / أو تعزيز سياسات واستراتيجيات الأمن الغذائي القائمة لتوسيع نطاقها وشمولها حتى يتمكن الجميع من جني الفوائد، بما في ذلك الأشد فقرا والأكثر ضعفاً لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع.
- إنشاء آلية أو لجنة تنسيق وطنية رفيعة المستوى (أي مجلس أو لجنة رئيسية مشتركة بين الوزارات) لضمان إجراء حوار صحي ومستدام بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل التنسيق الفعال لجميع أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين في عمليات صياغة السياسات وتنفيذها ومراقبتها، ومنحها قوة تنفيذية كبيرة وموارد بشرية ومالية كافية.
- تحسين التنسيق والانسجام في إجراءات السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في الأوقات المضطربة (مثل جائحة كوفيد-19) على جميع المستويات التي تتراوح من المحلية إلى الوطنية، ومن شبه الإقليمي إلى الإقليمي وإلى العلاقات الثنائية، ومن منظمة التعاون الإسلامي إلى المستوى العالمي أخيراً.
- تصميم خطة تنفيذ مفصلة وشفافة للمهام الوطنية دون الوطنية، وتزويد العاملين الميدانيين بالمعرفة الفنية ذات الصلة، وتخصيص الموارد المالية الكافية لكل خطوة من خطوات عملية التنفيذ.
- إنشاء منصة على الإنترن特 / أنظمة معلومات غذائية (مثل أطلس الضعف والتعرضية ومنتديات الأمن الغذائي) التي تنقل بشكل مثالي معلومات في الوقت الحقيقي حول مراقبة الأمان الغذائي وحكومة التغذية؛ بهدف توليد بيانات وإحصاءات موثوقة وصياغة سياسات قائمة على الأدلة.
- تعزيز بناء القدرات وتبادل المعرف / الخبرات بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المستويات الأربع للحكومة الرشيدة للأمن الغذائي والتغذية، (أي (1) السياسة والإطار القانوني (2) التنسيق والانسجام (3) التنفيذ (4) المعلومات والرصد والتقييم).

(المرجع: رمز الوثيقة OIC/COMCEC/.....)

- 101- **تدعوا اللجنة الدول الأعضاء التي سجلت في مجموعة عمل الزراعة في الكومسيك للمشاركة بنشاط في الاجتماع السادس عشر لمجموعة عمل الزراعة في الكومسيك الذي سيعقد تحت عنوان "كيفية ضمان استدامة سلاسل الإمداد الغذائي في الأوقات العصبية: حالة كوفيد-19"، في عام 2021.**
- 102- **تحيط اللجنة علمًا مع التقدير بعقد الاجتماع التشاوري لمجموعة العمل الزراعية التابعة للكومسيك حول كوفيد-19 في 30 يونيو 2020، في وسط افتراضي فقط، مع موضوع "آثار كوفيد-19 على الأمن الغذائي والزراعة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".**
- 103- **تشيد اللجنة بجهود بنين والنيجر وسورينام واللجنة الوزارية الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي لمنظمة التعاون الإسلامي (COMSTECH) ومشروع الكومسيك للمشاريع التالية التي سيتم تنفيذها في عام 2021 في إطار دعوة المشروع السابعة في إطار تمويل مشروع الكومسيك:**
 - **المشروع الذي يحمل عنوان "تعزيز القدرة على التخزين وتخزين الحبوب واللوببيا" الذي ستتفذه بنين بالشراكة مع النيجر وتتوغو وساحل العاج.**
 - **المشروع الذي يحمل عنوان "بناء القدرات في مجال تخزين الحبوب واللوببيا" الذي تتفذه النيجر بالشراكة مع بنين وساحل العاج ونيجيريا.**
 - **المشروع الذي يحمل عنوان "بناء القدرات في نظم الري في محاصيل الخضر" الذي ستتفذه سورينام بالشراكة مع إندونيسيا وتركيا،**
 - **المشروع الذي يحمل عنوان "تقنيات إنتاجية جديدة للأغذية والأمن الغذائي" تنفذه COMSTECH بالشراكة مع سبع دول أعضاء أخرى،**
 - **المشروع الذي يحمل عنوان "تعزيز الأمن الغذائي من خلال الميزانيات الغذائية الوطنية" الذي**

سينفذه SESRIC بالشراكة مع اثنى عشرة دولة عضو أخرى.

104- **تحيط اللجنة علمًا بأنشطة SESRIC بما في ذلك الدورات التدريبية التي عقدت فعليا حول تعزيز إنتاجية القطن، وتحليل سلامة الأغذية وتوفير المياه وإدارتها في القطاع الزراعي.**

105- **تحيط اللجنة علمًا أيضًا بجهود مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في القطاع الزراعي، بما في ذلك إطلاق البرنامج الإقليمي لتطوير سلسلة قيم الأرض لصالح 10 دول من دول منظمة التعاون الإسلامي (بنين وبوركينا فاسو وساحل العاج وغامبيا وغينيا ومالي والنيجر والسنغال وسيراليون والسودان) في جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، ودعم المشروع الإقليمي لرسم خرائط خصوبة التربة في غرب أفريقيا، والذي يشمل ستة من دول منظمة التعاون الإسلامي في غرب إفريقيا (ساحل العاج وغامبيا وغينيا ومالي والسنغال وسيراليون) بهدف تحسين المحاصيل ورفع إنتاجيتها في المناطق المستهدفة.**

106- **ترحب اللجنة بالعرض المتعدد للجمهورية التركية لاستضافة المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التعاون الإسلامي حول التنمية الغذائية والزراعية في عام 2021، وتدعوا الدول الأعضاء وأجهزة منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها المعنية بما في ذلك الأمانة العامة للكومسيك إلى المشاركة الفعالة في هذا الحدث المهم.**

107- **ترحب اللجنة أيضًا باستضافة الجمعية العامة الثالثة لمنظمة الأمن الغذائي (IOFS) من قبل جمهورية تركيا، في وسط افتراضي فقط، في 3-2 ديسمبر 2020، وتدعوا الدول الأعضاء وأجهزة منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة والمؤسسات للمشاركة بنشاط في هذا الحدث المهم.**

الحد من الفقر (بند جدول الأعمال: 10)

108- **تحيط اللجنة علمًا بانعقاد الاجتماع الثالث عشر لمجموعة العمل المعنية بالتخفيض من حدة الفقر بتاريخ 29 سبتمبر 2020 بعنوان "الفقر الحضري في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، وترحب بالتوصيات السياساته التالية:**

- تطوير استراتيجيات تخفيض حضري شاملة وفعالة تركز بشكل خاص على إدارة أفضل للأحياء الفقيرة، ومنع النمو غير المنضبط للأحياء الفقيرة الموجودة، وتكوين أحياء جديدة، وتحسين وصول سكان الأحياء الفقيرة إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والخدمات الصحية من خلال الاستثمارات الاستراتيجية.
- تصميم سياسات سوق عمل محلية فعالة من شأنها أن تساعد في معالجة مشكلة الطابع غير المنظم وخلق وظائف أكثر وأفضل.
- تفعيل أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي ودمجها بشكل منهجي في مجموعة أدوات سياسة الفقر الحضري العامة.
- تحسين قدرة الحكومة الحضرية وتعزيز المرونة في مواجهة الصدمات (مثل جائحة كوفيد-19).
- وضع تصور للفقر الحضري وتطوير / تحسين ممارسات جمع البيانات والقياس لتحقيق بناء السياسات القائمة على الأدلة.

(المرجع: رمز الوثيقة/OIC/COMCEC/)

109- **تدعو اللجنة الدول الأعضاء التي سجلت في مجموعة عمل الكومسيك للحد من الفقر أن تشارك بفعالية في الاجتماع السادس عشر لمجموعة العمل الذي سينعقد بعنوان "كوفيد-19 وأثاره السلبية على عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" في عام 2021، وتدعوا الدول الأعضاء، التي لم تفعل ذلك بعد، للتسجيل في مجموعة عمل الكومسيك للحد من الفقر.**

110- **تشيد اللجنة بجهود بنين وغامبيا وتركيا للمشاريع التالية التي سيتم تنفيذها في عام 2021 في إطار الدعوة السابعة للمشاريع في سياق تمويل مشروع الكومسيك:**

- المشروع بعنوان "التعليم والتدريب التقني والمهني الرائد في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي المختار" الذي ستنفذه بنين بالشراكة مع غامبيا والنيجر وتركيا.
- المشروع بعنوان "غرس تعليم ريادة الأعمال في المناهج المدرسية" الذي ستنفذه غامبيا بالشراكة مع سيراليون ونيجيريا.
- المشروع بعنوان "تعزيز القدرات البشرية الصحية وإنشاء فريق عمل التدخل" الذي ستنفذه تركيا بالشراكة مع السودان والصومال والنيجر.

(1) صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (ISFD) والبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا (SPDA)

- 111- تكرر اللجنة طلبها من الدول الأعضاء التي تعهدت لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية بالوفاء بالتزاماتها، وتطلب من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تقديم تقرير إلى الدورة السابعة والثلاثين للكومسيك حول أوجه القصور في الوصول إلى رأس المال المستهدف للصندوق.
- 112- تذكيراً بالقرارات ذات الصلة الصادرة من اجتماعات الكومسيك الأخيرة حول ملاحظات الدول الأعضاء من أجل تحسين أداء صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (ISFD)، في خدمة هدف التخفيف من حدة الفقر من خلال التركيز على عدد أكبر من المشاريع، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم القائمة على المنح، تطلب اللجنة من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية أن يأخذ هذه الملاحظات في الاعتبار أثناء التخطيط لبرامجها وأنشطتها المستقبلية.
- 113- تحبّط اللجنة علماً بتقارير البنك الإسلامي للتنمية حول صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا، وتقر بالتقدم المحرز في البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا، وتطلب من البنك الإسلامي للتنمية إعداد تقارير تقييم حول البرنامج عند الانتهاء من مشاريعه، مع تقديم تفاصيل حول الأهداف والشركاء والمستفيدين والنتائج والدروس المستفادة وما إلى ذلك وتقديمها إلى منتديات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بما في ذلك الاجتماعات المقبلة للكومسيك.
- 114- تطلب اللجنة من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية زيادة جهودها لتعبئة الموارد والدعوة من مختلف الموارد بما في ذلك الموارد الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص في الدول الأعضاء.
- 115- ترحب اللجنة بالجهود التي يبذلها البنك الإسلامي للتنمية لتعبئة الموارد من مختلف مؤسسات التمويل من أجل تنفيذ أكثر فاعلية لهذا البرنامج.

(2) برنامج التعليم والتدريب المهني بمنظمة التعاون الإسلامي

- 116- تحبّط اللجنة علماً مع التقدير بالتقرير المرحلي لمركز SESRIC حول تنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية للتعليم والتدريب التقني والمهني لمنظمة التعاون الإسلامي 2020-2025، وتطلب من مركز SESRIC تقديم تقارير مرحلية عن حالة تنفيذ خارطة الطريق إلى الدورات الوزارية للكومسيك واجتماعات لجنة المتابعة.
- 117- تقدر اللجنة الجهود المتواصلة لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC لتعزيز قدرات الموارد البشرية وجودتها في الدول الأعضاء، وتطلب من SESRIC حشد المزيد من الموارد المالية لصالح برنامج التعليم والتدريب المهني بمنظمة التعاون الإسلامي.
- 118- تدعى اللجنة الدول الأعضاء إلى المشاركة في برامج بناء القدرات المختلفة لمركز SESRIC ودعمها في إطار برنامج التعليم المهني والتدريب لمنظمة التعاون الإسلامي.
- 119- تطلب اللجنة من مركز SESRIC إجراء المزيد من البرامج التدريبية التي تركز على ريادة الأعمال بما في ذلك ريادة الأعمال النسائية في إطار برنامج منظمة التعاون الإسلامي للتعليم والتدريب المهني (OIC-VET).

(3) تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

120- **تحيط اللجنة** علماً مع التقدير بالتقدير الذي قدمه مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC بعنوان "نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي"، وتحتاج من المركز إعداد تقارير سنوية بشأن التقدم في إنجاز أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتقديمها إلى الجلسات الوزارية للكومسيك، كما تطلب من المركز مواصلة تنفيذ أنشطة التدريب الإحصائي مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية لصالح مكاتب الإحصاء الوطنية بالدول الأعضاء في إطار برنامجها لبناء القدرات الإحصائية (StatCaB)."

121- **تحيط اللجنة** علماً بقائمة الأنشطة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، والتي تم تجميعها من قبل مكتب تنسيق الكومسيك من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء، وتدعو الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى المشاركة بنشاط في هذه الأنشطة.

122- **تطلب اللجنة** من مكتب تنسيق الكومسيك تجميع نشاطات مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة المتواقة مع مجالات أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية وتقديم القائمة إلى الدورة السابعة والثلاثين للكومسيك.

تعزيز التعاون المالي (بند جدول الأعمال: 11)

123- أحياطت اللجنة علماً مع التقدير بعقد الاجتماع الرابع عشر لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي في وسط افتراضي في 15 سبتمبر 2020 بعنوان "تحسين إطار الحكومة الشرعية في التمويل الإسلامي"، وترحب بالوصيات السياساته التالية:

- تطوير الإطار القانوني والتنظيمي الشامل للترتيبات القانونية والإجراءات المتعلقة بالحكومة الشرعية لضمان أن جميع العمليات والأنشطة التجارية في التمويل الإسلامي متواقة مع الشريعة الإسلامية.
- التشجيع على إنشاء هيئات رقابة شرعية وطنية (SSBs) تشرف على هيئات الرقابة الشرعية المؤسسية (SSBs).
- وضع مبادئ توجيهية لضمان / تسهيل المشاركة النشطة لأصحاب حسابات الاستثمار (IAHs) في إدارة المؤسسات المالية الدولية وفقاً لمساهمتهم في الحوض الاستثماري.
- تشجيع تنمية المواهب من خلال برامج التدريب والشهادات المهنية وزيادةوعي الجهات المعنية بالحكومة الشرعية.
- تعزيز دمج قطاع التمويل الإسلامي في الاقتصاد ككل بهدف جعل السياسة النقدية أكثر شمولًا.

(المرجع: رمز الوثيقة (OIC/COMCEC/.....)

124- تدعو اللجنة الدول الأعضاء التي سجلت في مجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي للمشاركة بفعالية في اجتماعها الخامس عشر الذي سينعقد بعنوان "دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة ضد كوفيد-19"، في عام 2021، وتدعو الدول الأعضاء، التي لم تفعل ذلك بعد، للتسجيل في مجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي.

125- تشيد اللجنة بالجهود التي ستبذلها بروناي دار السلام ومالزريا ونيجيريا وسراليون في المشروعات التالية التي سيتم تنفيذها في عام 2021 في إطار دعوة المشروع السابعة في سياق تمويل مشاريع الكومسيك:

- المشروع بعنوان "برنامج بناء القدرات في مجال الصكوك، والصكوك البيئية والاجتماعية"

والحكومة ESG، والتكنولوجيا المالية الإسلامية" الذي ستتفذه بروناي دار السلام بالشراكة مع إندونيسيا وมาлиزيا.

- المشروع بعنوان "النهوض بسوق رأس المال الإسلامي من خلال التكنولوجيا المالية" تتفذه ماليزيا بالشراكة مع تركيا وبروناي دار السلام.
- المشروع بعنوان "تحسين التكافل في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" الذي ستتفذه نيجيريا بالشراكة مع السودان وموزمبيق.
- المشروع بعنوان "تسهيل وصول رائدات الأعمال إلى التمويل الإسلامي" الذي ستتفذه سيراليون بالشراكة مع ماليزيا ونيجيريا.

(1) منتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي

- 126- ترحب اللجنة بتقرير الاجتماع الرابع عشر لمنتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي الذي انعقد في وسط افتراضي في 8 أكتوبر 2020.
- 127- تشيد بجهود منتدى بورصات منظمة المؤتمر الإسلامي وفرق العمل التابعة له، وتدعى الدول الأعضاء إلى المشاركة الفعالة في الأنشطة التي تنظم في إطار هذا المنتدى.
- 128- ترحب بالعرض الذي قدمته بورصة إسطنبول، بصفتها أمانة منتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي، لاستضافة الاجتماع الخامس عشر للمنتدى في عام 2021، وتدعى الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في هذه الأحداث الهامة.
- 129- تطلب اللجنة من الدول الأعضاء تقديم الدعم الفعال لفريق عمل المنتدى المعنى بالمؤشرات من أجل الترويج الفعال لمؤشر S&P OIC / COMCEC الشريعة 50 وصندوق المستثمرين والمجتمع المالي في بلدانهم، من خلال إبلاغهم مباشرةً أو من خلال الأحداث العامة والبيانات الصحفية إلى جانب نشر المؤشر على الموقع الرسمي لبورصاته، كما تدعى الدول الأعضاء إلى دعم فريق عمل المنتدى في إيجاد مستثمرين للصندوق وزيادة أصول الصندوق الخاضعة للإدارة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية .IDB
- 130- تحيط اللجنة علمًا بالملخص الذي قدمته الأمانة العامة لمنتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي بشأن جهود فريق العمل المعنية بالمعادن الثمينة التابعة للمؤشر لتنفيذ مشروع بورصة الذهب بمنظمة التعاون الإسلامي، وتطلب من أمانة المنتدى وضع اللمسات الأخيرة على الاستعدادات الازمة لإنشاء بورصة ذهب منظمة التعاون الإسلامي، وتقديم تقرير إلى الدورة السابعة والثلاثين للكومسيك واجتماع لجنة المتابعة.
- 131- تدعو اللجنة الدول الأعضاء المهتمة لتقديم الدعم الفعال لفريق عمل المنتدى المعنى بالمعادن الثمينة من خلال عدة أمور من بينها إيجاد النظرة وتعيين جهات التنسيق في بلدانهم لقيادة مشروع بورصة الذهب بمنظمة التعاون الإسلامي.
- 132- تدعو اللجنة أيضًا جميع البنوك المركزية في البورصات، ومنتدى البنك المركزي لمنظمة التعاون الإسلامي، والأطراف الأخرى ذات الصلة من الدول الأعضاء المهتمة للمساهمة في صياغة نموذج الأعمال لسوق الذهب في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي يعمل بشكل جيد.
- 133- تحيط اللجنة علمًا بالملخص المقدم من الأمانة العامة لمنتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي حول الجهود المبذولة لدفع أجند الاستدامة في بورصات الدول الأعضاء، وتطلب اللجنة من أمانة المنتدى العمل على الاستعدادات الفنية للمشاريع التي قد تساعد في دعم التبادلات في منظمة التعاون الإسلامي لاتخاذ مزيد من الإجراءات في مجال الاستدامة، بما في ذلك العمل مع ستاندرد آند بورز لتقييم جدوى مؤشر الاستدامة لمنتدى التبادل لمنظمة التعاون الإسلامي.

(2) التعاون بين الجهات التنظيمية لأسواق رأس المال

-134- ترحب اللجنة بتقرير الاجتماع التاسع لمنتدى الكومسيك لمنظمي أسواق رأس المال المنعقد في 13-14 أكتوبر 2020.

-135- ترحب اللجنة بالعرض المقدم من مجلس أسواق رأس المال (CMB) في جمهورية تركيا، بصفتهأمانة المنتدى، لاستضافة الاجتماع العاشر لمنتدى منظمي أسواق رأس المال التابع للكومسيك في عام 2021، وتدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في هذا الحدث الهام.

-136- ترحب اللجنة بالجهود التي بذلتها فرق العمل التابعة لمنتدى الكومسيك لمنظمي أسواق رأس المال، وهي بناء القدرات وتنمية الأسواق والتمويل الإسلامي والتنفيذ المالي، وتدعو الدول الأعضاء لدعم جهود المنتدى من خلال المشاركة في اجتماعاته والمساهمة في إنجاز مهام فرق العمل.

-137- بالإشارة إلى القرار ذي الصلة الصادر عن الدورة السادسة والثلاثين للكومسيك، تدعو اللجنة الدول الأعضاء المهمة للمشاركة بنشاط في إنشاء منصة الكومسيك الإلكترونية للعقارات/بورصة الكومسيك العقارية، وتدعوها إلى تحديد الهيئات المخولة من قبلها، وإبلاغ أمانة المنتدى لتعزيز سبل التنسيق.

(3) منتدى البنوك المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي والكومسيك

-138- ترحب اللجنة ببيان الاجتماع الثاني لمنتدى البنوك المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي والكومسيك الذي انعقد في 7 أكتوبر 2020.

-139- ترحب اللجنة أيضاً بعرض البنك المركزي للجمهورية التركية بصفته أمانة منتدى البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء لاستضافته الاجتماع الثالث لمنتدى في عام 2021، وتطلب من جميع الدول الأعضاء المشاركة بنشاط في هذا الاجتماع.

-140- تشيد اللجنة ببرامج التدريب وبناء القدرات الذي ينظمها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC من أجل البنوك المركزية والسلطات النقدية للدول الأعضاء في جوانب مختلفة من التعاون، وتطلب من SESRIC مواصلة تنظيم هذه الأنشطة للمؤسسات ذات الصلة في الدول الأعضاء.

تبادل الآراء حول "تشجيع ريادة الأعمال من أجل تنافسية صناعة السياحة" (بند جدول الأعمال:

(12)

-141- ترحب اللجنة بالتصنيفات السياساتية للاجتماع الخامس عشر لمجموعة العمل السياحية حول "تعزيز ريادة الأعمال من أجل تنافسية صناعة السياحة" الذي عقد في 25 سبتمبر 2020.

(المرجع: رمز الوثيقة)

موضوع جلسة تبادل وجهات النظر التالية

-142- تقرر اللجنة أن يكون موضوع "دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع متناهية الصغر والمنشآت الصغيرة والمتوسطة" هو موضوع جلسة تبادل الآراء في الدورة السابعة والثلاثين للكومسيك، وتطلب من مجموعة عمل التعاون المالي في الكومسيك في اجتماعها السادس عشر، وبالتعاون مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية، تقديم اقتراحات ملموسة لتصنيفات سياسية ملموسة حول هذا الموضوع، وتقديمها إلى الدورة السابعة والثلاثين للكومسيك.

تاريخ الدورة السابعة والثلاثين للكومسيك (بند جدول الأعمال: 13)

-143- تقرر اللجنة عقد الاجتماع السابع والثلاثين للجنة المتابعة في 9-8 يونيو 2021 ، والدورة السابعة والثلاثين للكومسيك في 25-22 نوفمبر 2021 في تركيا.

أية مسائل أخرى

144- وإن تشير إلى الولايات الموكلة بموجب قرارات الدورة الوزارية السابقة للكومسيك إلى المؤسسات المعنية في منظمة التعاون الإسلامي فإنها تطلب من بعض مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IDB Group) الحضور خلال النقاشات حسب بنود جدول الأعمال المناسبة لاجتماع لجنة المتابعة واجتماع كبار المسؤولين للدورة الوزارة للكومسيك وأن يعرضوا التطورات في مجالات اختصاصهم أمام هذه الاجتماعات.

**نقرير
الدورة السادسة والثلاثين
للجنة الدائمة للشؤون الاقتصادية والتعاون التجاري
لمنظمة التعاون الإسلامي
(الاجتماع الافتراضي، 25-26 نوفمبر 2020)**

الأصل بالإنجليزية

**تقرير
الدورة السادسة والثلاثين
للجنة الدائمة للشؤون الاقتصادية والتعاون التجاري
لمنظمة التعاون الإسلامي
(الاجتماع الافتراضي، 25-26 نوفمبر 2020)**

1. انعقدت الدورة السادسة والثلاثون للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) في 25 و 26 نوفمبر 2020.

2. حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (OIC) التالية:

- جمهورية أفغانستان الإسلامية
- جمهورية ألبانيا
- جمهورية أذربيجان
- مملكة البحرين
- جمهورية بنغلاديش الشعبية
- جمهورية بنين
- بروناي دار السلام
- بوركينا فاسو
- جمهورية الكاميرون
- جمهورية ت Chad
- جمهورية كوت ديفوار
- جمهورية جيبوتي
- جمهورية مصر العربية
- جمهورية الجابون
- جمهورية غامبيا
- جمهورية غينيا
- جمهورية إندونيسيا
- جمهورية إيران الإسلامية
- المملكة الأردنية الهاشمية
- جمهورية كازاخستان
- دولة الكويت
- جمهورية قيرغيزستان
- الجمهورية اللبنانية
- دولة ليبيا
- ماليزيا
- جمهورية جزر المالديف
- جمهورية مالي
- المملكة المغربية
- جمهورية النيجر
- جمهورية نيجيريا الاتحادية

- 31- سلطنة عمان
- 32- جمهورية باكستان الإسلامية
- 33- دولة فلسطين
- 34- دولة قطر
- 35- المملكة العربية السعودية
- 36- جمهورية سورينام
- 37- جمهورية طاجيكستان
- 38- الجمهورية التونسية
- 39- جمهورية تركيا
- 40- جمهورية تركمانستان
- 41- جمهورية أوغندا
- 42- دولة الإمارات العربية المتحدة
- 43- جمهورية أوزبكستان
- 44- الجمهورية اليمنية

3. شارك كل من الاتحاد الروسي وملكة تايلاند وجمهورية شمال قبرص التركية في الدورة بصفة مراقب.

4. بالإضافة إلى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، حضر الدورة مكتب تنسيق الكومسيك والأجهزة / المؤسسات التالية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي:

- 1- اتحاد مقاولي الدول الإسلامية (FOCIC).
- 2- المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT).
- 3- مركز البحوث الإسلامية للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (IRCICA).
- 4- مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (ISDB).
- 5- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (ICCIA).
- 6- منتدى شباب التعاون الإسلامي للحوار والتعاون (ICYF-DC).
- 7- الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا (IUT).
- 8- المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS).
- 9- معهد المعايير والمقاييس في الدول الإسلامية (SMIIC).
- 10- مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC).

5. حضر الدورة ممثلو المنظمات الدولية التالية:

- 1- اتحاد المؤسسات الوطنية للتمويل التنموي (DFIs) في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية (ADFIMI - IDB).
- 2- الدول النامية الثمانية (D-8).
- 3- منظمة التعاون الاقتصادي (ECO).
- 4- مركز التجارة الدولية (ITC).
- 5- مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB).
- 6- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).
- 7- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

- 8- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (UNESCWA).
- 9- منظمة التجارة العالمية (WTO).
- 10- مجلس السفر والسياحة العالمي (WTTC).

(نسخة من قائمة المشاركين في الدورة السادسة والثلاثين للكومسيك مرفق في الملحق الأول).

6. انعقد اجتماع كبار المسؤولين في الدورة السادسة والثلاثين للكومسيك التي سبقت الدورة الوزارية في 18-19 نوفمبر 2020 برئاسة معالي السفير محمد متين أكر، الممثل الدائم لجمهورية تركيا لدى منظمة التعاون الإسلامي. ناقش كبار المسؤولين بنود جدول الأعمال وأعدوا مسودة القرارات لدراستها في الدورة الوزارية.

الجلسة الافتتاحية:

7. تم افتتاح الدورة السادسة والثلاثين للكومسيك في 25 نوفمبر 2020 برئاسة سعادة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا ورئيس الكومسيك.

8. رحب معالي السيد أردوغان بالسادة المندوبين، وأعرب عن تعازيه للذين فقدوا حياتهم بسبب جائحة كوفيد-19 الذي يعُم العالم، وقدم أطيب تمنياته بالتعافي من هذه الأوقات الصعبة. كما أعرب عن تعازيه للخسائر الكبيرة التي تكبدها مجتمع منظمة التعاون الإسلامي مؤخرًا.

9. أكد معالي السيد أردوغان على أهمية تعلم الدروس الحاسمة من الوباء من خلال التعبير عن أن البشرية جماعة تشتراك نفس المصير بغض النظر عن العرق واللغة والدين. وتأكيداً على أهمية التخطيط والاستعداد لإدارة الأزمات؛ شدد معالي السيد أردوغان على ضرورة العمل معًا كدولٍ أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

10. ولفت معالي السيد أردوغان الانتباه إلى موضوع هذا العام المتمثل في تعزيز ريادة الأعمال والقدرة التنافسية لصناعة السياحة من خلال الإشارة إلى أن السياحة هي القطاع الأشد تأثراً بالوباء. وأكد على دور تيسير التجارة في التخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية لوباء كوفيد-19. وفي هذا السياق، أعرب معاليه عن تقديره للخطوات الأخيرة المتخذة لتنفيذ نظام الأفضليات التجارية (TPS-OIC) مبيناً أن اجتماع لجنة المفاوضات التجارية المقترن عقده في عام 2021 سيكون خطوة مهمة لتعزيز النظام. وكذلك أكد السيد أردوغان على أن مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي سيتم تشغيله قريباً بعد إتمام بنائه المؤسسي.

11. كما دعا معالي السيد أردوغان الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة إلى التعاون بشكل أوسع مع معهد المعايير والمقياسات في البلدان الإسلامية في مجالات وضع معايير وشهادات الغذاء الحلال.

12. وواصل السيد أردوغان بيانه بالتشديد على أهمية مكافحة الإسلاموفوبيا وكراهية الأجانب في الدول الغربية، وبين أن هذا لن يتحقق إلا من خلال تعاون أقوى بين الدول الإسلامية. كما شدد السيد أردوغان على أن تعزيز هيكلنا الاقتصادي سيكون فعالاً أيضاً في الحصول على صوت أعلى في المحافل الدولية حول هذه القضية الحاسمة.

13. وأعرب معالي السيد أردوغان عن امتنانه لعقد اجتماعات مجموعة عمل الكومسيك بانتظام، وامتنانه لجميع الدول الأعضاء التي شاركت في هذه الاجتماعات. كما أكد السيد أردوغان على

أهمية برنامج الكومسيك لوباء كوفيد-19 الذي تم إطلاقه مؤخرًا لدعم البلدان الأعضاء في التغلب على الآثار الاقتصادية السلبية لوباء كوفيد-19. كما سلط معالي السيد أردوغان الضوء على أهمية برنامج الكومسيك المتعلق بالقدس لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمدينة القدس باعتبارها واحدة من أهم المدن المقدسة في العالم الإسلامي.

14. وفي ختام كلمته أعرب معالي السيد أردوغان عن أمله في أن تكون الدورة مفيدة للدول الأعضاء والعالم الإسلامي.

(نسخة من نص البيان الافتتاحي لمعالي السيد رجب طيب أردوغان مرفق في الملحق الثاني).

15. عقب البيان الافتتاحي الذي أدى به معالي السيد أردوغان، أدى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ببيان.

16. شكر معالي الدكتور يوسف العثيمين، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، حكومة الجمهورية التركية على الاستعدادات الممتازة التي تم إجراؤها لهذا الاجتماع الافتراضي. وذكر معالي السيد العثيمين أن الآثار الاقتصادية السلبية لوباء كوفيد-19 على تجارة السلع والخدمات والنقل والسياحة العالمية، ستؤدي إلى زيادة مستويات البطالة والفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

17. في هذا الإطار، شدد معالي السيد العثيمين على أن منظمة التعاون الإسلامي حشدت جميع مواردها ومؤسساتها من أجل دعم أعضائها في وضع خطط وطنية للتخفيف من الآثار الاقتصادية والمالية والاجتماعية لوباء. ودعا معالي السيد العثيمين الدول الأعضاء التي لديها فائض من الموارد إلى مشاركتها مع الدول الأعضاء المحتاجة لمواجهة عواقب الوباء بشكل أفضل. وفي هذا الصدد أكد معالي السيد العثيمين على أهمية التنسيق والتضامن والتكميل والدعم المتبادل بين الدول الأعضاء. وأثنى على جميع الدول الأعضاء التي استمرت في دعم أنشطة منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك المساهمة في مشاريع منظمة التعاون الإسلامي المختلفة، واستضافة العديد من فعاليات المنظمة، وتوقيع اتفاقيات منظمة التعاون الإسلامي في المجال الاقتصادي والتصديق عليها.

18. وأدى رؤساء وفود الكويت ونيجيريا وبنغلاديش ببياناتهم باسم المجموعات للمناطق الجغرافية العربية والإفريقية والآسيوية لمنظمة المؤتمر الإسلامي خلال حفل الافتتاح. وأعربوا عن امتنانهم للاستعدادات الممتازة للاجتماع الافتراضي، وقدموا تعازيهما لضحايا الزلزال المدمر في إزمير. وسلط رئيس وفد الكويت الضوء على أهمية قطاع السياحة من حيث صلاته المباشرة بقطاعات أخرى مثل النقل والغذاء والإيواء والتمويل، وأكد على الحاجة الملحّة لإيجاد حلول للصعوبات الناجمة عن الوباء والتعافي من الضرر. وتحدث رئيس وفد نيجيريا عن جائحة كوفيد-19 وإبطائه النمو الاقتصادي لمنظمة التعاون الإسلامي، وأكّد على ضرورة استكشاف السبل والوسائل لزيادة ريادة الأعمال الاجتماعية للنمو في قطاع السياحة، ورحب بالجهود المبذولة لجعل إفريقيا الوجهة السياحية المفضلة. وأشار رئيس وفد بنغلاديش إلى الآثار السلبية لكورونا على الاقتصاد، وتحدث عن تدابير السياسات المتخذة للتخفيف من الآثار السلبية لوباء في بنغلاديش، وشدد على الدعم الذي تقدمه بنغلاديش لمشاريع منظمة التعاون الإسلامي الرئيسية مثل نظام الأفضليات التجارية (TPS-OIC). كما شدد على ضرورة تعزيز الدول الأعضاء تعاونها في مجال تكنولوجيا المعلومات (IT).

19. كذلك ألقى وزير الاقتصاد في جمهورية أذربيجان معالي السيد ميكائيل جباروف بياناً في حفل الافتتاح. وقد سلط معالي السيد جباروف الضوء على الأهمية والدعم الذي يعلقونه على التعاون

الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. كما أكد معالي السيد جباروف على أهمية التضامن السياسي بين الدول الإسلامية. وفي هذا الصدد أعرب معاليه عن شكره الخاص لتركيا وباكستان وأفغانستان والدول الإسلامية الأخرى على الدعم الذي قدمته لأذربيجان مؤخراً في قضية كاراباخ.

20. كما ألقى معالي الدكتور بندر محمد حجار، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IDB) كلمة في الجلسة الافتتاحية. وأعرب معالي الدكتور حجار عن شكره وتقديره للدول الأعضاء لدعمها المستمر لأنشطة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وأشار الدكتور حجار في بيانه إلى جهود مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في مجالات سلاسل القيمة والمنصات الرقمية والدعم المقدم لتمويل قطاع الصحة والشركات الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص العمل أثناء وبعد بيئة الوباء.

21. كما ألقى السيد رفت حصارجيكي أوغلو، رئيس اتحاد الغرف وبورصات السلع في تركيا (TOBB) ونائب رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (ICCIA) كلمة في الجلسة الافتتاحية. وشدد السيد حصارجيكي أوغلو على أهمية التضامن والتعاون بين الدول الإسلامية، وأعرب عن أن أحد أفضل السبل لتعزيز التضامن والتعاون هو زيادة التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وصرح السيد حصارجيكي أوغلو أن الاتحاد TOBB بالتعاون مع ICCIA، يتولى الاستعدادات النهائية لتفعيل مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي قريباً، مما سيسمح في تعزيز التجارة البينية والاستثمارات. كما شدد السيد حصارجيكي أوغلو على أن قضايا التأشيرات لا تزال تمثل مشكلة، ودعا الدول الأعضاء إلى تسهيل إجراءات التأشيرة لرجال الأعمال.

العمل الوزاري والجلسة الختامية

22. انعقدت جلسة العمل الوزاري والجلسة الختامية للدورة السادسة والثلاثين للكومسيك فعلياً في 26 نوفمبر 2020، برئاسة معالي السيد فؤاد أقطاي، نائب رئيس الجمهورية التركية.

23. بعد اعتماد جدول الأعمال، قدم السيد بلال خان باشا، رئيس وفد باكستان، بصفته مقرر اجتماع كبار المسؤولين (SOM)، ملخصاً لنتائج المداولات خلال اجتماع كبار المسؤولين.

24. بعد ذلك، قدم السيد فاتح أونلو، المدير العام لمكتب تنسيق الكومسيك، عرضاً تقديميّاً حول "برنامج استجابة الكومسيك كوفيد" الجديد بعد الإشارة بإيجاز إلى برامج ومشاريع ومبادرات الكومسيك ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة خلال جائحة كوفيد-19. قدم السيد أونلو الجوانب الرئيسية لبرنامج استجابة الكومسيك لمواجهة كوفيد الذي تم إطلاقه بغرض مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى التخفيف من الآثار السلبية لوباء كوفيد-19.

25. ألقى السيد جيف بول، النائب الأول لرئيس المجلس العالمي للسفر والسياحة، كلمة رئيسية حول تأثير كوفيد-19 على قطاع السفر والسياحة والطرق المختلفة للتعافي الاقتصادي. بعد تقديم بعض الأفكار حول الوضع الحالي في قطاع السياحة والسفر، وخاصة فيما يتعلق بالآثار السلبية للوباء على هذه القطاعات؛ تحدث السيد بول عن توصيات القطاع الخاص بشأن تعزيز ريادة الأعمال في قطاع السياحة.

26. بعد العرض الذي قدمه السيد جيف بول، انعقدت جلسة تبادل الآراء للدورة السادسة والثلاثين للكومسيك حول موضوع "تعزيز ريادة الأعمال من أجل تنافسية صناعة السياحة".

27. في هذا الإطار، أدى الوزراء ورؤساء وفود البلدان الأعضاء بيانات ومدخلات حول تجارب بلدانهم فيما يتعلق بتعزيز روح المبادرة من أجل تنافسية صناعة السياحة في بلدانهم. وفي هذا

الصدق، شددوا على الدور الحاسم الذي تلعبه صناعة السياحة في الاقتصادات العالمية والوطنية لأنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقطاعات الأخرى مثل النقل والزراعة. كما أكدوا على أن بعض الدول الأعضاء تعتمد بشكل كبير على السياحة وتعاني بشكل كبير من الوباء. كما تم في العروض التقديمية تسليط الضوء على العديد من القضايا الحاسمة مثل تطوير العلامات التجارية العالمية للسياحة من منظمة التعاون الإسلامي، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل العمود الفقري لقطاع السياحة، وتعزيز ريادة الأعمال السياحية، واتخاذ الاحتياطات اللازمة لتعويض فقدان ملايين الوظائف بسبب فيروس كورونا، واعتماد قطاع السياحة لمعايير النظافة الجديدة، والشهادات الجديدة وخطط التأمين، ونشر التحول الرقمي، وتقديم برامج الدعم المالي لأصحاب المشاريع الفردية، والإعفاءات الضريبية وبرامج دعم الائتمان.

28. في الجلسة الختامية، تم قبول القرار.(OIC/COMCEC/36-..-RES.).

29. بعد ذلك، أدى وزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني معالي السيد خالد العسيلي ببيان نيابة عن جميع الدول المشاركة. وأعرب السيد العسيلي عن امتنانه لمنظمة التعاون الإسلامي ومكتب تنسيق الكومنسيك على الجهود المبذولة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء ونجاح الاجتماع على الرغم من الوباء. وأكد معالي السيد العسيلي على أهمية المنصات الإلكترونية والتحول الرقمي للتواصل الفعال أثناء الوباء والتضامن والتعاون للتغلب على الآثار السلبية للوباء.

30. ألقى معالي السيد فؤاد أوقطاي، نائب رئيس الجمهورية التركية، كلمة ختامية، أكد فيها على أهمية الأمن الغذائي العالمي بقوله: إن 690 مليون شخص يعانون من نقص في الغذاء، وإن 130 مليون شخص إضافي معرضون لخطر دفعهم إلى حافة المجاعة بحلول نهاية عام 2020. ولفت السيد أوقطاي الانتباه إلى حقيقة أن هذه الأرقام قد تتفاقم إذا استمر الوباء، وشدد على أهمية دعم البرامج والمشاريع التي أطلقتها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي كرد فعل على الانعكاسات السلبية للوباء، بما في ذلك برنامج استجابة الكومنسيك لمواجهة كوفيد.

31. وأكد معالي السيد أوقطاي على أن السياحة من أكثر القطاعات تضرراً من الوباء، وأن هذه الآثار ستؤدي إلى انخفاض حجم السياحة العالمية بنسبة تصل إلى 80%. وأشار من ناحية أخرى إلى أن هذا الوباء يوفر فرصة للبلدان الأعضاء لإعادة النظر في مشاكلها الهيكلية في قطاع السياحة، مثل؛ محدودية الاستثمارات، والبني التحتية الضعيفة، والقدرات المؤسسية والبشرية غير الكافية، وانخفاض جودة الخدمات، وانخفاض نصيب الفرد من الإنفاق السياحي، مؤكداً على أن تشجيع ريادة الأعمال السياحية وبناء قدرات ريادة الأعمال المحلية من بين الطرق الفعالة لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية في صناعة السياحة.

32. وأكد معالي السيد أوقطاي على دور التعاون التجاري في تخفيف الآثار السلبية لفترات الصعبة خلال التقلبات الاقتصادية العالمية. وفي هذا السياق، شدد معالي السيد أوقطاي على أهمية نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC) ومركز التحكيم في منظمة التعاون الإسلامي كأدوات مهمة لزيادة التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي. وأعرب السيد أوقطاي عن أمله في تفعيل (TPS-OIC) قريباً. كما شدد على أن تشغيل مركز التحكيم التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي سيكون حالة مشجعة للمساعي الأخرى في مختلف مجالات التعاون.

33. كما أشار معالي السيد أوقطاي إلى القضية الفلسطينية باعتبارها أساساً لتأسيس منظمة التعاون الإسلامي، وشدد على أهمية وجود موقف مشترك بشأن القضية الفلسطينية. وفي هذا السياق،

أعرب السيد أوقطاي عن تقديره لإطلاق الكومسيك برنامج القدس الهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، ولا سيما القدس الشريف.

34. اختتم معالي السيد فؤاد أوقطاي بيانه بالإعراب عن شكره لجميع وفود الدول الأعضاء ومكتب تنسيق الكومسيك والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية الأخرى على مساهماتها النشطة القيمة.

(نص البيان الخاتمي لمعالي السيد فؤاد أوقطاي مرافق في الملحق الثالث)

35. ستكون جميع الوثائق المقدمة إلى الدورة السادسة والثلاثين للكومسيك متاحة على موقع الكومسيك على شبكة الإنترنت (www.comcec.org).

المرفقات

الملحق الأول

الأصل : بالإنجليزية

**قائمة المشاركين
في الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك
(استنبول، 25-28 نوفمبر/تشرين الثاني 2019)**

A. MEMBER COUNTRIES OF THE OIC

ISLAMIC REPUBLIC OF AFGHANISTAN

- H.E. KARIMA HAMID FARAYABI
Minister of Economy
- H.E. MOJGAN MOSTAFAVI
Deputy Minister of Information, Culture and Tourism
- H.E. MOHAMMAD NABI SROOSH
Acting Deputy Minister of Economy
- Mr. ALI AHMAD SAADAT
Director General of Regional Cooperation, Ministry of Economy
- Mr. SAYED MARUF SAMI
Head of Poverty Alleviation Department, Ministry of Economy

REPUBLIC OF ALBANIA

- Mr. EGON SOPARAKU
Tourism Specialist, Ministry of Tourism and Environment

REPUBLIC OF AZERBAIJAN

- H.E. MIKAYIL JABBAROV
Minister of Economy
- H.E. ROVSHAN NAJAF
Deputy Minister of Economy
- Mr. FUAD NAGHIYEF
Chairman of State Tourism Agency
- Ms. KONUL ALIYEVA
Deputy Head of Department on Cooperation with International Organizations,
Ministry of Economy
- Ms. INARA MUSTAFAYEVA
Acting Director, Ministry of Economy
- Mr. JAMILA TALIBZADA

Head of International Relations Department of the State Tourism Agency

- Mr. AZER ORUCOV
Senior Consultant of the Tourism Policy and Strategy Department of the State
Tourism Agency

KINGDOM OF BAHRAIN

- Mr. AHMED YUSUF ARRAD
Minister Plenipotentiary, Embassy of Bahrain in Ankara
- Ms. SAHAR RASHID AL MANNAI
Director of Social Services

PEOPLE'S REPUBLIC OF BANGLADESH

- H.E. TIPU MUNSHI
Minister of Commerce
- Mr. MD SHAHIDUL ISLAM
Additional Secretary, Ministry of Commerce
- Mr. ABU TAHIR MUHAMMAD ZABER
Director (Joint Secretary), Bangladesh Tourism Board,
Ministry of Civil Aviation and Tourism
- Mr. MOHAMMAD SAIFUL HASSAN
Deputy Director of Planning and Research, Bangladesh Tourism Board,
Ministry of Civil Aviation and Tourism
- Dr. MALLICK ANWAR HOSSAIN
Joint Secretary, Ministry of Civil Aviation and Tourism
- Mr. MOHAMMAD JASIM UDDIN
Director, Ministry of Foreign Affairs
- Ms. MAHBUBA KHATOON MINU
Deputy Secretary, Ministry of Commerce

REPUBLIC OF BENIN

- H.E. BABALOLA JEAN- MICHEL H. ABIMBOLA
Minister of Tourism, Culture and the Arts
- Mr. VICTORIN YAOVI EDE
Director General of Development Financing, Ministry of Planning and Development
- Ms. MAJDOULINE ADAM SOULE
Assistant of the Minister of State in charge of Planning and Development,

- Mr. HYACINTHE MENSAH MONTCHO
Director of Studies and the Coordination of Public Development, Ministry of Planning and Development

- Mr. G. FULBERT BILLY CHOEL GODONOU
Head of Tourist Cooperation Division, Ministry of Tourism, Culture and the Arts

- Mr. COSME ZINSE
Focal Point of Trade, Ministry of Commerce

- Mr. BIENVENU NOUNAGNON ZINSOU
Head of Studies and Planning Service, Ministry of Transport and Infrastructure

- Mr. MIRELLE CODJOVI
Responsible For Unit Budget Transparency and Communication, Ministry of Finance

- Mr. RENA AKOWANOU
Cadre at Direction of Foreign Trade, Ministry of Industry and Commerce

- Mr. YAYA MORA BROUTANI
Director, Ministry of Tourism, Culture and Arts

BRUNEI DARUSSALAM

- H.E. DATO DR AMIN LIEW ABDULLAH
Minister of Finance and Economy

- Dr. MAY FA'EZAH ARIFFIN
Permanent Secretary (Economy), Ministry of Finance and Economy

- Ms. NURUSSAI ADAH MUHARRAM
Acting Director of Division of International Affairs, Ministry of Finance and Economy

- Ms. AMALINA MURAD
Special Duties Officer, Ministry of Finance and Economy

- Ms. AMANINA SHAMSUL BAHRIN
Advisor, Ministry of Finance and Economy

BURKINA FASO

- H.E. M. HAROUNA KABORE
Minister of Commerce and Industry

- Mr. MME TRAORE OUEDRAOGO
Director General, Ministry of Commerce and Industry

- Mr. M. ILBOUDO SEYDOU

Director General, Ministry of Commerce and Industry

- Mr. PAUL PACNAKDA
Director General, Ministry of Commerce and Industry
- Mr. LEMAN SIBIDE
Executive Director, Ministry of Commerce and Trade
- Mr. HAROUNA LUIS IVANNE BANDAOGO
Expert, Ministry of Trade, Industry and Craft
- Mr. EMMANUEL SOME
Legal Adviser, Ministry of Commerce and Trade
- Mr. JAN MICHEL KIEMTORE
Officer, Ministry of Commerce and Industry

REPUBLIC OF CAMEROON

- H.E. LUC MAGLOIRE MBARGA ATANGANA
Minister of Trade
- Mr. GÉRARD MESSINA
Transportations Focal Point, Ministry of Transport
- Mr. AOUSSINE BOUBA
National Focal Point, Ministry of Trade
- Mr. MIREILLE DELPHINE LEA
Tourism Focal Point, Ministry of Trade
- Mr. DAMBA AYOUBA
Took Part to the Session of COMCEC, Ministry of Economy
- Mr. PARFAIT EPPOH
- Mr. IBRAHIM LINJOUOM
Service Head of Cooperation, Ministry of External Relation

REPUBLIC OF CHAD

- H.E. PATALET GEO
Minister of Culture and Tourism

REPUBLIC OF COTE D'IVOIRE

- H.E. SIANDOU FOFANA
Minister of Tourism and Leisures
- Mr. CHEICK OUMAR OUATTARA
Technical Advisor of the Minister of Planning and Development,
Ministry of Planning and Development
- Ms. LAETITIA MOCKEY
Ministry of Tourism and Leisures, Advisor
- Mr. MICHEL KRA TIA
Director, Ministry of Economy and Finance
- Mr. MOHAMED EL AICHOUNI
Technical Assistant, Ministry of Planning and Development
- Ms. BINTA CHERIF SERIFOU
Studies Officer, Ministry of Planning and Development

REPUBLIC OF DJIBOUTI

- H.E. HASSAN HOUMED IBRAHIM
Minister of Trade and Tourism
- H.E. ADEN HOUSSEIN ABDILLAHI
Ambassador of Djibouti in Ankara,
Embassy of Djibouti to Turkey

ARAB REPUBLIC OF EGYPT

- H.E. Amb. OMAR ALI ABOEICH
Assistant Foreign Minister for International and Regional Multilateral Economic
Affairs, Ministry of Foreign Affairs
- H.E. Amb. AMR EL-HAMAMI
Ambassador, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. EHAB MOHAMED FATHY
Head of COMCEC Dept. Ministry of Trade and Industry
- Mr. AMR SELIM
Deputy Head of Mission, Embassy of Egypt in Ankara
- Mr. OMAR EL-RIFAI
First Secretary, Ministry of Foreign Affairs

REPUBLIC OF GABON

- H.E. HUGUES MBADINGA MADIYA
Minister of Trade, Small and Medium Enterprises and Industry
- Mr. LEYINDA KOKA NOMBA
Advisor, Ministry of Trade
- Mr. JEAN FRANCOIS YANDA
Director of Trade, Ministry of Trade

REPUBLIC OF GAMBIA

- Mr. MOBINOU JATTA
Principal Assistant Secretary, Ministry of Agriculture

REPUBLIC OF GUINEA

- H.E. Amb. DAOUDA BANGOURA
Ambassador, Embassy of Guinea in Ankara
- Mr. LAYE DAOUNDA KONATE
Consul, Embassy of Guinea in Ankara
- Mr. BINTA TELIVEL DIALLO
First Secretary, Embassy of Guinea in Ankara

REPUBLIC OF INDONESIA

- Ms. AMALIA ADININGGAR WIDYASANTI
Acting Deputy Minister for Economic Affairs, Ministry of National Development Planning
- Ms. HILLARY TANIDA STEPHANY SITOMPUL
Staff of Directorate for Trade, Investment, and International Economic Cooperation,
Ministry of National Development Planning
- Ms. AYU WULAN SAGITA
Deputy Director, Ministry of Trade
- Ms. PANDE NYOMAN LAKSMI KUSUMAWATI
Acting Director for Trade, Investment and International Economic Cooperation,
Ministry of National Development Planning
- Mr. TUTI WINARTI
Assistant Deputy Director, Ministry of Trade
- Mr. MOHAMAD ZAENI TASRIPIN
Expert, Ministry of Agriculture

- Mr. YUDANTO WIBOWO
Expert, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. WAHYU AJI
Officer, Ministry of Agriculture
- Mr. ARROZAQ AVE
- Mr. CATUR NUGROHO
Trade Analyst, Ministry of Trade

ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN

- Dr. ZAHED SHAFIEI
Director General for Tourism Studies and Training, Ministry of Cultural Heritage,
Tourism and Handicrafts
- Mr. KOUROSH TAHERFAR
Director General, Office for International Organizations and Institutions (OIETAI),
Ministry Economic Affairs and Finance
- Ms. MASOUMEH HAGHANI
Division Chief, Office for International Organizations and Institutions (OIETAI)
Ministry of Economic Affairs and Finance
- Ms. NASRIN GHASSEMI MOGHADAM
Expert, Office for International Organizations and Institutions (OIETAI)
Ministry of Economic Affairs and Finance

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN

- H.E. ISMAIL ISSA ISMAIL RIFAE
Ambassador of Jordan in Ankara
- Mr. ZAHER EID AL QATANEH
Assistant Secretary General for Technical Affairs,
Director of Foreign Trade Policy Directorate,
Ministry of Industry, Trade and Supply
- Mr. MOHAMMED ADNAN ABO ALRAGHEB
Head of Regional and Economic Organizations Section,
Ministry of Industry, Trade and Supply
- Mr. ABDULRAHEEM MAHMOUD AL HYARI
Economic Researcher foreign Trade Policy Directorate,
Ministry of Industry, Trade and Supply

REPUBLIC OF KAZAKHSTAN

- H.E. AKTOTY RAIMKULOVA
Minister of Culture and Sport

THE STATE OF KUWAIT

- H.E. BARAK ALSHEATAN
Minister of Finance
- Mr. TALAL NAMASH AL NAMASH
Acting Assistant Undersecretary for Economic Affairs, Ministry of Finance
- Mr. SAAD MOHAMMED AL RASHIDI
Acting Director of International Economic Cooperation Department. Ministry of Finance
- Ms. FATMA ABDULRAHMAN AL KANDARY
Economic First Analyst, Ministry of Finance
- Mr. JAMANAH SOBHI AHMAD
Foreign Relation Researcher, Ministry of Finance

REPUBLIC OF LEBANON

- H.E. Amb. GHASSAN MOALLEM
Ambassador of Lebanon in Ankara
- Dr. MOHAMAD ABOU HAIDAR
Director General, Ministry of Economy and Trade
- Ms. ROLA NASRALLAH
Head of Quality Unit, Ministry of Economy and Trade
- Ms. MARIAM YOHANNA EID
Head of Agro-Industries Unit, Ministry of Agriculture

MALAYSIA

- H.E. HAJAH NANCY SHUKRI
Minister of Tourism, Arts and Culture
- Mr. MOHD DAUD MOHD ARIF
Undersecretary, Ministry of Tourism, Arts and Culture Malaysia
- Ms. MADAM NOR HASNAH BADRODDIN
Senior Director, Ministry of International Trade and Industry
- Ms. LIM MEI YING
Director, Ministry of International Trade and Industry

- Ms. EMMY JOSEFINA JAMIL
Principal Assistant Director, Ministry of International Trade and Industry
- Mr. MOHD NAZRIQ LAMIEN
Senior Assistant Director, Ministry of International Trade and Industry
- Mr. ZULFADLI ZAKARIA
Assistant Director, Ministry of International Trade and Industry
- Mr. AHMAD KAMRIZAMIL MOHD RIZA
Undersecretary, Ministry of Foreign Affairs
- Ms. JARIN SIJAYA ABDUL HATHI
Principal Assistant Secretary, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. MUHAMMAD HIJAZ MOHD RAMLI
Assistant Secretary, Ministry of Foreign Affairs

REPUBLIC OF MALDIVES

- H.E. ABDULLA MAUSOOM
Minister of Tourism
- H.E. AHMED ATHIF
Deputy Minister of Tourism
- Ms. FATHIMATH NAZIYA
Director, Ministry of Tourism
- Mr. AHMED SALMAN ZAKI
Assistant Director, Ministry of Tourism

REPUBLIC OF MALI

- Mr. MAMADOU BALLO
Direction of International Organizations OIC Section Chief,
Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation

KINGDOM OF MOROCCO

- Mr. MOHAMMED BENJELLOUN
Director of International Trade Relations,
Ministry of Industry, Trade, Digital and Green Economy
- Mr. YOUSSEF EL BARI
General Secretary,
Ministry of Industry, Trade, Digital and Green Economy

- Mr. AQALLOUCH EL HASSAN
Head of Department of Relations with Arab and Islamic Word,
Ministry of Industry, Trade, Digital and Green Economy
- Mr. MY ISMAIL TAQUI
Head of Department of Relations with Arab, Islamic and African Countries,
Ministry of Industry, Trade, Digital and Green Economy
- Mr. EL HASSAN AQALLOUCH
Head of Department of Relations with Arab and Islamic Word,
Ministry of Industry, Trade, Digital and Green Economy
- Dr. YOUSSEF BENABDUH
Charge of Trade Cooperation with OIC Issues,
Ministry of Industry, Trade, Digital and Green Economy

REPUBLIC OF NIGER

- Mr. ABDOU LAYE BONZOUGOU
Consultant, Ministry of Commerce
- Mr. MOUNKAILA HASSANE
Director General, Ministry of Commerce
- Mr. IBRAHIM ABDOU
Director General, Ministry of Commerce
- Mr. ABDOUL KADER ABOUBACAR
Director, Ministry of Commerce
- Mr. MA ILOU MALAM DJIBO
Deputy Manager, Ministry of Commerce

FEDERAL REPUBLIC OF NIGERIA

- H.E. ZUBAIRU DADA
Minister of State for Foreign Affairs
- Mr. ZAYYAD HABU ABDUSSALAM
Assistant Director, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. ALIYU ABANA
Assistant Director (Focal Point Tourism), Federal Ministry of Information and Culture
- Mr. MUKHTAR AMASA
Economic Relations Officer, Ministry of Finance

- Ms. HAJARA USMAN
Focal Point Trade Working Group,
Ministry of Industry, Trade and Invest
- Ms. ESTHER AGALASI
Focal Paint Transport, Ministry of Transport
- Mr. ABDULAHI ZUBAIRU
Focal Point Agriculture, Ministry of Agriculture
- Mr. GARBA ALIYU
Officer, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. SULGMAN KOLO
Focal Point Finance, Ministry of Finance

SULTANATE OF OMAN

- H.E. SAID MOHMMED AL SAQRI
Minister of Economy

ISLAMIC REPUBLIC OF PAKISTAN

- Mr. BILAL KHAN PASHA
Consul General, Consulate General of Pakistan in İstanbul

THE STATE OF PALESTINE

- H.E. KHALED OSAILY
Minister of National Economy
- H.E. FAED MUSTAFA
Ambassador of State of Palestine in Ankara
- Mr. RAFAT RAYYAN
Director, Ministry of National Economy
- Ms. RANA ABUSEBA
Commercial Attaché,
Embassy of the State of Palestine in Ankara

STATE OF QATAR

- H.E. ALI BIN AHMED AL KUWARI
Minister of Commerce and Industry
- Mr. AHMAD AHAN AHAN
Director, Ministry of Commerce and Industry

- Mr. SAEED MOHAMMED AL BRAIDI
Head of Department, Ministry of Commerce and Industry
- Mr. HASSAN ABDULLA AL MOHANNADI
Economic Consultant, Ministry of Commerce and Industry
- Mr. SALEEM ADEL ALKATHIRY
Researcher, Ministry of Commerce and Industry
KINGDOM OF SAUDI ARABIA
- H.E. MAJID ABDULLAH AL KASSABI
Minister of Commerce and Investment
- Mr. ABDULAZIZ AL SAKRAN
The COMCEC National Focal Point,
Saudi General Authority of Foreign Trade
- Mr. AHMED GAZZAZ
Second Secretary, Embassy of the Kingdom of Saudi Arabia to Turkey
- Mr. FAWAZ AL GHAMDI
Commercial Attaché, Saudi General Authority of Foreign Trade
- Mr. NADA MOHAMMED AL HATHOL
Senior International Organizations Specialist,
Saudi General Authority of Foreign Trade

REPUBLIC OF SURINAME

- H.E. Amb. MIRIAM ANGELA MAC INTOSH
Permanent Secretary Geopolitical Affairs and International Development Cooperation,
Ministry of Foreign Affairs, International Cooperation and International Development
- Ms. ABYGAIL SEMENTHA SADI
Focal Point, Ministry of Agriculture, Animal Husbandry and Fisheries
- Ms. ELIZABETH MARIA BRADLEY
Deputy Permanent Secretary, International Development Cooperation,
Ministry of Foreign Affairs, International Business and International Cooperation
- Ms. CHERMAIN PANSA
Official
Ministry of Foreign Affairs, International Business and International Cooperation
- Ms. GERMAINE OOSTWIJK
Senior Official, Ministry of Transport, Communication and Tourism

REPUBLIC OF TAJIKISTAN

- Mr. TOJIDDIN JURAZODA
Chairperson,
Committee for Tourism Development under the Government of Tajikistan
- H.E. Amb. MAHMADALI RAJABIYON
Ambassador of Tajikistan
- Mr. PARVIZ SADIQI
Counsellor, Embassy of Tajikistan

REPUBLIC OF TUNISIA

- H.E. MOHAMED BOUSSAID
Minister of Trade and Export Development
- Mr. MOHAMED JAMEL EL IFA
Civil Services Counsellor Director,
Ministry of Commerce and Exports Development
- Mr. MOUNA GHLISS
Director General, Ministry of Tourism
- Mr. HAMED DALY HASSEN
General Manager,
Ministry of Agriculture, Hydraulic Resources and Fisheries
- Mr. MOHAMED DALDOUL
Head of Service, Ministry of Tarde and Export Development
- Mr. ACHRAF GHARBI
Administrator Advisor,
Ministry of Agriculture, Hydraulic Resources and Fisheries

REPUBLIC OF TURKEY

- H.E. FUAT OKTAY
Vice President
- H.E. MEHMET NURİ ERSOY
Minister of Tourism and Culture
- Mr. İBRAHİM ŞENEL
President of Strategy and Budget
- H.E. AKİF ÖZKALDI
Deputy Minister of Agriculture and Forestry

- H.E. ADNAN ERTEM
Deputy Minister of Family, Labour and Social Services
- H.E. ÖMER FATİH SAYAN
Deputy Minister of Transport and Infrastructure
- Mr. M. RİFAT HİSARCIKLIOĞLU
Chairman of TOBB
- H.E. Amb. MEHMET METİN EKER
Ambassador of OIC Permanent Representative,
Permanent Mission of Turkey to the OIC
- Mr. ALİ FUAT TAŞKESENLİOĞLU
Chairman of SPK
- Prof. Dr. ERIŞAH ARICAN
Head of Executive Board, BORSA İSTANBUL
- Mr. BÜLENT TEKBİYİKOĞLU
General Manager, Ministry of Family, Labour and Social Services
- Mr. İBRAHİM HALİL ÖZTOP
Director General, Executive Board Member,
Development Investment Bank of Turkey
- Mr. HALİL AFŞARATA
Senior Advisor, Vice Presidency
- Mr. CENK URAZ
Deputy Director General, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. ALİ EMRE YURDAKUL
Deputy Secretary General,
The Union of Chambers and Commodity Exchanges of Turkey
- Mr. KORKMAZ ERGUN
Deputy Director General, BORSA İSTANBUL
- Ms. ILGIN ATALAY
Deputy Director General,
Ministry of Transport and Infrastructure
- Ms. ÖZLEM CİMENRE
Deputy Director General,
Development Investment Bank of Turkey
- Ms. PINAR YAVUZKANAT
Vice Head of Department,
Ministry of Family, Labour and Social Services

- Mr. ATAKAN ÖZDEMİR
Head of Department, Ministry of Trade
- Mr. TAYLAN ÖZGÜR AYDIN
Head of Department, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. ALİ ERDURMUŞ
Head of Department, SPK
- Mr. OĞUZCAN ÜSTÜN
Director of the International Affairs, EXIMBANK
- Mr. MAHMUT AYDOMUŞ
Manager, Borsa İstanbul

TURKMENISTAN

- H.E. MUHAMMETGELDI SERDAROV
Minister of Finance and Economy
- H.E. ATAGELDI SHAMYRADOV
Minister of Culture

STATE OF THE UNITED ARAB EMIRATES

- Mr. BADIR AHMED AL MUSHARRIKH
Director of Trade Negotiation, Ministry of Economy
- Mr. ABDULLA SALEH AL HAMMADI
Expert, Ministry of Economy
- Ms. HANAN ABDULLA AL QADI
Expert, Ministry of Economy
- Mr. ABDULLAH ALI AL DHUHOORI
Economic Research Assistant, Ministry of Economy

REPUBLIC OF UZBEKISTAN

- Mr. ULUGBEK AZAMOV
Deputy Chairman, State Committee of the Republic of Uzbekistan

REPUBLIC OF YEMEN

- H.E. MANSSOR NAGEEB AL-OJ
Minister of Planning and International Cooperation

B. OBSERVER COUNTRIES

RUSSIAN FEDERATION

- H.E. Amb. KONSTANTIN SHUVALOV
Ambassador-at-Large, Ministry of Foreign Affairs

KINGDOM OF THAILAND

- Ms. AURAMON SUPTHAWEETHUM
Director General of the Department of Trade Negotiations,
Ministry of Commerce
- Mr. AUMAPORN FUTRAKUL
Executive Director of the Bureau of Asia, Africa and Middle East,
Department of Trade Negotiations, Ministry of Commerce of the Kingdom of
Thailand

TURKISH REPUBLIC OF NORTHERN CYPRUS

- H.E. HASAN TAÇOY
Minister of Economy and Energy
- Mr. MUSTAFA KÖPRÜLÜ
Chief of Branch, Ministry of Tourism and Environment

C. THE OIC GENERAL SECRETARIAT

- Mr. NAGHI JABBAROV
Professional Officer
- Mr. JAKHONGIR KHASANOV
Officer

D. THE OIC SUBSIDIARY ORGANS

INTERNATIONAL ISLAMIC TRADE FINANCE CORPORATION (ITFC)

- Mr. HANI SALEM SONBOL
CEO
- Mr. AYMEN KASEM
Division Manager
- Mr. AMADOU CIRE SALL
Senior Associate, Trade, Trade and Business Development
- Mr. HARUN CELİK
Senior Manager

- Mr. HOJAMUROD HOJAEV
Manager, Relationship Management

ISLAMIC CENTER FOR DEVELOPMENT OF TRADE (ICDT)

- Ms. LATIFA EL BOUABELLAOUI
Director General
- Mr. MAMADOU BOCAR
Head of Department of Studies and Training

RESEARCH CENTER FOR ISLAMIC HISTORY, ART AND CULTURE (IRCICA)

- Mr. SADIK ÜNAY
Consultant to Director General
- Ms. ZEYNEP ZEKİYE DURUKAL
Consultant

ISLAMIC UNIVERSITY OF TECHNOLOGY (IUT)

- Prof. Dr. MD. ASHRAFUL HOQUE
Dean of Faculty of Engineering and Technology (FET)
- Prof. Dr. MOHAMMAD RAKIBUL ISLAM
Dean of Faculty of Science and Technical Education (FSTE)
- Prof. Dr. ABU RAIHAN MOSTOFA KAMAL
Head of Information and Communication Technology (ICT) Centre
- Prof. Dr. MD. ABU RAIHAN
Head of Technical and Vocational Education (TVE) Department

STATISTICAL, ECONOMIC, SOCIAL RESEARCH AND TRAINING CENTER FOR ISLAMIC COUNTRIES (SESRIC)

- Mr. NEBIL DABUR
Director General
- Mr. FADI ABDULLAH FARASIN
Assistant Director General
- Mr. ATILLA KARAMAN
Director of Statistics and Information Department
- Mr. MAZHAR HUSSAIN
Director of Economic and Social Research Department

- Mr. ONUR ÇAĞLAR
Acting Director

E. SPECIALIZED ORGANS OF THE OIC

ISLAMIC DEVELOPMENT BANK (ISDB)

- H.E. BANDAR HAJJAR
President
- Mr. MOHAMMAD ALI DINMUHAMMADI
Communications Specialist
- Mr. OUSMANE SECK
Manager
- Mr. SYED HUSAIN QUADRI
Acting Director, Country Strategy & Cooperation
- Mr. ABDUL-HAKIM ELWAER
Principal Executive Assistant for Global Practices and Partnerships, Executive Office of the President
- Mr. DJAMEL GHRIB
Office of the Global Advocacy and Spokesperson, G20 and MDB Sherpa
- Mr. HAMMAD HUNDAL
Officer-in-Charge
- Mr. ZAKI MANSOER
Director, Global Partnership and Resource Mobilization Department

ISLAMIC CORPORATION FOR DEVELOPMENT OF THE PRIVATE SECTOR

- Mr. AYMAN AMIN SEJINY
CEO, Islamic Corporation for the Development of the Private Sector (ICD)
- Mr. OSMAN AHMET BUYUKMUTLU
Director of Strategy, Policy and Research Department, Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, Islamic Development Bank

ISLAMIC ORGANIZATION FOR FOOD SECURITY

- Mr. ISMAIL ALY MUHAMMED ABDELHAMID
Director of Programs, International Organization for Food Security (IOFS)

ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD

- Mr. ISMAL RIFKI
Assistant Secretary General, Islamic Financial Services Board (IFSB)

F. AFFILIATED ORGANS OF THE OIC

**ISLAMIC CHAMBER OF COMMERCE, INDUSTRY AND AGRICULTURE
(ICCIA)**

- H.E. YOUSEF HASSAN KHALAWI
Secretary General
- Mr. ELSADIQ GADALLA MUKHAYER
Director, Members Relations Management
- Mr. MUHAMMAD IDRIS
Incharge Meetings & Events
- Ms. AALIA JAFAR
Director, International Relations

FEDERATION OF CONSULTANTS FROM ISLAMIC COUNTRIES (FCIC)

- Mr. HALİL AGAH
Executive Director

**ASSOCIATION OF NATIONAL DEVELOPMENT FINANCE INSTITUTIONS IN
MEMBER COUNTRIES OF THE ISLAMIC DEVELOPMENT BANK (ADFIMI)**

- Mr. METİN ÖZDEMİR
Chairman
- Mr. İLHAMİ ÖZTÜRK
Deputy Secretary General
- Mr. AHMET GÜNEY
Advisor of Chairman

FEDERATION OF CONTRACTORS FROM ISLAMIC COUNTRIES (FOCIC)

- Mr. LAHJOUJI ABDELRAHIM ALAMI
Vice President

**STANDARDS AND METROLOGY INSTITUTE FOR ISLAMIC COUNTRIES
(SMIIC)**

- Mr. İHSAN ÖVÜT
Secretary General

- Ms. EMEL GÖNÇ
Executive Assistant

ISLAMIC CONFERENCE YOUTH FORUM FOR DIALOGUE AND COOPERATION (ICYF-DC)

- Mr. TAHA AYHAN
President

G. OIC STANDING COMMITTEES

UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME (UNDP)

- Ms. LUISA EUGENIA BERNAL
Policy Specialist

ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT (OECD)

- Mr. CARLOS CONDE
Head of Middle East and Africa Division
- Ms. MARIAROSA LUNATI
Senior Advisor

ECONOMIC COOPERATION ORGANIZATION (ECO)

- Mr. HADI SOLEIMANPOUR
Secretary General
- H.E. Amb. JANDOS ANUAROVICH ASANOV
Deputy Secretary General

THE ISLAMIC CORPORATION FOR THE INSURANCE OF INVESTMENT AND EXPORT CREDIT (ICIEC)

- Mr. OUSSAMA ABDUL RAHMAN KAISSI
CEO
- Mr. AHMAD MOHAMED AL-SAYED
Manager, Information Technology
- Mr. ABBAS AL TAYEB FADLALLAH
Associate, Strategic Planning & Communication
- Ms. AYSE SELDA KURT
Assistant Turkey Representative

INTERNATIONAL TRADE CENTER (ITC)

- Mr. ABDESLAM AZUZ
Senior Trade Promotion Officer

ISLAMIC SOLIDARITY FUND FOR DEVELOPMENT (ISFD)

- Mr. OMAR ALIEU TOURAY
Lead, Resource Mobilization Specialist

H. OTHER INTERNATIONAL INSTITUTIONS

DEVELOPING EIGHT (D-8)

- Mr. RASHA HAMDY AHMED HUSSIEN
Director
- Mr. MD. BIPLAB TARAFDER
Programme Officer

WORLD TRADE ORGANIZATION (WTO)

- Mr. PANAGIOTIS BARKAS BARKAS
Young Professional

ISLAMIC RESEARCH AND TRAINING INSTITUTE (IRTI)

- Mr. SAMI ALSUWAILEM
CEO

UNITED NATIONS ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA (UNESCWA)

- Mr. MOHAMED CHEMINGUI
Chief Regional Integration Service,
United Nations Economic and Social Commission for Western Asia
- Mr. AHMED MOHAMED MOUMMI
Economic Affairs Officer,
United Nations Economic and Social Commission for Western Asia
- Mr. KHALID ABU ISMAIL
Senior Economist,
United Nations Economic and Social Commission for Western Asia
- Mr. ALGHABERI ABDULLAH ADEL
Economic Affairs Officer,
United Nations Economic and Social Commission for Western Asia

THE BLACK SEA ECONOMIC COOPERATION (BSEC)

- Mr. KANAN JUMSHUD MURTUZOV
Executive Manager

ARAB TOURISM ORGANIZATION (ATO)

- H.E. Dr. BANDAR FAHAD ALFEHAID
President of Arab Tourism Organization
- Mr. SHERIF FATHI ATTIA
General Secretary, Arab Tourism Organization
- Mr. KHALID MURAD RENA
Assistant Secretary General, Arab Tourism Organization
- Mr. WALID ALI ELHENNAWY
Assistant Director General, Arab Tourism Organization

WORLD TRAVEL AND TOURISM COUNCIL (WTTC)

- Ms. GLORIA GUEVARA MANZO
President and CEO
- Mr. JEFF POOLE
Senior Vice President
- Mr. CATHRIN CZERWINKA
Project Director

COMCEC COORDINATION OFFICE O.

- Mr. FATİH ÜNLÜ
Director General, Head of COMCEC Coordination Office
- MR. SELÇUK KOÇ
Head of Department
- MR. DENİZ GÖLE
Head of Department
- Mr. MEHMET ASLAN
Head of Department
- Mr. GÖKTEN DAMAR
Expert
- Ms. AYTEN AKMAN
Expert
- Ms. AYLİN ŞENOL GÜN
Expert
- Mr. NİHAT AKBALIK
Expert
- Mr. MUSTAFA ADİL SAYAR
Expert

- Mr. MEHMET AKİF ALANBAY Expert
- Ms. BİLGE ÖZBAY Expert
- Mr. CAN AYGÜL Expert
- Ms. EDA AKÇA Expert
- Ms. BİLGE GÜLLÜ Participant List and Contact Informations
- Ms. EMİNE DEMİREL Meeting Treats
- Mr. SELİM UYAR Participant List and Contact Informations
- HAVVA YILMAZ Participant List
- Ms. HANDE ÖZDEMİR Simultane and Documents
- Mr. HAKAN USLU Meeting Link Operations

الملحق الثاني

الأصل : بالتركية

الخطاب الافتتاحي للاجتماع السادس والثلاثين للكومسيك

(25) نوفمبر 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الوزراء،

إخواني وأخواتي الأعزاء،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بصفتي رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك أحبيكم بأحرّ مشاعري القلبية والمحبة والاحترام. أسأل الله أن تكون الدورة الوزارية السادسة والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)؛ وسيلة خير لمنطقتنا وبلدنا والعالم الإسلامي.

كما نتمنى أن نستقبلكم هذه المرة أيضاً في إسطنبول كعادتنا في كل عام.

لكنه في ظل وباء كوفيد-19 الذي يجتاح العالم كما تعلمون، توجب علينا إجراء هذا الاجتماع عبر الإنترت.

ستتجاوز هذه المرحلة بإذن الله بأقل ضرر ممكن، ونأمل أن نعقد اجتماعاتنا اللاحقة معاً وجهاً لوجهٍ بشكل مباشر.

وبهذه الوسيلة، أسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظ إخواننا وأخواتنا الذين قضوا نحبهم في الوباء، والشفاء العاجل لجميع مرضانا.

وأسأل المولى سبحانه خلاصاً عاجلاً لنا وللعالم الإسلامي والإنسانية كلها من مصيبة هذا الفيروس. وكذلك، أذكر بالرحمة أمير الكويت الشيخ صباح، ورئيس غرفة التجارة الإسلامية الشيخ صالح كامل، وكذلك نائب الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أحمد سينيromo الذين ارتحلوا إلى دار البقاء. وأنقدم بأحر التعازي والصبر الجميل لأقربائهم.

فالملعون له الشيخ صباح كان زعيماً يحظى باحترام كبير لتأثيره الكبير ل الكامل المنطقه بفطنته السليمه وحكمته وشخصيته التصالحية.

سنذكر الشيخ صباح دائماً بالشكران لما قام به في سبيل السلام والرفاه في جغرافيتنا.

إننا عشر نؤمن بأن مع كلّ عسرٍ يسراً، ومع كل ضيقٍ مخرجاً.

ونرى في كل حادثة امتحاناً ووسيلة للعبرة والاعتبار.

وفي الصعوبات التي نواجهها في ظل وباء كوفيد-19 كذلك؛ دروسٌ تحتاج منا جميعاً أن نتعلمها من أجل المستقبل.

فهذا الوباء يذكرنا مرةً أخرى أننا جميعاً في نفس سفينة الحياة، نتشارك هموم الإنسانية كلها دون تمييز بين عرق أو لغة أو دين.

لقد أظهر هذا الوباء مرةً أخرى مدى أهمية التصرف بخطفط، والقيام بالاستثمارات اللازمة في الوقت المناسب، وتعزيز قدراتنا على التدخل والتعامل مع الأزمات الطارئة.

أعتقد أنه يجب علينا جميعاً باعتبارنا الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن نخطط لخطواتنا في ضوء هذه الحقائق.

وإلى جانب البعد الصحي للوباء، علينا الاستنفار جميراً وحشد جميع الوسائل المتاحة لدينا من أجل الحد من آثاره الاقتصادية وأضراره، وضمان استمرارية الإنتاج والطلب.

ومعلوم أن السياحة تأتي في مقدمة القطاعات الأشد تأثراً بالوباء.

لذلك يجب علينا أن نسعى جاهدين لتعزيز المنافسة وريادة الأعمال في صناعة السياحة التي هي أيضاً موضوع دورة هذا العام.

وفي سبيل حماية تجارتنا الخارجية من الأضرار الجسيمة خلال هذا الوباء؛ يجب علينا تفعيل التدابير العاجلة لتشجيع التجارة وتسهيلها.

وأود التأكيد بشكلٍ خاصٍ على أهمية الخطوات التي سنتخذها لزيادة التجارة بين دولنا الأعضاء في إطار الكومسيك.

وأقدر الخطوات المبذولة في سبيل وضع نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي TPS-OIC موضع التنفيذ.

وسيمكن اجتماع لجنة المفاوضات التجارية الذي نقترح عقده في بداية عام 2021، خطوة مهمة نحو تطبيق هذا النظام.

يتوجب علينا كذلك تسيير تشكيل المجالس المطلوبة لاستكمال البنية المؤسسية لمركز إسطنبول للتحكيم. والأمر الآخر الذي يتطلب منا كمنظمة العকوف عليه بحساسية، هو الغذاء الحلال.

إننا نواصل نشاطاتنا الخاصة بمعايير وشهادة الأغذية الحلال منذ مدة.

ورغم كل جهودنا في هذا المجال، لم نتمكن حتى الآن من تأسيس التنسيق المطلوب بين بلداننا. أدعو الغرفة الإسلامية للتجارة لبذل الجهود اللازمة في هذا المجال بالتعاون مع معهد المواقف والمقياس في الدول الإسلامية.

إخواني وأخواتي الكرام

إننا باعتبارنا مسلمين، لا نواجه الوباء فحسب، بل نواجه كذلك، العداء المتامى في البلدان الغربية ضد الإسلام.

فالمدارس وأماكن العمل ودور العبادة والمدارس العائدة لإخواننا المسلمين الذين يعيشون في هذه البلدان تتعرض كل يوم على وجه التقرير لاعتداءات النازية الجديدة.

وتتعرض النساء المسلمات إلى الإهانات أو المضايقات الفعلية في الشوارع والأسواق والcafes والبواخر بسبب غطاء الرأس والحجاب.

وبينما تُنتهك قيمنا المقدسة تحت غطاء حرية الفكر والصحافة، يتم تنظيم الهجمات الشنيعة ضد نبينا.

لقد أصبح الانتهاك للحقوق المتعلقة بال المسلمين في كثير من الدول الغربية التي لا تترك الديمقراطية لأحد عندما يتعلق الأمر بالكلام؛ أمراً عادياً شائعاً في الممارسة والعمل.

بل إن عداوة الإسلام والمسلمين تحولت في بعض الدول الأوروبية إلى سياسة محمية من قبل رئيس الدولة بالذات.

ويمكن القول بصراحة: إن حملات القتل والكراهية الموجهة ضد اليهود قبيل الحرب العالمية الثانية يتعرض لها المسلمين اليوم.

وكما حدث ليهود أوروبا في الأربعينيات، يتم اليوم إقصاء المسلمين وتهميشهم وتحويلهم إلى "كبش الخطيئة" من قبل الإعلام والسياسيين.

وال المسلمين ليسوا وحدهم في موجة هذه الكراهية، بل ينال الآخرون الذين يختلفون في المظهر واللغة والدين وأصحاب الهويات الإثنية الأخرى نصيبهم أيضاً.

إن أيّاً منا لا يملك رفاهية التزام الصمت أمام هذا المشهد الأليم.

وإن كفاحنا ضد عداوة الإسلام وكراهية الأجانب من موجبات مسؤولياتنا تجاه إخوتنا الذين يعيشون في تلك البلاد.

ولا يمكننا أن نضحي بحق وحقوق الملايين من أنسنا من أجل طموحات السياسيين غير الأكفاء.

ولا يمكننا أن ندع القلق المتزايد من الإعلام العنصري يسمم مستقبلنا.

يجب علينا مكافحة العنصرية الثقافية التي تحيط بالغرب كالوباء، في إطار القانون والديمقراطية، واستخدام المنصات الدولية.

ولا شك أن طريق ذلك يمر من خلال توحيد جهودنا.

من ناحية أخرى، تزداد كلمتنا كبلدان إسلامية قوة في العالم بمقدار زيادة إنتاجنا وقوة اقتصاداتنا.

لهذا يجب علينا أن نركز على اتخاذ الخطوات نحو التجارة والإنتاج عالية القيمة المضافة بدلاً من البنية الاقتصادية القائمة على تصدير المواد الخام أو المنتجات شبه المصنعة.

يجب علينا تحويل مدخلاتنا إلى استثمارات كبيرة في منطقتنا، والمساهمة في توظيف شعوبنا، وتطوير جغرافيتنا.

يجب أن نعد جيداً للمستقبل مجتمعاتنا وخصوصاً شبابنا، وأن نعدهم بأفضل شكل للظروف التقنية والاقتصادية والاجتماعية لعالم المستقبل.

وإنني على يقين بأن الحقيقة التالية أدركها الجميع مؤخراً:

سيترك النظام الاقتصادي الحالي القائم على "الربا والهيمنة" في العالم، مكانه للتشاركيّة التي تستند إلى أساس تشارك المخاطر.

وانتشار الاستخدام الواسع "للسكوك" وما شابهها من المنتجات الازمة لتمويل البنى التحتية الكبيرة طولية الأجل، أمر مهم في هذا السياق.

بالإضافة إلى ذلك، يجب علينا تسريع الأبحاث الأصلية مثل التداول بالعملات الوطنية التي ستزيل ضغط سعر الصرف على اقتصادنا وتجارتنا.

والكومسيك تقدم لنا منصة فريدة لجميع هذه القضايا.

أعبر عن ترحبي وتقديرني ل المجتمعات مجموعة عمل الكومسيك التي تتعقد بانتظام. وأعرب عن امتناني لجميع الدول الأعضاء التي تشارك في هذه الأعمال.

في بداية نقاشي وباء فيروس كورونا، كتبت بصفتي رئيس الكومسيك، رسالة إلى جميع رؤساء الدول الأعضاء، أعربت فيها أننا سنخرج من هذه الفترة المضطربة أقوى من ذي قبل.

وفي هذه العملية تلقيت ردوداً إيجابية للغاية من عدد كبير من الإخوة رؤساء الدول.

أتمنى أن يكون برنامج استجابة كوفيد التابع للكومسيك الذي أطلقناه معًا مفيدةً لنا جميعاً.

وإننا في تركيا، لم نتوقف عند حدود الدعوة إلى الدعم والتضامن، بل قمنا كذلك بوضعها بالفعل حيز التنفيذ بالمساعدات التي قمنا بها.

قمنا بتوفير الإمدادات والمعدات الطبية لجميع الدول والمنظمات الدولية التي تطلب هذا الدعم، دون تمييز.

وقد وصلت مساعداتنا حتى الآن إلى 156 دولة وتشمل منظمات دولية، منها أربع وأربعون دولة مسلمة.

إخواني الكرام،

القدس البلدة المباركة التي عهد بها الرسول صلى الله عليه وسلم أمانةً إلى أمته حين قال جواباً لمن لم يستطع زيارتها والصلاحة فيها: "فَلَيُهُدِّ إِلَيْهِ رَبِّنَا يُسْرُّجُ فِيهِ، فَإِنَّ مَنْ أَهْدَى لَهُ كَمْنَ كَمْنَ صَلَّى فِيهِ".

وقصيدة فلسطين هي إحدى اللبنات التي أدت إلى قيام منظمة التعاون الإسلامي التي جمعتنا جميعاً.

وقد أطلقنا في إطار منظمة التعاون الإسلامي مشروعًا جديداً للوقوف إلى جانب القدس.

وببرنامج الكومسيك الخاص بالقدس يهدف إلى تعزيز هذه المنطقة اقتصادياً، وكذلك تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لسكان القدس.

وإنني على ثقة بأن جميع الدول الأعضاء ستقوم بتقديم الدعم اللازم لهذا البرنامج الذي يعمل على زيادة رفاه أشقائنا الفلسطينيين.

وتضامننا مهم للغاية، في هذا الوقت الذي تتزايد فيه المضايقات ضد القدس، وتشتد اعتداءات النظام الإسرائيلي المحتل.

إن الوحدة والتضامن والتعاون الفعال بيننا سيكون مفتاح نجاحنا في القضية الفلسطينية وفي المجالات الأخرى.

وليكن الله في عوننا جميعاً.

وبينما أختم كلماتي بهذه الأفكار، أتمنى أن تكون المشاورات التي ستجرونها والقرارات التي ستتخذونها في الاجتماع السادس والثلاثين للكومسيك مفيدة لبلدانا.

أحييكم بكل احترام، وأترك الكلمة لنائبى السيد فؤاد أوقتاي لمواصلة الاجتماع.

المُلْحَقُ التَّالِثُ

الأصل : بالعربية

كلمة

معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي

الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين

أمام الدورة السادسة والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)

اجتماع افتراضي

26-23 نوفمبر 2020

فخامة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية رئيس الكومسيك،
 أصحاب المعالي والسعادة السادة الوزراء ورؤساء الوفود الموقرين،
 حضرات السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إنه لمن دواعي الشرف والاعتزاز الكبيرين أن أخاطب الدورة السادسة والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، والتي تتعقد عبر منصة افتراضية بسبب جائحة كورونا. وأود أن أعرب عن خالص امتناني لفخامة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية رئيس الكومسيك، على دعم أنشطة منظمة التعاون الإسلامي وبرامجها، ولا سيما في المجال الاقتصادي. وأود أيضًا أن أتوجه بالشكر إلى الجمهورية التركية حكومةً وشعباً على الترتيبات الممتازة التي اتخذت من أجل نجاح اجتماعنا الافتراضي اليوم.

وأغتنم هذه الفرصة لأنقدم بخالص التعازي إلى رئيس الجمهورية التركية وإلى جميع أسر ضحايا الزلزال الذي ضرب مدينة إزمير، راجياً عاجل الشفاء لجميع المصابين.

تعقد الدورة السادسة والثلاثون للكومسيك في خضم جائحة كورونا، فنحن نواجه تحديات جسيمة في السعي للتغلب على ما نجم عن هذه الجائحة من أزمات اجتماعية واقتصادية وإنسانية، حيث إنه نتيجة لذلك تراجعت التجارة العالمية بشكل كبير، بسبب التدابير المتخذة للوقاية من جائحة فيروس كورونا المستجد أو الحد من انتشاره، وانخفض حجم التجارة السلعية العالمية بنسبة 14.3 في المئة في الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بالفترة السابقة.

إضافة إلى ذلك، تعرضت صناعة الخدمات لأضرار بالغة بسبب الإغلاق في مجالات مختلفة، كما هو الشأن بالنسبة للنقل والسفر والسياحة، حيث تؤدي المؤشرات الاقتصادية الحالية بأن الهرز المحتمل حدوثها قد تتسارب في انخفاض السياحة الدولية بنسبة تتراوح بين 60 و80 في المئة في عام 2020، ومن المرجح أن يوسع ارتفاع معدلات البطالة نطاق الفقر في بلداننا ويزيد الوضع سوءاً.

وقد اتخذت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في تصديها للوباء تدابير صارمة لاحتواء انتشاره، ولضمان حسن سير نظام الرعاية الصحية وحماية الفئات الأكثر ضعفاً.

وفي هذا السياق، أود أن حيطكم علمًا بأن الاجتماع الاستثنائي للجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي على مستوى وزراء الخارجية بشأن تداعيات جائحة كورونا قد انعقد افتراضياً يوم 22 أبريل 2020، حيث دعا الاجتماع إلىبذل جهود عالمية للتصدي لكورونا من أجل مواصلة العمل بدافع من روح

التضامن، والاستفادة من البحث العلمي والتنسيق على نطاق واسع، مع زيادة إجراءات التأهب والتصدي على المستوى الوطني للوقاية والتحفيض من الآثار المدمرة للوباء.

وفي هذا الصدد، حشدت منظمة التعاون الإسلامي القدرات الكاملة للمنظمة ومؤسساتها لدعم دولنا الأعضاء في وضع الخطط الوطنية وتنفيذها لمواجهة فيروس كورونا، وتبعد استجابة منسقة ومتماضكة على مستوى المنظمة للوباء وتداعياته السلبية وأثاره الاجتماعية والاقتصادية والمالية على المجتمعات. ومن هذا المنطلق، أود أن أشيد بجموعة البنك الإسلامي للتنمية لإطلاقها البرنامج الاستراتيجي للاستعداد والاستجابة لجائحة فيروس كورونا المستجد بقيمة 2.3 مليار دولار أمريكي، والذي يهدف إلى دعم جهود دولنا الأعضاء للوقاية والاحتواء والتحفيض والتعافي من آثار الوباء. وأود أيضاً أن أشكر حكومة الجمهورية التركية على وضع برنامج الكومسيك للتصدي لفيروس كورونا. كما قام مركز أنقرة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة وصندوق التضامن الإسلامي والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي ومعهد المواقف والمقياس والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة بتنفيذ العديد من المشاريع وبرامج التدريب وبناء القدرات في مختلف الجوانب المتعلقة بالاقتصاد لصالح بلداننا.

إضافة إلى ذلك، أعطت منظمة التعاون الإسلامي الأولوية لحشد الموارد من أجل تلبية احتياجات البلدان الأقل نمواً لتمكينها من مواجهة الجائحة وتسهيل عملية التعافي الاقتصادي. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أنني حثت دول منظمة التعاون الإسلامي التي لديها فضل موارد لتزويدها على دول المنظمة الأخرى، ولاسيما البلدان الأقل نمواً من أجل تعزيز قدراتها للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا. وفي هذا الصدد، أطلقت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وصندوق التضامن الإسلامي مبادرة مشتركة لمساعدة الدول الأعضاء على مكافحة الوباء. وقد قدم صندوق التضامن الإسلامي مليون دولار أمريكي مساعدة طارئة للدول الأعضاء، ولاسيما بلدان المنظمة الأقل نمواً. كما فتح الصندوق حساباً لتقديم التبرعات من الدول الأعضاء.

ويبينما يظل وقف الجائحة وإنقاذ الأرواح من أولوياتنا جميعاً، فإن تعزيز التضامن والتعاون والتكميل والدعم المتبادل بين دولنا الأعضاء هواليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى. وبناءً على ذلك، ستواصل الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها ذات الصلة العمل عن كثب مع الدول الأعضاء لتعزيز الاستجابة المتضادرة لوباء كورونا المستجد وتسهيل عملية استرداد الاقتصاد لعافيته في بلداننا. وأود أن أعرب عن خالص تقديرني لمؤسسات المنظمة ذات الصلة، التي واصلت التعاون مع الأمانة العامة لتنفيذ مختلف المشاريع في إطار جدول الأعمال الاجتماعي والاقتصادي لمنظمة التعاون الإسلامي

فخامة السيد الرئيس،
 أصحاب المعالي والسعادة،

و قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بجميع الدول الأعضاء التي واصلت دعمها لأنشطة منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك المساهمة في مشاريع المنظمة المختلفة، واستضافة فعاليات المنظمة، وتوقيع الاتفاقيات الاقتصادية للمنظمة والتصديق عليها. وإنني لعلى قناعة بأن الشراكات التي نسعى إلى بنائها وتعزيزها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة، ستعود بالفائدة على دولنا الأعضاء خلال هذه الجائحة، وذلك بالقدر الذي نسعى فيه أيضاً إلى مواصلة دعم الجهود العالمية من أجل تحقيق تنمية مستدامة أكثر استقراراً وازدهاراً ومن أجل عالم يسوده الرخاء.

أشكر لكم كريماً إصغائكم، راجياً أن تكون مداواتكم ناجحة ومثمرة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الملحق الرابع

الأصل: الإنجليزية

١ تقرير الاجتماع السابع والثلاثين للجنة الدورية للكومسيك^١

(١٦ نوفمبر ٢٠٢٠، اجتماع افتراضي)

- انعقد الاجتماع السابع والثلاثون للجنة الكومسيك الدورية في ١٦ نوفمبر ٢٠٢٠، في وسط افتراضي، على هامش الدورة الوزارية السادسة والثلاثين للكومسيك.
- ترأس الاجتماع السيد فاتح أونلو، المدير العام لمكتب تنسيق الكومسيك. وقد حضرت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي التالية الاجتماع إلى جانب مكتب تنسيق الكومسيك (CCO):
 - مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC).
 - المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT).
 - مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (ISDB).
 - المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) – مجموعة ISDB.
 - المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) – مجموعة ISDB.
 - المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) – مجموعة ISDB.
 - هيئة المواصفات والمقاييس في الدول الإسلامية (SMIIC).
 -
 -
 - الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (ICCIA).
- وافق الاجتماع على قائمة جدول الأعمال التالية للمناقشة:
 - تغفيف استراتيجية الكومسيك: مساهمات مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في استراتيجية الكومسيك.
 - قائمة أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المتوقعة مع استراتيجية الكومسيك والتوصيات الوزارية لدول الكومسيك الخاصة بالسياسات.
 - الاستفادة من تمويل مشروع الكومسيك لتنفيذ التوصيات الوزارية لدول الكومسيك الخاصة بالسياسات.
 - المنصة الإلكترونية <http://activities.comcec.org> التي أنشأها مكتب تنسيق الكومسيك لأنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي.
 - جهود مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في مكافحة جائحة كوفيد-١٩.

^١ اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك).

- المساهمات المحتملة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- إعداد التقرير السنوي حول التقدم المحرز في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي.
- أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي التي تخدم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- تنفيذ قسم التعاون الاقتصادي في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025.
- مقترن "البرنامج الذي لأعمال منظمة التعاون الإسلامي".
- المساهمات المحتملة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لصالح الشعب الفلسطيني / القدس الشريف، وكذلك البلدان النامية جغرافياً والأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والدول المراقبة.
- آلية أعمال أخرى.

تنفيذ استراتيجية الكومسيك: مساهمات مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في استراتيجية الكومسيك

- تأكيداً على أهمية مساهمات مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في تحقيق السياسات المتعلقة باستراتيجية الكومسيك والسياسات الواردة في التوصيات الوزارية لدول الكومسيك. استعرضت اللجنة الأنشطة المكتملة والمخطط لها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، والتي تعمل مباشرة في تنفيذ السياسات الواردة في التوصيات الوزارية لدول الكومسيك (أنشطة المجموعة أ)، وتنفيذ الأنشطة التي تخدم أهداف استراتيجية الكومسيك (أنشطة المجموعة ب)، الخاصة بفترة (ديسمبر 2019 – أكتوبر 2020) وكذلك فترة (نوفمبر 2020 – نوفمبر 2021) بناءً على مجالات التعاون، وهي: التجارة والنقل والاتصالات والسياحة والزراعة والتخفيف من حدة الفقر والتعاون المالي.
- (أنشطة المجموعة أ والمجموعة ب مرفقة في الملحق 1).
- في سياق أنشطة المجموعة أ، أبلغ مكتب تنسيق الكومسيك اللجنة عن اكتمال 70 نشاطاً تم إنجازه من قبل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي. وأنه في مجالات التعاون، تم تنفيذ ما يقرب من 40% من الأنشطة في مجال التعاون المالي والتجارة تلتها السياحة، وأنه في سياق أنواع الأنشطة التي تم القيام بها في سياق برامج التدريب والمساعدات الفنية من الأنماط الشائعة الاستخدام في المجموعة أ: تم التنفيذ بأكثر من 50% .
- في سياق أنشطة المجموعة ب، أبلغ ممثل مكتب تنسيق الكومسيك اللجنة عن إتمام 114 نشاطاً من الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك، وأنه من المقرر تنظيم 116 نشاطاً في الفترة القادمة من قبل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية. وقد تم الإبلاغ عن معظم الأنشطة المكتملة والمخطط لها في مجال التجارة، التخفيف من حدة الفقر. وتقرر علاوة على ذلك إعداد 14 تقرير بحثي في العام المقبل.
- أكدت اللجنة على أهمية مساهمات مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في تنفيذ السياسات المدرجة في التوصيات الوزارية لدول الكومسيك، وكذلك في تحقيق أهداف استراتيجية الكومسيك. وفي هذا الصدد،أشادت اللجنة بجهود مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) في المساعدة في تنفيذ هذه السياسات من خلال أنشطة مصممة خصيصاً مثل بناء القدرات وبرامج التدريب في مجالات التعاون الستة. كما

أعربت اللجنة عن تقديرها للجهود التي تبذلها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى من أجل تنفيذ التوصيات السياسية، وطلبت منها تكثيف جهودها والنظر في إمكانية تنظيم أنشطة مشتركة لهذا الغرض.

- أبلغ مكتب تنسيق الكومسيك اللجنة بالتطورات الحالية المتعلقة بالمشاريع التي يدعمها مكتب تنسيق الكومسيك في إطار تمويل مشروع الكومسيك، كما أبلغ المشاركين أنه بناءً على طلب أصحاب المشروع، تم تأجيل تنفيذ معظم المشاريع إلى عام 2021. وقد أعربت اللجنة عن تقديرها لجهود مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة في تقديم المشاريع من خلال تمويل مشروع الكومسيك في دعوة المشروع الثامنة التي تم إجراؤها في سبتمبر 2020. وعلاوة على ذلك، دعت اللجنة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى استخدام هذه الآلية بشكل أكثر كفاءة لتحقيق السياسات الواردة في التوصيات الوزارية لدول الكومسيك.

- في معرض التأكيد على أهمية المنصة الإلكترونية التي تم إنشاؤها مؤخرًا <http://activities.comcec.org> في تبسيط عملية إعداد التقارير وتوحيدها؛ رحبت اللجنة بأنه وفقاً للقرار الاجتماعي السابق للجنة الدورة ، تم تنظيم جلسة تدريبية حول المنصة الإلكترونية المذكورة من قبل مكتب تنسيق الكومسيك لصالح مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي. وأثبتت اللجنة على مكتب تنسيق البرنامج لإعداده مبدأ توجيهياً يتضمن أساسيات النظام. علاوة على ذلك، طلبت اللجنة من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي مواصلة الإبلاغ عن أنشطتها من خلال المنصة المذكورة.

أحيطت اللجنة علمًا مع التقدير باقتراح مكتب تنسيق الكومسيك لتنظيم جلسة استشارية افتراضية خاصة بمشاركة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية لمناقشة سبل ووسائل تعزيز دور مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في التنفيذ الفعال لتوصيات الكومسيك المتعلقة بالسياسات. جهود مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في مكافحة

جائحة كوفيد-19

- أبلغت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي اللجنة عن أنشطتها وبرامجها التي تهدف إلى مساعدة البلدان الأعضاء في جهودها الرامية إلى التخفيف من الآثار السلبية لوباء كوفيد-19. وأثبتت اللجنة على جهود مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما، جهود مكتب تنسيق الكومسيك في إطلاق "برنامج استجابة الكومسيك للكوفيد-19"، الذي أطلقه مكتب تنسيق الكومسيك والمجتمعات التشاورية حول كوفيد-19 الذي عقدت في ثلاثة مجالات تعاون (التجارة، السياحة، الزراعة)، والمنشور بعنوان "الآثار الاجتماعية والاقتصادية لوباء كوفيد-19 في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" ، والعديد من برامج التدريب وبناء القدرات التي ينفذها مركز البحث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) ، و"برنامج الاستعداد الاستراتيجي والاستجابة لوباء كوفيد-19" الذي بدأت بتطبيقه مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وبرنامج التغطية التأمينية الذي بدأته المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC ، والندوات عبر الإنترنت حول تأثير كوفيد-19 على التجارة البينية وتడفقات الاستثمار التي ينظمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات الدولية، والأنشطة المتنوعة (الدعم المالي)، الندوات عبر الإنترنت، دعم المعدات وتنمية القدرات، تنسيق المعايير، إلخ) التي تقوم بها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) لمساعدة البلدان الأعضاء في مكافحة جائحة كوفيد-19، المنصات التي أنشأتها ICCIA لنشر المعلومات لصالح القطاع الخاص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

المساهمات المحتملة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

• أبلغ مركز SESRIC اللجنة بالتحضيرات المتعلقة بالتقرير السنوي عن التقدم المحرز على مستوى منظمة التعاون الإسلامي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية على النحو الذي تقرره الدول الأعضاء لتقديمه إلى دورة الكومسيك الوزارية السادسة والثلاثين.

• أبلغ مكتب تنسيق الكومسيك اللجنة أن "قائمة أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة لعامي 2020 و2021" سيتم تجميعها من قبل مكتب تنسيق الكومسيك وتقديمها إلى الدورة 36 للكومسيك تماشياً مع القرار ذي الصلة الصادر عن الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك. بالإشارة إلى قرار الاجتماع السابق طلبت اللجنة من مركز SESRIC ومكتب تنسيق الكومسيك دراسة إمكانية إنشاء منصة عبر الإنترنت لتحسين متابعة الأنشطة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي.

تنفيذ قسم التعاون الاقتصادي لبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025

• تم تسلیط الضوء على أهمية مساقات مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في تنفيذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025.

اقتراح بشأن "البرنامج الذي لأعمال منظمة التعاون الإسلامي".

• تم إبلاغ اللجنة من قبل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (IIEC) – (مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ISDB)؛ بالتحضير لإطلاق مبادرة "البرنامج الذي لأعمال منظمة التعاون الإسلامي". وقد نوّهت اللجنة بالجهود الأخيرة، وطلبت من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بالتعاون مع مركز SESRIC الانتهاء من الاستعدادات الفنية لتفعيل البرنامج.

المساقات المحتملة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لصالح الشعب الفلسطيني / القدس الشريف، وكذلك البلدان النامية جغرافياً والأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والدول المراقبة.

• أطلعت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي اللجنة على أنشطتها ومشاريعها وبرامجها القائمة والتي تم إطلاقها حديثاً لصالح الشعب الفلسطيني والقدس الشريف والبلدان النامية جغرافياً والأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مثل غيانا وسورينام والدول المراقبة. وأعربت اللجنة عن تقديرها للجهود التي تبذلها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، وطلبت منها زيادة تعزيز مساقاتها المحتملة، بما في ذلك الأنشطة والمشاريع والبرامج المشتركة الممكنة.

أية أعمال أخرى:

انتهى اجتماع اللجنة بالتوجه بالشكر.

* * * * *

* * * * *

المُلْحَقُ الْخَامسُ

البيان الخاتمي
لنائب رئيس الجمهورية التركية
معالي السيد الدكتور فؤاد أوقتاي
في الجلسة الوزارية لدوره الكومسيك السادسة والثلاثون
(26 نوفمبر 2020، الاجتماع الافتراضي)

السادة الوزراء

أصحاب السعادة

الأخوات والإخوة الأعزاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بعد مناقشات مثمرة، اختتمنا بنجاح دوره الكومسيك السادسة والثلاثين.

لقد اعتمدنا مجموعة من القرارات إلى جانب توصيات السياسات المتعلقة بموضوع "تعزيز ريادة الأعمال من أجل تنافسية صناعة السياحة".

إننا نمر بوقتٍ مضطربٍ حرج بسبب جائحة كوفيد-19.

فالوباء له آثارٌ سلبيةٌ هائلةٌ في كل جزءٍ من حياتنا.

والأمن الغذائي العالمي لا يشكل استثناءً من هذا،

فهناك 690 مليون شخص ليس لديهم ما يكفي من الطعام وفقاً لبرنامج الغذاء العالمي.

وأمامنا في الوقت الحاضر ما يزيد على 130 مليون شخص إضافي معرضون لخطر دفعهم إلى حافة الماجاعة.

والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ليست محصنةً ضد هذا الواقع. والتعاون والتضامن مبدئان أساسيان للتغلب على هذا التحدي الكبير.

وتطوير المشاريع والبرامج المشتركة وتنفيذها في هذا السياق يحملان أهمية خاصة.

ولهذا أطلقنا برنامج استجابة الكومسيك لكورونا. وسيحقق هذا البرنامج الجديد نتائج إيجابية لمنظمة التعاون الإسلامي.

حضرات الحضور الكرام،

والسياحة - كما وجدنا في مناقشاتنا خلال جلسة تبادل وجهات النظر - تُعدُّ من أكثر القطاعات تضرراً من الوباء.

فالسياحة، بمتوسط معدل نمو سنوي يبلغ 4-5٪؛ تولد 8٪ من مجموع الناتج الإجمالي المحلي لدول العالم، و10٪ من فرص العمل.

لكنها بطبيعتها، شديدة التأثير بالأزمات مثل الكوارث الطبيعية والأوبئة والأزمات الاقتصادية والسياسية وما إلى ذلك.

لقد كانت تأثيرات الأزمات الماضية - مع استثناءاتٍ قليلةٍ - إقليميةً محدودة. وقد تحولت جائحة كوفيد-19 على عكس سابقاتها، إلى أزمة عالمية.

تشير التقديرات إلى أن تأثير كوفيد-19 على السياحة أكبر بسبع مراتٍ من تأثير الأزمة المالية لعام 2008.

ومن المحتمل أن يستغرق الأمر وقتاً لاستعادة المستويات التي كانت قبل الأزمة، ولن يكون ذلك قبل عام 2023.

من ناحيةٍ أخرى، يوفر لنا هذا الوباء فرصة إعادة النظر في مشاكلنا الهيكلية في قطاع السياحة.

وهذه المشاكل هي؛ محدودية الاستثمارات، والبنية التحتية السيئة، والقدرات المؤسسية والبشرية غير الكافية، وانخفاض جودة الخدمات، وانخفاض نصيب الفرد من الإنفاق السياحي.

وهناك العديد من الأدوات لتحسين ريادة الأعمال السياحية داخل منظمة التعاون الإسلامي.
أولاً وقبل كل شيء، يحتاج رواد الأعمال في مجال السياحة إلى الدعم.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال الانتmannات منخفضة التكلفة، وفرص التمويل الصغيرة، وتخفيض الأرضي، والإعفاءات الضريبية، وغيرها من أشكال الدعم المالي.

يمكننا أيضاً التمييز الإيجابي في ريادة الأعمال التي تعزز التنوع والابتكار في الأنشطة السياحية.

ومن شأن هذا أن يضيف قيمة إلى نوعية الحياة المحلية، ويساهم في تطوير الوجهات، وتعزيز الثقافة المحلية، ومساعدة الصناعات المبتكرة الجديدة.

ويمكننا كذلك، تشجيع رواد الأعمال المحليين على تشجيع تراكم المعرفة والخبرة والحصول على الشهادة في صناعة السياحة.

وسيؤدي ذلك إلى تقليل التسربات، والرسوم المدفوعة للامتيازات والعلامات التجارية لغير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

إن تيسير الاستثمارات وتيسير الإجراءات الرسمية للاستثمارات والعلامات التجارية السيادية البنية لمنظمة التعاون الإسلامي ذات صلة أيضاً بهذه الغاية.

في هذا الإطار، علينا أن نجد السبل والوسائل من أجل الاعتماد أنفسنا في هذا الوضع الطبيعي الجديد. نحن بحاجة إلى استكشاف إمكانية وجود "مرات سفر آمنة" و"آفاق سفر" بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

وفي هذا السياق، أود أن أبرز مرة أخرى أهمية "برنامج شهادة السياحة الآمنة" في تركيا.

حضرات الحضور الكرام،

تشكل القضية الفلسطينية أساس قيام منظمة التعاون الإسلامي.

وفلسطين والقدس الشريف في صميم قلوبنا دائماً. وبالمثل، يجب أن يكونا أيضاً في صميم أعمالنا.

ومن المؤسف أن يستمر الاحتلال الإسرائيلي في زيادة عزلة الشعب الفلسطيني.

لذلك، يجب أن نتخذ موقفاً مشتركاً من القضية الفلسطينية.

وأن نتخد على وجه السرعة الخطوات الالزمة التي ينتظرها إخواننا الفلسطينيون والأمة الإسلامية.

وإنني في هذا السياق، أقدر بصدق برنامج الكومسيك الخاص بالقدس، والذي بدأ حديثاً.
أمل أن يساهم البرنامج في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية هناك.
وأمل أن يروج هذا البرنامج، القدس الشريف باعتباره وجهة سياحية تنافسية.

المندوبون الكرام،

اقترب إجمالي حجم التجارة للدول الإسلامية في عام 2019 من 4 تريليون دولار أمريكي.
وهذا يدل على زيادة حجم التجارة الخارجية على مر السنين.
لكن التقلبات الدورية والانخفاضات في عائدات التصدير تحدث أيضاً بسبب أسعار النفط.
إن زيادة حجم التجارة وتعزيز تعاوننا التجاري بما بالفعل علاج فعال لحالات عدم اليقين الاقتصادي العالمي.

يتبعنا علينا كما بين خاتمة الرئيس أردوغان أمس، تحويل بنية التجارة من السلع الخام أو شبه المصنعة إلى إنتاج المنتجات ذات القيمة المضافة العالية وتجارتها.
وكلما ازدادت العلاقات الاقتصادية بيننا قوةً، وتعززت التجارة بيننا؛ ازدادت قدرتنا على مقاومة الخدمات والتحديات الخارجية.

إنني على يقين بأن نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (**TPS-OIC**) هو أحد أهم الأدوات لزيادة التجارة البينية في منظمة المؤتمر الإسلامي.
كما نعلم جميعاً، أن نظام الأفضليات هذا في مرحلة التنفيذ حالياً، حيث تعهد 13 عضواً بالتزامهم المتعلقة بالتصديق على الاتفاقيات، وقاموا بتحديث قوائم الامتيازات الخاصة بهم.

ومن أجل إحراز تقدم في هذا المجال ومناقشة القضايا المتعلقة بتنفيذ نظام الأفضليات التجارية (**TPS-OIC**)، عقدنا اجتماعاً تشاورياً افتراضياً في 27 أكتوبر 2020، نظمته مكتب تنسيق الكومسيك والمركز الإسلامي لتنمية التجارة.

نأمل أن تجتمع لجنة المفاوضات التجارية في أقرب وقت ممكن، من أجل إطلاق تطبيق (**TPS-OIC**) بحلول 1 يوليو 2021.

كما أعتقد أنه بمجرد تنفيذ نظام (**TPS-OIC**) وتشغيله، ستبدأ الدول الشقيقة الأخرى في منظمة المؤتمر الإسلامي أيضاً في الانضمام إلى النظام.

المشاركون الأعزاء،

مشروع مهم آخر للكومسيك، هو مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي، والذي يتوقع منه توفير تسويةٍ موثوقةٍ وسريعةٍ وفعالةٍ للن扎ارات التجارية والاستثمارية.

فالتحكيم باعتباره الإجراء الرئيسي لتسوية المنازعات في التجارة الدولية هو أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها التجارة الدولية.

وسيساهم المركز في تعزيز العلاقات التجارية عبر الحدود بين الدول الأعضاء.

فبعد فترة ثلاثة سنوات، وهي فترة زمنية قصيرة نسبياً، أكملنا الأساس القانوني لهذا المركز المهم.
وقد صادق مجلس الأمة التركي الكبير على اتفاقية البلد المضيف التي تم التوقيع عليها خلال الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين للكومسيك في 18 يناير 2020.
ولم يبق سوى بعض الاستعدادات الإدارية لتفعيل هذا المركز.

الأخوات والإخوة الأعزاء،

مشروع بورصة الذهب في منظمة التعاون الإسلامي هو أحد المشاريع الهامة ذات الصلة بمنظمة التعاون الإسلامي التي نود تحقيقها قريباً.

فنحن بحاجة إلى تطوير البنية التحتية لتمكين تجارة الذهب بين بورصات منظمة التعاون الإسلامي. وهذا الطريق سيمهد لتطوير منتجات وخدمات جديدة تعتمد على الذهب بالإضافة إلى مجالات التعاون الأخرى.

السادة الوزراء الكرام،

أود هنا أن أتطرق بإيجاز إلى الأنشطة المنفذة في نطاق مجموعات عمل الكومسيك.

فنحن ندرك جميعاً، أنه من النادر نجاح السياسات التي تصاغ بدون تفصيل كافٍ.

وفي هذا الصدد، تهدف منهجية مجموعات عمل الكومسيك إلى الكشف عن الوضع الحالي، واكتشاف أفضل الممارسات في كل موضوع قطاعي.

ثم تقدم توصياتها بالسياسات ذات الصلة. ولهذا السبب بالذات، توفر لنا توصيات مجموعات العمل لدينا فرصة فريدة للتغلب على التحديات.

لقد أثبتت آلية تمويل مشروع الكومسيك أنها أداة مفيدة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات. ويسعدنا أن نرى الاهتمام المتزايد للدول الأعضاء بهذه الآلية الهامة.

الأخوات والإخوة الأعزاء،

في ختام كلماتي، أود أن أتطرق إلى الإسلاموفobia وأن مظاهر العنصرية وكراهية الأجانب هو الأكثر شيوعاً اليوم.

فالمسلمون يتعرضون اليوم لخطاب الكراهية في أنحاء مختلفة من العالم.

ويتعرضون بسبب معتقداتهم كل يوم للإهانات والاحتقار والاعتداءات والقتل.

ونحن بصفتنا العالم الإسلامي، يتحتم علينا أن نستمر في لفت الانتباه إلى هذه القضية الحاسمة. يجب أن نصحو على هذه الخطابات والأفعال الخطيرة.

يجب أن نرسل رسالة واضحة إلى الغرب بخصوص خطوطنا الحمراء. وعندما يمكننا بعد ذلك أن نجعل الدول الأخرى تدرك خطورة المشكلة.

المندوبون الكرام،

آمل أن تثمر مناقشاتنا ومداولاتنا وقراراتنا، وتعمق تعاوننا بصفتنا أمّة إسلامية.

نتمنى أن توضع سياساتنا ومشاريعنا المشتركة موضع التنفيذ لصالح المجتمع الإسلامي، وألا تبقى حبراً على ورق.

ونحن بصفتنا الجمهورية التركية، وبمساعدة لجنة التنسيق الوطنية، ستتابع تنفيذ القرارات عن كثب. وسيتابع شخصياً تنفيذ قراراتنا الثمينة في جانبها المتعلق بنا.

و قبل أن أختتم بياني، أود أن أشكر سعادة الرئيس أردوغان، رئيس الكومسيك، لقيادته المثالية ودعمه المستمر للعالم الإسلامي بأسره.

كما أود أن أشكر جميع وفود الدول الأعضاء، والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، والمنظمات الدولية الأخرى على مساهماتهم النشطة والقيمة.

وأعرب عن تقديرني الخاص لمكتب تنسيق الكومسيك، والمترجمين المحررين والفوريين، وجميع الموظفين المشاركيين في تنظيم اجتماعنا على جهودهم القيمة من أجل إتمام اجتماعنا بنجاح.

أشكركم جميعاً بالشكراً الجزيل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الملحق السادس

الأصل باللغة الإنجليزية

إن الكتيب الذي يحمل عنوان "المبادئ التوجيهية لانشاء هيئات تيسير التجارة الوطنية الفعالة داخل منظمة التعاون الإسلامي" متاح على موقع الكومسيك الإلكتروني
["http://ebook.comcec.org/"](http://ebook.comcec.org/)

توصيات السياسات الخاصة بالمجتمع الخامس عشر لمجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات

عقدت مجموعة عمل النقل والاتصالات التابعة للكومسيك بنجاح اجتماعها الخامس عشر يوم 7 يوليو/تموز 2020، افتراضيا عبر الإنترن特 فقط، تحت عنوان "تسعير البنية التحتية للنقل في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وخلال الاجتماع أجرت مجموعة عمل النقل والاتصالات التابعة للكومسيك مداولات حول توصيات السياسات المتعلقة بتسعير البنية التحتية للنقل. وقد صيغت توصيات السياسات بالأخذ في الاعتبار التقرير البحثي المسجل بعنوان "تسعير البنية التحتية للنقل في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" وإجابات الدول الأعضاء على أسئلة السياسات التي أرسلها مكتب تنسيق الكومسيك. وكانت توصيات السياسات على النحو التالي:

توصية السياسة الأولى: تطوير سياسات تسعير البنية التحتية للنقل المعاصرة واستغلال أدوات التنفيذ مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، كلما أمكن، وعمليات النقل العام لنظام نقل يعمل بشكل جيد.

الحيثيات:

يتمتع وجود إطار قانوني تأهيلي مصحوب بسياسة نقل متكاملة بأهمية خاصة لنجاح أنظمة تسعير البنية التحتية للنقل؛ إذ إن من شأن ذلك أن ييسر أيضاً المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في تطوير البنية التحتية للنقل. وتضع سياسات النقل المعاصرة إطاراً قانونياً تأهيلياً يبرز بوضوح التزامات الحكومة وآليات نقل المخاطر بين أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص من خلال تبسيط جميع عمليات تنفيذ التسعير المختلفة وتحويلها إلى قانون تسعير واحد للبنية التحتية للنقل. وفي هذا السياق، تشجع سياسات النقل المعاصرة مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية للنقل. ويعتمد نجاح مخططات تسعير البنية التحتية للنقل إلى حد كبير على الآثار والعوامل الخارجية وتصور الناس لخطط تسعير البنية التحتية للنقل. وفي هذا الإطار، تولي سياسات النقل المعاصرة أهمية خاصة للظروف الاجتماعية والاقتصادية للمستخدمين.

توصية السياسة الثانية: تعيين مشغل مستقل (كيان / مؤسسة / هيئة) للتحصيل الفعال للرسوم وتخصيص الأموال المحصلة عن خدمات تسعير البنية التحتية للنقل.

الحيثيات:

يعتبر تسعير البنية التحتية للنقل قضية متعددة الأبعاد تشمل القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. وفي هذا الصدد، فإن العديد من المؤسسات والمنظمات لها أدوار مختلفة في وضع أسعار البنية التحتية للنقل وسياسة الرسوم والتنظيم والتنفيذ والتخطيط والرقابة والتقييم. ويتسم التنسيق بين المؤسسات ذات الصلة وأصحاب المصلحة بأهمية كبيرة. ومع ذلك، وبالنظر إلى تعقيد إدارة تسعير البنية التحتية للنقل، فإن التنسيق الفعال بين أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص يمثل تحدياً مهماً يجب مواجهته. قد لا تكون أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة المعنيين واضحة دائماً. وفي هذا السياق، من أجل تحسين نظام الحكومة، يمكن فصل أدوار المنظمين والمشغلين، وقد توفر المؤسسات التجارية المستقلة الخدمات التي يطلبها

أصحاب المصلحة والمستخدمون بكفاءة أكبر. لذا فإن تخصيص الكيانات المستقلة التي من شأنها أن توفر تحصيلاً فعالاً للرسوم وتخصيص الأموال المحصلة عن خدمات تسعير البنية التحتية للنقل أمر ينبع بأهمية خاصة.

توصية السياسة الثالثة: استخدام أدوات تسعير البنية التحتية للنقل (مثل الرسوم والضرائب وضريبة المركبات وضريبة الوقود وضريبة الأ咪ال وما إلى ذلك) لإدارة الطلب على النقل بفعالية وكذلك لجمع الأموال لتطوير البنية التحتية للنقل.

الحيثيات:

يعتبر نظام النقل الكفاءة والفعال أمراً حيوياً لسير الأمور الاجتماعية والاقتصادية لأي مجتمع. ولقد توسيع شبكات النقل، بما في ذلك شبكات الطرق والسكك الحديدية والجوية، بشكل ثابت خاص في البلدان النامية بما يتماشى مع الطلب المتزايد. ومع تزايد الطلب على البنية التحتية للنقل بشكل كبير على مر السنين، بدأت الحكومات تفعيل بعض الآليات لتنوع مصادر التمويل وتلبية هذا الطلب المتزايد. ويعود مبدأ استرداد التكلفة من مستخدمي النقل، المعروف باسم تسعير البنية التحتية للنقل، أحد الآليات المستخدمة على نطاق واسع لمصدر التمويل العام لزيادة قدرة البنية التحتية واسترداد التكاليف وإدارة الطلب على خدمات النقل بشكل فعال وتحمل مسؤولية العامل الخارجي لقطاع النقل بما في ذلك انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. تعتبر رسوم وضرائب المركبات وضريبة الوقود وضريبة الأ咪ال والملصقات القصيرة من بعض الأدوات المستخدمة على نطاق واسع في أنظمة تسعير البنية التحتية للنقل. بينما تستخدم البلدان النامية هذه الأدوات بشكل أساسي لتوفير بنية تحتية جديدة وتحسين أداء البنية التحتية للنقل، فإن البلدان المتقدمة تستخدم هذه الأدوات في المقام الأول لإدارة الطلب على حركة المرور.

توصية السياسة الرابعة: الاستفادة من التحصيل العصري (أي الرسوم الإلكترونية المؤتمتة، والوحدات المدمجة، والنظام العالمي للملاحة بالأقمار الصناعية GPS) وأنظمة الإنفاذ لضمان تسعير فعال للبنية التحتية للنقل.

الحيثيات:

تعتبر الطريقة المطبقة والتكنولوجيا المستخدمة أمراً حيوياً للغاية لتحسين إدارة تسعير البنية التحتية للنقل. ويمكن لنظام كفاءة وفعال لتحصيل الرسوم وتطبيقها أن يستفيد من قدرات نظام تسعير البنية التحتية بالكامل. ويمكن أن يتم التجميع بواسطة الموظفين أو الآلات الأوتوماتيكية أو كليهما. وتعتبر ساحات المرور ورسوم المرور الإلكترونية نظمتين أساسيين لتحصيل الرسوم. تكون ساحات المرور من سلسلة من بوابات الرسوم ، حيث تفتح كل بوابة فقط بمجرد أن يدفع السائق الرسوم نقداً أو بالبطاقات المصرفية أو القسائم أو غيرها. من ناحية أخرى، تسمح الرسوم الإلكترونية بدفع رسوم المرور دون الحاجة إلى توقف المركبات. يجب أن تحمل المركبات على متنها وحدة مرخصة (OBU) أو بطاقة إلكترونية أو جهاز إرسال واستقبال. وبالمقارنة مع الساحات العامة، لا تتطلب الرسوم الإلكترونية بوابات، مما يقلل من تكاليف البناء ويمكن تنفيذ هذا النظام في شبكات الطرق عالية الكثافة. وتمتلك بعض البلدان نظاماً هجينياً يضم ساحات الرسوم التقليدية وكذلك أنظمة الرسوم الإلكترونية.

أدوات لتنفيذ توصيات السياسيات:

مجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات: قد تتوسع في اجتماعاتها اللاحقة في مجالات السياسة المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلا.

تمويل مشاريع الكومسيك: في إطار تمويل مشاريع الكومسيك، يطلق مكتب تنسيق الكومسيك دعوة للمشاريع كل عام. ومن خلال تمويل مشاريع الكومسيك، يمكن للدول الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل تقديم مشاريع تعاون متعددة الأطراف ليتم تمويلها من خلال منح من مكتب تنسيق الكومسيك. أما بالنسبة لمجالات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للبلدان الأعضاء الاستفادة من تمويل مشاريع الكومسيك ويمكن لمكتب تنسيق الكومسيك تمويل المشاريع الناجحة في هذا الصدد. قد تشمل هذه المشاريع تنظيم الندوات والبرامج التدريبية والزيارات الدراسية وتبادل الخبراء وورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية وتقييمات الاحتياجات والمواد / الوثائق التدريبية.

توصيات السياسات الخاصة بالمجتمع الخامس عشر لمجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات

عقدت مجموعة عمل النقل والاتصالات التابعة للكومسيك بنجاح اجتماعها الخامس عشر يوم 7 يوليو/تموز 2020، افتراضيا عبر الإنترن特 فقط، تحت عنوان "تسعير البنية التحتية للنقل في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وخلال الاجتماع أجرت مجموعة عمل النقل والاتصالات التابعة للكومسيك مداولات حول توصيات السياسات المتعلقة بتسعير البنية التحتية للنقل. وقد صيغت توصيات السياسات بالأخذ في الاعتبار التقرير البحثي المسجل بعنوان "تسعير البنية التحتية للنقل في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" وإجابات الدول الأعضاء على أسئلة السياسات التي أرسلها مكتب تنسيق الكومسيك. وكانت توصيات السياسات على النحو التالي:

توصية السياسة الأولى: تطوير سياسات تسعير البنية التحتية للنقل المعاصرة واستغلال أدوات التنفيذ مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، كلما أمكن، وعمليات النقل العام لنظام نقل يعمل بشكل جيد.

الحيثيات:

يتمتع وجود إطار قانوني تأهيلي مصحوب بسياسة نقل متكاملة بأهمية خاصة لنجاح أنظمة تسعير البنية التحتية للنقل؛ إذ إن من شأن ذلك أن ييسر أيضا المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في تطوير البنية التحتية للنقل. وتضع سياسات النقل المعاصرة إطارا قانونيا تأهيليا يبرز بوضوح التزامات الحكومة وأدوات نقل المخاطر بين أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص من خلال تبسيط جميع عمليات تنفيذ التسعير المختلفة وتحويلها إلى قانون تسعير واحد للبنية التحتية للنقل. وفي هذا السياق، تشجع سياسات النقل المعاصرة مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية للنقل. ويعتمد نجاح مخططات تسعير البنية التحتية للنقل إلى حد كبير على الآثار والعوامل الخارجية وتصور الناس لخطط تسعير البنية التحتية للنقل. وفي هذا الإطار، تولي سياسات النقل المعاصرة أهمية خاصة للظروف الاجتماعية والاقتصادية للمستخدمين.

توصية السياسة الثانية: تعيين مشغل مستقل (كيان / مؤسسة / هيئة) للتحصيل الفعال للرسوم وتخصيص الأموال المحصلة عن خدمات تسعير البنية التحتية للنقل.

الحيثيات:

يعتبر تسعير البنية التحتية للنقل قضية متعددة الأبعاد تشمل القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. وفي هذا الصدد، فإن العديد من المؤسسات والمنظمات لها أدوار مختلفة في وضع أسعار البنية التحتية للنقل وسياسة الرسوم والتنظيم والتخطيط والتنفيذ والمراقبة والتقييم. ويتسم التنسيق بين المؤسسات ذات الصلة وأصحاب المصلحة بأهمية كبيرة. ومع ذلك، وبالنظر إلى تعقيد إدارة تسعير البنية التحتية للنقل، فإن التنسيق الفعال بين أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص يمثل تحدياً مهماً يجب مواجهته. قد لا تكون أدوار

ومسؤوليات أصحاب المصلحة المعنيين واضحة دائماً. وفي هذا السياق، من أجل تحسين نظام الحكومة، يمكن فصل أدوار المنظمين والمشغلين، وقد توفر المؤسسات التجارية المستقلة الخدمات التي يطلبها أصحاب المصلحة والمستخدمون بكفاءة أكبر. لذا فإن تخصيص الكيانات المستقلة التي من شأنها أن توفر تحصيلاً فعالاً للرسوم وتخصيص الأموال المحصلة عن خدمات تسعير البنية التحتية للنقل أمر يتمتع بأهمية خاصة.

توصية السياسة الثالثة: استخدام أدوات تسعير البنية التحتية للنقل (مثل الرسوم والضرائب وضريبة المركبات وضريبة الوقود وضريبة الأ咪ال وما إلى ذلك) لإدارة الطلب على النقل بفعالية وكذلك لجمع الأموال لتطوير البنية التحتية للنقل.

الحيثيات:

يعتبر نظام النقل الكفاءة الفعالة أمراً حيوياً لسير الأمور الاجتماعية والاقتصادية لأي مجتمع. ولقد توسيع شبكات النقل، بما في ذلك شبكات الطرق والسكك الحديدية والجوية، بشكل ثابت خاص في البلدان النامية بما يتناسب مع الطلب المتزايد. ومع تزايد الطلب على البنية التحتية للنقل بشكل كبير على مر السنين، بدأت الحكومات تفعيل بعض الآليات لتنويع مصادر التمويل وتلبية هذا الطلب المتزايد. ويعد مبدأ استرداد التكلفة من مستخدمي النقل، المعروف باسم تسعير البنية التحتية للنقل، أحد الآليات المستخدمة على نطاق واسع لمصدر التمويل العام لزيادة قدرة البنية التحتية واسترداد التكاليف وإدارة الطلب على خدمات النقل بشكل فعال وتحمل مسؤولية العوامل الخارجية لقطاع النقل بما في ذلك انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. تعتبر رسوم وضرائب المركبات وضريبة الوقود وضريبة الأ咪ال والملصقات القصيرة من بعض الأدوات المستخدمة على نطاق واسع في أنظمة تسعير البنية التحتية للنقل. بينما تستخدم البلدان النامية هذه الأدوات بشكل أساسي لتوفير بنية تحتية جديدة وتحسين أداء البنية التحتية للنقل، فإن البلدان المتقدمة تستخدم هذه الأدوات في المقام الأول لإدارة الطلب على حركة المرور.

توصية السياسة الرابعة: الاستفادة من التحصيل العصري (أي الرسوم الإلكترونية المؤتمته، والوحدات المدمجة، والنظام العالمي للملاحة بالأقمار الصناعية GPS) وأنظمة الإنفاذ لضمان تسعير فعال للبنية التحتية للنقل.

الحيثيات:

تعتبر الطريقة المطبقة والتكنولوجيا المستخدمة أمراً حيوياً للغاية لتحسين إدارة تسعير البنية التحتية للنقل. ويمكن لنظام كفاءة وفعالية تحصيل الرسوم وتطبيقها أن يستفيد من قدرات نظام تسعير البنية التحتية بالكامل. ويمكن أن يتم التجميع بواسطة الموظفين أو الآلات الأوتوماتيكية أو كليهما. وتعتبر ساحات المرور ورسوم المرور الإلكترونية نظالمين أساسيين لتحصيل الرسوم. تتكون ساحات المرور من سلسلة من بوابات الرسوم ، حيث تفتح كل بوابة فقط بمجرد أن يدفع السائق الرسوم نقداً أو ببطاقات المصرفية أو القسم أو غيرها. من ناحية أخرى، تسمح الرسوم الإلكترونية بدفع رسوم المرور دون الحاجة إلى توقف المركبات. يجب أن تحمل المركبات على متنها وحدة مرخصة (OBU) أو بطاقة إلكترونية أو جهاز إرسال واستقبال. وبالمقارنة مع الساحات العامة، لا تتطلب الرسوم الإلكترونية بوابات، مما يقلل من تكاليف البناء ويمكن تنفيذ هذا النظام

في شبكات الطرق عالية الكثافة. وتمتلك بعض البلدان نظاما هجينيا يضم ساحات الرسوم التقليدية وكذلك أنظمة الرسوم الإلكترونية.

أدوات لتنفيذ توصيات السياسات:

مجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات: قد تتوسع في اجتماعاتها اللاحقة في مجالات السياسة المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلا.

تمويل مشاريع الكومسيك: في إطار تمويل مشاريع الكومسيك، يطلق مكتب تنسيق الكومسيك دعوة للمشاريع كل عام. ومن خلال تمويل مشاريع الكومسيك، يمكن للدول الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل تقديم مشاريع تعاون متعددة الأطراف ليتم تمويلها من خلال منح من مكتب تنسيق الكومسيك. أما بالنسبة لمجالات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للبلدان الأعضاء الاستفادة من تمويل مشاريع الكومسيك ويمكن لمكتب تنسيق الكومسيك تمويل المشاريع الناجحة في هذا الصدد. قد تشمل هذه المشاريع تنظيم الندوات والبرامج التدريبية والزيارات الدراسية وتبادل الخبراء وورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية وتقييمات الاحتياجات والمواد / الوثائق التدريبية.

توصيات السياسات المتناولة خلال الاجتماع الخامس عشر لمجموعة عمل الكومسيك للزراعة

عقدت جلسة مناقشة حول السياسات خلال الاجتماع الخامس عشر لمجموعة عمل الزراعة في الكومسيك. وتوصلت مجموعة العمل إلى بعض توصيات السياسات الملموسة لتعزيز ممارسات حسن الإدارة لضمان الأمن الغذائي والتغذية في البلدان الأعضاء. وتم تحديد توصيات السياسات الواردة أدناه في ضوء النتائج الرئيسية لتقرير البحث بعنوان "حسن الإدارة لضمان الأمن الغذائي والتغذية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" وردود الدول الأعضاء على أسئلة السياسات التي أرسلها مكتب تنسيق الكومسيك.

توصية السياسة الأولى: وضع استراتيجية وطنية شاملة للأمن الغذائي والتغذية و / أو تعزيز سياسات واستراتيجيات الأمن الغذائي القائمة لتوسيع نطاقها وشموليها بحيث يمكن للجميع جني الفوائد بما في ذلك الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا لتحقيق الأمان الغذائي والتغذية للجميع.

الحيثيات: يتسم الإطار القانوني التأهيلي المصحوب بسياسة شاملة للأمن الغذائي والتغذية بأهمية خاصة لنجاح إدارة الأمن الغذائي. يمكن وضع استراتيجية شاملة للأمن الغذائي والتغذية خطوة أولى للتخطيط للإدارة الجيدة للأمن الغذائي. وفي ظل جائحة كورونا يمكن أن تعيد الاستراتيجية المذكورة تحديد رؤية وأهداف وأولويات الدولة بشأن إدارة الأمن الغذائي بما يتماشى مع اتجاهات الأمن الغذائي والتغذية الحالية والمستقبلية للبلد وتوجيه الاستراتيجيات والقوانين والبرامج التكميلية والشاملة، فضلا عن الأنشطة لتحقيق الأهداف. وفي هذا الصدد، قد تستفيد الدول الأعضاء من الخبرات والتسهيلات التي توفرها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي (مثل الكومسيك، المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، معهد المعايير والمقاييس للدول الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية) وكذلك المنظمات الدولية (مثل منظمة الأغذية والزراعة "الفاو").

توصية السياسة الثانية: وضع آلية تنسيق وطنية رفيعة المستوى (أي مجلس مشترك بين الوزارات أو مجلس رئاسي) لضمان حوار صحي ومستدام بين الجهات المعنية المتعددة من أجل التنسيق الفعال لجميع الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية في عمليات صياغة السياسات والمراقبة والتنفيذ ومنحها قوة تنفيذية كبيرة وموارد بشرية ومالية كافية.

الحيثيات: لتحقيق سياسات الأمن الغذائي والتغذية الناجحة، تحتاج آليات الإدارة والتنسيق إلى تحدث جذري في جميع المجالات من صياغة السياسات إلى التنفيذ والرصد. وتتطلب آليات التنسيق والاتساق الفعالة عملية شاملة ومشاركة يتم فيها تمثيل احتياجات وحقوق جميع شرائح السكان، لا سيما الأكثر ضعفاً، بشكل مناسب. تمتلك الجهات المعنية المتعددة أهدافها وفضائلاتها السياسية ووظائفها، وهذا يحدث تفرقة أساسية في مجال الإدارة، وبالتالي قد تستفيد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من إنشاء آلية تنسيق وطنية رفيعة المستوى (أي مجلس وزاري أو رئاسي) تتمتع بسلطة تنفيذية كبيرة. كما قد تستفيد من تقويض العمليات والاجتماعات والمسؤوليات ومعايير المساعدة وآليات مشاركة الجهات المعنية لآليات التنسيق الوطنية الخاصة بهم. علاوة على ذلك، بهذه الآليات للتأكد من أن آلية التنسيق الوطنية لديها موارد بشرية ومالية كافية.

توصية السياسة الثالثة: تحسين التنسيق والاتساق بين إجراءات السياسة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في الأوقات المضطربة (مثل جائحة كورونا) على جميع المستويات التي تتراوح من المستوى دون الوطني إلى الوطني، وطني إلى ثانوي أو متعدد الأطراف، من شبه الإقليمي إلى الإقليمي، وأخيراً من مستوى منظمة التعاون الإسلامي إلى المستوى العالمي.

الحيثيات: من المتوقع أن تؤدي جائحة كورونا والانكماش الاقتصادي المترتب عليها إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في العديد من البلدان بشكل رئيسي من خلال (1) انخفاض توافر الغذاء (بسبب انكمash إنتاج الأغذية وتجارتها) و(2) الوصول على الغذاء (بسبب خسائر العمالة والدخل). تشير الأرقام المنشورة مؤخراً إلى أنه بحلول نهاية عام 2020 سيضاف 130 مليون شخص في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى أولئك الذين يعانون بالفعل من الجوع الحاد قبل أن تبدأ الجائحة. وما يقرب من نصف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من بين البلدان التي تواجه أعلى المخاطر بسبب جائحة كورونا. يتطلب التقليل من المخاطر المرتبطة بالجائحة ممارسات إدارية جيدة خاصة فيما يتعلق بتنسيق إجراءات السياسة على المستويات الوطنية والثنائية وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي وأخيراً على المستوى العالمي.

توصية السياسة الرابعة: تصميم خطة تنفيذ مفصلة وشفافة للمهام الوطنية دون الوطنية وتزويد العاملين الميدانيين بالمعرفة الفنية ذات الصلة وتخصيص الموارد المالية الكافية لكل خطوة من خطوات عملية التنفيذ.

الحيثيات: قد ينتهي الأمر بالسياسات والبرامج المعتمدة التي لا تدعمها خطط تنفيذ مفصلة وشفافة إلى التنفيذ الجزئي أو عدم التنفيذ نتيجة إعفاء أصحاب المناصب المهمة بسبب التعيينات الجديدة والعقبات البيروقراطية الأخرى. وهو أمر ممكн للغاية في هذا العصر الجديد حيث يشعر الناس بالآثار السلبية لجائحة كورونا

بشكل كبير. لذلك، فإن التحدي الأكبر فيما يتعلق بالتنفيذ هو وضع السياسات والبرامج مع خطة تنفيذ واضحة للمهام الوطنية ودون الوطنية. ويرتبط أحد تحديات الإدارة الرئيسية فيما يتعلق بالتنفيذ بنقص الموارد البشرية والمالية الكافية. لذلك، قد تركز الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على آليات تدريب العاملين الميدانيين لتزويدهم بالمعرفة ذات الصلة وتخصيص الموارد المالية الكافية لكل خطوة من خطوات عملية التنفيذ.

توصية السياسة الخامسة: إنشاء منصة على الإنترنت / أنظمة معلومات غذائية (مثل خريطة أطلس الضعف ومنتديات الأمن الغذائي) التي تنقل بشكل مثالي معلومات في الوقت الحقيقي حول مراقبة الأمن الغذائي وإدارة التغذية بهدف إنتاج بيانات وإحصاءات موثوقة وصياغة سياسات قائمة على الأدلة.

الحيثيات: برررت جائحة كورونا مرة أخرى على أهمية رصد انعدام الأمن الغذائي الحاد من خلال نظم المعلومات الغذائية. إن التوافر المحدود للبيانات الموثوقة والمتسرعة في الوقت المناسب حول الأمن الغذائي والتغذية يعيق صنع القرار القائم على الأدلة من قبل الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص في البلدان الأعضاء وكذلك المنظمات الدولية. وإلى جانب استخدام الأدوات الحالية مثل اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (*OIC-StatCom*) بشكل أكثر فاعلية، يجب وضع وتنفيذ المشاريع الجديدة المتداخلة والداخلية مع القطاعات الأخرى المتضررة بشدة (السياحة والتجارة والتمويل وما إلى ذلك) بسبب جائحة كورونا لتوليد بيانات وإحصاءات موثوقة وتعزيز قدرات البلدان الأعضاء على تحليلها ودعم تطوير السياسات والاستثمار وخطط العمل بناءً على هذه الأدلة في جميع أنحاء منظمة التعاون الإسلامي.

توصية السياسة السادسة: تعزيز بناء القدرات وتبادل المعرفة / الخبرات بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المستويات الأربع لحسن إدارة الأمن الغذائي والتغذية (أي (1) السياسة والإطار القانوني (2) التنسيق والاتساق (3) التنفيذ (4) المعلومات - رصد - التقديم).

الحيثيات: هناك دروس يمكن أن تتعلمها الدول الأعضاء من تجارب غيرها من الدول الأعضاء داخل منظمة التعاون الإسلامي. عندما يتم إنشاء آليات فعالة للمشاركة وبناء القدرات، فإن النتائج الناجحة لسياسات وممارسات إدارة الأمن الغذائي التي تم اختبارها جيداً في بلد ما يمكن أن تسمح لآخرين بتبني تلك السياسات والممارسات دون ارتكاب الأخطاء الثمينة التي قد تكون الدولة المبتدئة قد ارتكبتها أثناء عملية الضبط الدقيق. مبادرات جديدة وتوفير موارد قيمة. وبالتالي، يمكن تشجيع التجمعات المنتظمة أو العرضية الصانعي

السياسات وكذلك الممارسين من البلدان الأعضاء لمناقشة المشاكل المشتركة المتعلقة بإدارة الأمن الغذائي وإنشاء برامج لتبادل الموظفين والتدريب. إن الخبرة المتزايدة لجميع البلدان في تنظيم التجمعات والمجتمعات عبر الإنترنت خلال انتشار الجائحة تقدم نفسها على أنها فرصة لجعل مثل هذه الأحداث ممكنة بشكل متزايد. وقد تطلب البلدان المساعدة الفنية من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي و / أو تسعى للحصول على تمويل قائم على المشاريع من منظمة التعاون الإسلامي والهيئات الدولية الأخرى.

أدوات لتنفيذ توصيات السياسات:

مجموعة عمل الزراعة في الكومسيك: قد تتسع مجموعة العمل في اجتماعاتها اللاحقة في مجالات السياسات المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً.

صندوق تمويل مشاريع الكومسيك: يدعو مكتب تنسيق الكومسيك للمشاريع كل عام في إطار تمويل مشروع الكومسيك. ومن خلال تمويل مشاريع الكومسيك يمكن للدول الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل تقديم مشاريع تعاون متعددة الأطراف ليتم تمويلها من خلال منح من مكتب تنسيق الكومسيك. أما بالنسبة لمجالات السياسة المذكورة أعلاه، فيمكن للدول الأعضاء استخدام صندوق تمويل مشاريع الكومسيك ويمكن لمكتب تنسيق الكومسيك تمويل المشاريع الناجحة في هذا الصدد. قد تشمل هذه المشاريع تنظيم ندوات وبرامج تدريبية وزيارات دراسية وتبادل الخبراء وورش عمل وإعداد دراسات تحليلية وتقييمات للاحتياجات ومواد / وثائق تدريبية إلخ.

المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS): قد تساهم المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي ، بصفتها مؤسسة متخصصة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي مكرسة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، في صياغة السياسات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ودعم الإدارة الجيدة للأمن الغذائي داخل المنظمة.

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية: يمكن للبلدان الأعضاء الاستفادة من برامج بناء القدرات في مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية وكذلك اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي في المجالات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية.

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية: يمكن للبلدان الأعضاء الاستفادة من مرافق مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، لا سيما تنفيذ سياسة الزراعة والتنمية الريفية في البنك الإسلامي للتنمية، لتحقيق حسن الإدارة للأمن الغذائي والتغذية.

معهد المواقف والمقاييس للدول الإسلامية: يمكن الاستفادة من اللجان الفنية للمعهد.



توصيات السياسات الخاصة بالمجتمع الخامس عشر لمجموعة العمل المعنية بالتخفيض من حدة الفقر

عقدت مجموعة العمل المعنية بالتخفيض من حدة الفقر التابعة للكومسيك بنجاح اجتماعها الخامس عشر في 29 سبتمبر/أيلول 2020، افتراضيا عبر الإنترن特، بعنوان "الفقر الحضري في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

وخلال الاجتماع أجرت المجموعة مداولات حول الحد من الفقر الحضري في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد كان المدخل الرئيس للمناقشات هو وثيقة الغرفة التي أعدت وفقاً للنتائج الرئيسية لتقرير البحث الذي أجري خصيصاً للجتماع الخامس عشر لمجموعة العمل المعنية بالتخفيض من حدة الفقر وإجابات الدول الأعضاء على أسئلة السياسات. وقد وافق المشاركون خلال الاجتماع على توصيات السياسات المدرجة في وثيقة الغرفة. وتتضمن الوثيقة الحالية توصيات السياسات هذه التي تم تناولها خلال الاجتماع.

توصية السياسة الأولى: تطوير استراتيجيات تخطيط حضري شاملة وفعالة تركز بشكل خاص على إدارة أفضل للأحياء الفقيرة لمنع النمو غير المنضبط للأحياء الفقيرة الموجودة وتكوين أحياء جديدة وتحسين وصول سكان الأحياء الفقيرة إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والخدمات الصحية من خلال الاستراتيجية والاستثمارات.

الحيثيات: تعتبر الأحياء الفقيرة مراكز الفقر الرئيسية في المناطق الحضرية. ويمكن أن يكون وضع استراتيجيات تخطيط حضري أكثر فعالية تركز بشكل خاص على إدارة أفضل للأحياء الفقيرة (من خلال حلها / إخلاء سكانها ومنع تكون أخرى جديدة) خطوة أولى نحو القضاء على الفقر الحضري. وهناك العديد من الأمثلة الجيدة لاستراتيجيات التخطيط الحضري في العالم الإسلامي (على سبيل المثال إدارة تطوير

الإسكان (TOKİ) في تركيا ومشروع مدينة بورباتشال الجديدة في بنغلاديش). كما يمكن أن يساعد تحسين وصول سكان الأحياء الفقيرة إلى التعليم والخدمات الصحية من خلال الاستثمارات الاستراتيجية في كسر حلقات الفقر. علاوة على ذلك، عند تطوير هذه الاستراتيجيات وتنفيذها من الضروري استخدام أدوات وتقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الصلة بشكل أكثر فعالية لرصد الأحياء الفقيرة وتحديد فقراء الحضر بدقة.

توصية السياسة الثانية: وضع سياسات سوق عمل محلية فعالة من شأنها أن تساعد في معالجة مشكلة عدم التنظيم وإيجاد وظائف أكثر وأفضل.

الحيثيات: تظهر وظيفة من كل ثلات وظائف في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقريرًا في سوق العمل غير الرسمي. ولا يتمتع العمال غير الرسميين بحماية تشريعات العمل أو نظام الضمان الاجتماعي. وتعمل العائلات المقيمة في الأحياء الفقيرة في الغالب في القطاع غير الرسمي، مما يشير إلى أن العمل غير الرسمي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر الحضري الأكثر كثافة. ولمعالجة مشكلة السمة غير المنظمة، من الضروري تطوير سياسات سوق العمل المحلية التي تقلل تدريجياً حصة العمال غير الرسمية بمرور الوقت وتخلق المزيد من الوظائف اللائقة. وتشمل سياسات سوق العمل هذه، من بين أمور أخرى، التدريب واكتساب المهارات وتحسين مرونة العمل الرسمي والإنفاذ الأكثر صرامة وخطط الضرائب التفاضلية التي تستهدف الشباب والنساء أو الفئات المحرومة الأخرى ودعم خلق فرص العمل والحماية الاجتماعية.

توصية السياسة الثالثة: تفعيل أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي ودمجها بشكل منهجي في صندوق أدوات سياسة الفقر الحضري العام.

الحيثيات: تشير الدلائل الموجودة إلى أن نظام التمويل الاجتماعي الإسلامي هو أداة تكميلية قابلة للتطبيق ويمكن استخدامها مع سياسات الحد من الفقر التقليدية للقضاء على الفقر الحضري في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. على سبيل المثال، من شأن تنظيم توزيع فعال للتحويلات الإجبارية على المستوى الفردي والتحويلات الموصى بها القائمة على الأعمال الخيرية والتحويلات الطوعية الأخرى (المالية وغير المالية) تحسين الرفاهية في المجتمع بشكل كبير والحد من الفقر في المناطق الحضرية. من المهم للغاية للحد من الفقر الحضري تفعيل أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي ودمجها بشكل منهجي في مجموعة أدوات السياسات العامة للحد من الفقر الحضري ضمن "مزيج سياسات" جيد الصياغة (مثل مشاريع البنية التحتية القائمة على الزكاة والمنفذة في إندونيسيا)، واستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الصلة (مثل تقنيات سلاسل الكتل وأنظمة التكنولوجيات المالية والبطاقات الذكية غير النقدية وأنظمة المعلومات

الجغرافية) التي تسهل استخداماً أكثر فعالية لأدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي (مثل بطاقة الأسرة الاجتماعية في مصر، بطاقات التسوق غير النقدية الموزعة على اللاجئين الذين يعيشون في مخيمات في تركيا والأردن). وتقدم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي العديد من الممارسات الجيدة في أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي كمصدر إلهام لزملائها. ومن خلال برامج تبادل الخبرات وبناء القدرات يمكن تقاسم هذه التجربة القيمة بين الدول الأعضاء.

توصية السياسة الرابعة: تحسين قدرة الإدارة الحضرية وتعزيز المرونة في مواجهة الصدمات (مثل جائحة فيروس كورونا)

الحيثيات: من المتوقع أن تؤدي جائحة فيروس كورونا والانكماش الاقتصادي المرتبط به إلى تفاقم الفقر الحضري في البلدان الأعضاء. على الرغم من أن جائحة فيروس كورونا تمثل صدمة عالمية، إلا أن عواقبه السلبية يشعر بها الفقراء بشكل أكبر، وهم الذين من المرجح أن يعيشوا في أحياط مكتظة وأحياء فقيرة. لذلك، يهدف تحسين قدرة الإدارة الحضرية من خلال وضع استراتيجية وطنية قابلة للتطبيق على المدى الطويل إلى معالجة الفقر الحضري بشكل فعال وتحسين القدرة على الصمود في مواجهة الأحداث غير المتوقعة مثل جائحة كورونا والكوارث الطبيعية والتحركات السكانية الكبيرة والصدمات الصحية، كما يوصى بتعزيز تنسيق السياسات بين السلطات الوطنية والمحلية وتعزيز القدرات القانونية والمؤسسية والارتباط بشبكة السياسات الدولية بطريقة أكثر فعالية. ويتطلب التقليل من المخاطر المرتبطة بالجائحة وضع ممارسات إدارة جيدة خاصة فيما يتعلق بتنسيق إجراءات السياسة على المستويات الوطنية ودون الوطنية والثنائية وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي وأخيراً على المستوى العالمي.

توصية السياسة الخامسة: وضع مفاهيم الفقر الحضري وتطوير / تحسين جمع البيانات وممارسات القياس لتحقيق صنع سياسة قائمة على الأدلة.

الحيثيات: يعد الفقر الحضري متعدد الأبعاد إلى حد كبير، وتحتاج هذه الأبعاد المتعددة إلى استيعابها بشكل منهجي لتحسين فهم قضايا السياسات الرئيسية. ولعل تصور وتعريف الفقر الحضري في سياق متعدد الأبعاد ومخصص للمنطقة أمر مهم للغاية أيضاً لأن هذه المفاهيم والتعاريف تؤثر بشكل حاسم على السياسة الإنسانية وطبيعة الخدمات الأساسية الأخرى المقدمة مثل الصحة والمياه والصرف الصحي إلخ. وبدون وضع تصور منظم للمفاهيم ستكون السلطات الوطنية والمحلية غير مجهزة لمواجهة تحديات الفقر الحضري الرئيسية. علاوة على ذلك، فإن تحسين ممارسات جمع البيانات وتطوير أدوات جديدة لتعزيز قياس الفقر الحضري له أهمية خاصة في صنع السياسات القائمة على الأدلة. وفي هذا الصدد، يوصى باستخدام أدوات

وتقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الصلة بشكل أكثر فعالية لوضع المفاهيم وجمع البيانات ورصد الأحياء الفقيرة وتحديد فقراء الحضر بدقة.

أدوات لتنفيذ توصيات السياسات:

مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتخفيض من حدة الفقر: قد تتوسع مجموعة العمل في اجتماعاتها اللاحقة في مجالات السياسة المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً.

صندوق تمويل مشاريع الكومسيك: يصدر مكتب تنسيق الكومسيك، في إطار تمويل مشروع الكومسيك، دعوات لتقديم مقترنات المشاريع كل عام. ويمكن للدول الأعضاء، من خلال تمويل مشروع الكومسيك، المشاركة في مجموعات العمل تقديم مشاريع تعاون متعددة الأطراف ليتم تمويلها من خلال منح من مكتب تنسيق الكومسيك. ولتنفيذ توصيات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء استخدام تسهيلات الكومسيك لتمويل المشاريع التي قد تشمل تنظيم ندوات وبرامج تدريبية وزيارات دراسية وتبادل الخبراء وورش عمل وإعداد دراسات تحليلية وتقييمات لاحتياجات ومواد / وثائق تدريبية إلخ.

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية: يمكن للبلدان الأعضاء الاستفادة من برامج بناء القدرات لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية لتنفيذ توصيات السياسات المذكورة أعلاه.

توصيات السياسات الخاصة بالمجتمع الرابع عشر لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي

عقدت مجموعة العمل المالية للكومسيك بنجاح اجتماعها الرابع عشر في 15 سبتمبر 2020، افتراضياً عبر الإنترن特، بعنوان "تحسين إطار الإدارة الشرعية في التمويل الإسلامي". وقد أجرت خلال الاجتماع المجموعة مداولات حول تحسين إطار الإدارة الشرعية في قطاع التمويل الإسلامي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد كان المدخل الرئيس للمناقشات هو وثيقة الغرفة التي أعدت وفقاً للنتائج الرئيسية للدراسة التحليلية التي أجريت للاجتماع الرابع عشر لمجموعة العمل المالية للكومسيك وإجابات الدول الأعضاء على أسئلة السياسات. ووفقاً لذلك، توصل المشاركون إلى بعض التوصيات المتعلقة بالسياسات.

توصية السياسة الأولى: وضع إطار قانوني وتنظيمي شامل لعمليات وترتيبات الإدارة الشرعية لضمان أن جميع العمليات والأنشطة التجارية في التمويل الإسلامي متواقة مع الشريعة الإسلامية.

الحيثيات: يجب أن تتضمن قوانين الصيرفة الإسلامية والأسواق المالية تعريفات لجميع منتجات وخدمات التمويل الإسلامي المعروفة والمعتمدة حالياً وكذلك الأدوات. ويجب أن ينص القانون المعنى على القاعدة العامة لحظر التجارة في المخاطر المحضة والديون. وقد يسمح القانون أيضاً للجهة التنظيمية بإضافة منتجات جديدة بمجرد الموافقة عليها.

علاوة على ذلك، يجب إرفاق معيار خاص بالشركات المدرجة والأدوات المالية الإسلامية بالقانون مع اشتراط المراجعة السنوية. وتتضمن هذه المعايير الشروط المطلوبة لضمان الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية. إلى جانب ذلك، ينبغي أن يصدر المنظمون كتيباً عن منتجات وأدوات التمويل الإسلامي لدعم وتسهيل تنفيذ القانون ذي الصلة.

توصية السياسة الثانية: تشجيع إنشاء هيئات الرقابة الشرعية الوطنية التي تشرف على هيئات الرقابة الشرعية المؤسسية.

الحيثيات: للهيئات الوطنية للرقابة الشرعية وظائف مختلفة ومهمة، فيمكنها لعب دور مهم للغاية في حل النزاعات بين المؤسسات المالية الإسلامية والعملاء. علاوة على ذلك، فإن الموافقة على المنتجات الجديدة

والإشراف على المؤسسات المالية الدولية على تنفيذ الدخل المناسبة ومراجعة المحاسبة السنوية لحسابات الأرباح والزكاة وتوزيعها وتقييم مخاطر عدم الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية والإبلاغ عنها بانتظام للمساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار، فهذه من بين الوظائف الرئيسية الأخرى لمؤسسات الرقابة المالية الوطنية. وتلعب الهيئات القضائية الصغيرة الوطنية دوراً مهماً للغاية في تأمين مصالح جميع أصحاب المصلحة وليس فقط المساهمين.

توصية السياسة الثالثة: وضع مبادئ توجيهية لضمان / تسهيل المشاركة النشطة لأصحاب حسابات الاستثمار في إدارة المؤسسات المالية الدولية وفقاً لمساهمتهم في تجمع المضاربة.

الحيثيات: يمكن تطوير إرشادات شاملة حول إطار الإدارة الشرعية لتمكين جميع أصحاب المصلحة (أي العمالء والإدارة والمساهمين والهيئات الرقابية) من أداء أدوارهم في تحقيق أهداف الحكومة الشرعية وتعزيز سلامة واستقرار المؤسسات المالية الدولية. وفي هذا الصدد، يمكن مراعاة الآليات التالية، من بين أمور أخرى، خلال إعداد المبادئ التوجيهية المعنية:

- يجب توزيع التصويت في الجمعية العمومية ومجلس الإدارة بين المساهمين وأصحاب الاستثمار بما يتناسب مع مواردهم
- يمكن قياس الموارد التي توفرها أصحاب حسابات الاستثمار اعتباراً من بداية السنة المالية
- يجوز السماح لأصحاب حسابات الاستثمار بتعيين ممثليهم في الجمعية العامة للمؤسسات المالية الدولية
- قد يتم تخصيص مقاعد مجلس الإدارة لأصحاب حسابات الاستثمار التي لديها أكبر حسابات بنسبة من مواردها.

توصية السياسة الرابعة: تشجيع تنمية المواهب من خلال برامج التدريب والشهادات المهنية وزيادةوعي أصحاب المصلحة حول الإدارة الشرعية.

الحيثيات: قد تكون هناك حاجة في كثير من الحالات لتحسين مؤهلات أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ونقص خبراء الشريعة المؤهلين. وتعد ممارسة تعيين عضوية هيئات الرقابة الشرعية الوطنية حسرياً من بين المتخصصين في الشريعة دون تحديد المؤهلات الازمة مثل الدرجة الأكاديمية والبحث وخبرة التدريس وما إلى ذلك تحدياً كبيراً. في هذا الصدد، يمكن تحديد مجموعة من المعايير لتعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن إجراء برامج التدريب والشهادات المهنية لتنمية المواهب في هذا المجال الحاسم.

توصية السياسة الخامسة: تعزيز دمج قطاع التمويل الإسلامي في الاقتصاد بأكمله بهدف جعل السياسة النقدية أكثر شمولاً.

الحيثيات: ينصح السلطات النقدية بالقيام بما يلي من أجل دمج قطاع التمويل الإسلامي في الاقتصاد الكلي وجعل السياسة النقدية أكثر شمولاً:

- إصدار شهادات الإيداع المركزية بما يتناسب مع نسبة إجمالي أصول التمويل الإسلامي إلى إجمالي الأصول المالية في الاقتصاد ككل مقابل قيمتها النقدية التي سيتم إيداعها كودائع مركزية في المؤسسات المالية الدولية. ووفقاً لذلك، قد ترحب السلطة النقدية في تقليل المعروض النقدي بنفس المبلغ أو أي مبلغ من شأنه أن يجعل هذه القضية غير تضخمية ، عن طريق زيادة نسبة الاحتياطي القانوني.
- تضع سلطة النقد التعليمات لضبط استثمار الودائع المركزية.
- يمكن للسلطة النقدية إصدار المزيد من شهادات الإيداع المركزية وإتاحتها للبيع للجمهور ، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية. وستضاف أرباحهم إلى الودائع المركزية في المؤسسات المالية الدولية.
- قد تسمح السلطة النقدية بتداول شهادات الإيداع المركزية في سوق المال.
- يمكن للسلطة النقدية تغيير معدل نمو الأموال من خلال: (1) بالإضافة إلى أرصدة الودائع المركزية لدى المؤسسات المالية الدولية أو الطرح منها (2) استخدام عمليات السوق المفتوحة في صناديق الودائع الائتمانية لتعديل معدل نمو المعروض النقدي.

أدوات لتنفيذ توصيات السياسات:

مجموعة عمل التعاون المالي للكومسيك: قد تتسع مجموعة العمل في اجتماعاتها اللاحقة في مجالات السياسة المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً.

صندوق تمويل مشاريع الكومسيك: يصدر مكتب تنسيق الكومسيك، في إطار تمويل مشروع الكومسيك، دعوات لتقديم مقترنات المشاريع كل عام. ويمكن للدول الأعضاء، من خلال تمويل مشروع الكومسيك، المشاركة في مجموعات العمل تقديم مشاريع تعاون متعددة الأطراف ليتم تمويلها من خلال منح من مكتب تنسيق الكومسيك. ولتنفيذ توصيات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء استخدام تسهيلات الكومسيك لتمويل المشاريع التي قد تشمل تنظيم ندوات وبرامج تدريبية وزيارات دراسية وتبادل الخبراء وورش عمل وإعداد دراسات تحليلية وتقييمات لاحتياجات ومواد / وثائق تدريبية إلخ.

الملحق السابع

الأصل: بالإنجليزية

قائمة الملفات الأساسية التي تم بحثها و/أو
تقديمها إلى الدورة السادسة والثلاثين للكومسيك
(25-26 نوفمبر 2020، وسط افتراضي)

OIC/COMCEC/36-20/D(1)-CCO تقرير التقدم السنوي للكومسيك 2020 ..	.1
OIC/COMCEC/36-20//D(2)-CCO تنظيم التعاون: استراتيجية الكومسيك لبناء عالم إسلامي مترابط ..	.2
OIC/COMCEC/36-20/D(3)-OIC تقرير الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ..	.3
OIC/COMCEC/36-20/D(4)-SESRIC التقرير الاقتصادي السنوي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2020 - ..	.4
OIC/COMCEC/36-20/D(5)-CCO موجز عن التعاون التجاري / نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC) ..	.5
OIC/COMCEC/36-20/D(6)-CCO وقائع الاجتماع الخامس عشر لمجموعة العمل التجاري التابعة للكومسيك ..	.6
OIC/COMCEC/36-20/D(7)-CCO "دليل الكومسيك لهيئات تيسير التجارة الوطنية عالية الأداء" الذي تم إعداده للاجتماع الخامس عشر لمجموعة العمل التجاري التابعة للكومسيك ..	.7
OIC/COMCEC/36-20/D(8) -CCO وقائع الاجتماع الاستشاري لمجموعة العمل التجاري التابعة للكومسيك بشأن كوفيد-19: "آثار كوفيد-19 على التجارة، والنظرة المستقبلية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" ..	.8
OIC/COMCEC/36-20/D(9) -CCO قائمة الدول الموقعة والمصدقة على نظام الأفضلية التجارية TPS-OIC ..	.9
OIC/COMCEC/36-20/D(10) -ICDT الملخص التنفيذي - التقرير السنوي عن التجارة البيانية لمنظمة التعاون الإسلامي ..	.10
OIC/COMCEC/36-20/D(11)-ICDT تقرير عن المعارض التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي ..	.11
OIC/COMCEC/36-20/D(12)-ICDT تقرير عن القضايا المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية (WTO) ..	.12
OIC/COMCEC/36-20/D(13)-IsDB-ITFC تقرير تقدم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) حول تعزيز التجارة البيانية في منظمة التعاون الإسلامي13
OIC/COMCEC/36-20/D(14)-SMIIC تقرير هيئة المعاصفات والمقاييس في الدول الإسلامية SMIIC ..	.14
OIC/COMCEC/36-20/D(15)-ICCIA تقرير بنشاطات الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ICCIA ..	.15
OIC/COMCEC/36-20/D(16)-CCO موجز عن النقل والمواصلات ..	.16
OIC/COMCEC/36-20/D(17)-CCO وقائع الاجتماع الخامس عشر لمجموعة عمل النقل والاتصالات التابعة للكومسيك ..	.17

OIC/COMCEC/36-20/D(18)-CCO	توصيات السياسات للاجتماع الخامس عشر لمجموعة عمل النقل والاتصالات بالكومسيك18
OIC/COMCEC/36-20/D(19)-CCO	نبذة عن السياحة19
OIC/COMCEC/36-20/D(20)-CCO	وقائع الاجتماع الخامس عشر لمجموعة العمل السياحي في الكومسيك20
OIC/COMCEC/36-20/D(21)-CCO	توصيات السياسات للاجتماع الخامس عشر لمجموعة العمل السياحي21
OIC/COMCEC/36-20/D(22)-CCO	وقائع الاجتماع الاستشاري لمجموعة العمل السياحي التابعة للكومسيك بشأن كوفيد-19: "آثار كوفيد-19 على السياحة، والنظرة المستقبلية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"22
OIC/COMCEC/36-20/D(23)-CCO	موجز عن التعاون الزراعي23
OIC/COMCEC/36-20/D(24)-CCO	وقائع الاجتماع الخامس عشر لمجموعة العمل الزراعي التابعة للكومسيك24
OIC/COMCEC/36-20/D(25)-CCO	توصيات السياسات للاجتماع الخامس عشر لمجموعة العمل الزراعي التابعة للكومسيك25
OIC/COMCEC/36-20/D(26)-CCO	وقائع الاجتماع الاستشاري لمجموعة العمل الزراعي التابعة للكومسيك بشأن كوفيد-19: "آثار كوفيد-19 على الأمن الغذائي والزراعة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"26
OIC/COMCEC/36-20/D(27)-CCO	موجز عن الحد من الفقر27
OIC/COMCEC/36-20/D(28)-CCO	وقائع الاجتماع الخامس عشر لمجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتخفيض من حدة الفقر28
OIC/COMCEC/36-20/D(29)-CCO	توصيات السياسات للاجتماع الخامس عشر لمجموعة عمل الكومسيك المعنى بالتخفيض من حدة الفقر29
OIC/COMCEC/36-20/D(30)-SESRIC	خارطة الطريق الاستراتيجية لمنظمة التعاون الإسلامي للتعليم والتدريب التقني والمهني (2025-2020)30
OIC/COMCEC/36-20/D(31)-SESRIC	نحو تحقيق أولويات التنمية المستدامة في دول منظمة التعاون الإسلامي - تقرير التقدم31
OIC/COMCEC/36-20/D(32)-CCO	تقرير عن أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة32
OIC/COMCEC/36-20/D(33)-CCO	موجز عن التعاون المالي33
OIC/COMCEC/36-20/D(34)-CCO	وقائع الاجتماع الرابع عشر لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي34
OIC/COMCEC/36-20/D(35)-CCO	توصيات السياسات للاجتماع الرابع عشر لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي35
OIC/COMCEC/36-20/D(36)-BIST	تقرير الاجتماع الرابع عشر لمنتدى منظمة التعاون الإسلامي للمبادرات36

OIC/COMCEC/36-20/D(37)-TCMB	.37 البيان الخاتمي للجتماع الثاني للبنوك المركزية والسلطات النقدية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والكومسيك
OIC/COMCEC/36-20/D(38)-CCO	.38 توصيات السياسات لجلسة تبادل وجهات النظر

التقارير متاحة على موقع الكومسيك: (www.comcec.org)
